**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**

**قسم الدراسات الإقليمية**

**تخصص: دراسات افريقية**

# السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي اتجاه المغرب العربي- الجزائر

## دراسة حالة

**مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية**

**من إعداد الطالب:**

سلطاني رابح

**إشراف الأستاذة:**

برحو سهيلة

**أعضاء لجنة المناقشة:**

**د.....رئيسا**

**د.....مقرارا**

**د.....عضوا**

**السنة الجامعية:** 2017/2016

# الإهداء

إلى أبي وأمي حباً وتقديراً

إلى أساتذتي تقديراً وإجلالاً

إلى أصدقائي تقديراً واحتراماً

# شكر وعرفان

أشكر الله تعالى وأحمده، فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء، أشكره أنه حقق لي ما أصبو إليه في استكمال شهادة ماستر في العلوم السياسية

جزيل الشكر والعرفان

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير للأستاذ « برحو سهيلة ». على مساعدتها وتوجيهاتها لي ،جزاها الله خيرا.

وأتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة الذين وفقوا على مناقشة هذه الدراسة

دون أن يفوتني شكر جميع الأساتذة على مساندتهم ولو بكلمة

والشكر والامتنان لكل الذين قدموا لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

# خطة البحث

**الفصل الأول:** تحديد المقاربة النظرية الجيوسياسية لسياسات الاتحاد الأوروبي الاقتصادي اتجاه المغرب العربي

**المبحث الأول**: المقاربة المفاهمية والنظرية لطبيعة السياسيات الاقتصادية الأوروبية

المطلب الأول: تحديد المفاهيم الأولية

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاتحاد الأوروبي وسياساتها الاقتصادية اتجاه المغرب العربي

**المبحث الثاني:** الأهمية الاستراتيجية لدول الشمال افريقيا

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية لحوض البحر البيض المتوسط ومنطقة شمال افريقيا

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي لحوض البحر الأبيض المتوسط في السياسات الأوروبية

**الفصل الثاني**: السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي من الحوار إلى مجموعة 5+5

**المبحث الأول**: البعد التاريخي للسياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في المغرب العربي

المطلب الأول: مسار الحوار الأوروبي مع المغرب العربي

المطلب الثاني: مراحل الحوار الأوروبي – العربي (المغاربي)

**المبحث الثاني**: التعاون الأوروبي المغاربي

المطلب الأول: السياسة المتوسطية

المطلب الثاني: السياسات المتوسطية المتجددة في حوض المتوسط

**الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي اتجاه المغرب العربي دراسة حالة الجزائر**

**المبحث الأول**: الشراكة الأوروبية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: اعلان برشلونة وخلفيات اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية

المطلب الثاني: الجوانب الاقتصادية المحددة لطبيعة العلاقات الأورو-جزائرية على ضوء اتفاق برشلونة

**المبحث الثاني:** الشراكة الأوروبية الجزائرية

المطلب الأول: الشراكة الأوروبية الجزائرية التجارية الاقتصادية

المطلب الثاني: السياسات الأوروبية الجزائرية في إطار التعاون المالي والاستثمار

المطلب الثالث: السياسات الأوروبية اتجاه الجزائر من خلال حركة الاستثمار

**المبحث الثالث**: التهديدات المتوقعة لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري بعد عشرون عام

المطلب الأول: توقيع الجزائر على اتفاقية تقييم الشراكة في بلجيكا 14 مارس 2017

المطلب الثاني: الآثار المتوقعة لاتفاقية شراكة على الاقتصاد الجزائري

يعيش العالم منذ نهاية القرن الماضى، على ايقاع تحولات سياسية واقتصادية كبرى وما صاحب ذلك من صراعات مذهبية وإيديولوجية بين المعسكرين الرأس مالي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية والاشتراكي بزعامة روسيا، انتهت بهيمنة النظام الرأس مالي بعد سقوط جدار برلين (berlin) وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة اقتصادية اولي في العالم، تقود العالم الرأس مالي وننشر عقيدة اقتصاد السوق وتقدم نفسها كراعية للعالم في ظل ما يعرف بالعولمة.

وفي ظل هذه الفراغ الناجم عن تفكك المعسكر الشرقى وتخلي معظم دول العالم على النهج الاشتراكي بفعل انهيار الشيوعية، والتحاق هذه الدول بركب العولمة الاقتصادية والدخول في شمولية اقتصاد عالمي، أخذت منطقة المغرب العربي والجزائر بعدا استراتيجيا في سلم اهتمامات الولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد الأوربي باعتباره قوة صاعدة منافسة لأمريكا، وأضحت المنطقة ككل مسرحا لعدت سياسات وأحداث دولية، لما تحتويه المنطقة من أهمية استراتيجية وأخرى اقتصادية، لاسيما الجزائر التي تشكل خزانا كبيرا للطاقة الغير مكلفة والنظيفة، وعليه فقد عرفت هذه المنطقة تصعيدا اقتصاديا وسياسيا، تجسد في العديد من السياسات الاقتصادية التي كانت تتغير بتغير المعطيات الأقليمية الجديدة والسياق المناسب لها، خاصة بعد ازدياد روابط الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الأقليمية والوطنية التي يشهدها العالم، وهوما جعل الاتحاد الأوربي يبحث عن مكانة لنفسه في المغرب العربي من خلال خطط واستراتيجيات مرسومة بكل دقة وإحكام بما يخدم دائما الأهداف المرسومة والمسطرة على المدى القصير والبعيد قصد تدعيم مركزها الأقليمي والدولي المتصاعد.

وقد سأهمت الطبيعة الغير مستقرة للمنطقة والوضع الاقتصادي في المنطقة كعامل مهم في استقطاب مجموعة دول الاتحاد الأوربي التي تريد أن تسأهم في إعادة التوازن الدولي على الأقل في منطقة الشرق الأوسط، فبنية الاقتصاد الهشة المتوارثة أصلا عن الاستعمار وعدم امتلاك قاعدة اقتصادية صلبة تنطلق منها الجزائر ودول المغرب العربي، جعل الجزائر تلجأ إلى المحروقات كمصدر وحيد وحيوي في الصادرات وهوما تميزت به العلاقات الأوربية الجزائرية مقابل واردات مصنفة من قبل الاتحاد الأوربي .

## الإشكالية

ظهر الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية عالمية صاعدة بعد الحرب الباردة، وشكلت منطقة المغرب العربي والجزائر محور الصراع واهتمام الاتحاد الأوربي، في ظل المنافسة الدولية للولايات المتحدة الامريكية والقوى الاقتصادية المتنامية الممثلة بالصين، سعي الاتحاد الأوربي إلى البحث عن سياسات بديلة يتمكن من خلالها إلى إعادة ترتيب موازين القوى الدولية، بما يخدم ومصالحه الاستراتيجية في المنطقة وذلك من خلال السياسات الاقتصادية التي عرفت تطورات عديدة من معاهدة ماستريخت عام 1992 وتطورها بموجب معاهدة أمستردام 1997م.

إن البحث في هذا الموضوع يقتضي الإجابة عن السؤال الجوهري التالي :

**كيف يمكن اعتبار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية مع دول شمال افريقيا والجزائر تحديدا خلال العقدين الأخيرين؟**

ومن أجل الإحاطة بالموضوع، وتبسيطا للإشكالية أدرجنا مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

1 -ما هي الأسباب والدوافع الحقيقة التي أدت لإقامة شراكة أورو -متوسطية ؟

2-هل يمكن اعتبار هذه السياسات ناجحة، رغم التناقضات الاقتصادية بين جنوب المتوسط وشماله؟

3-هل يعتبر الاتحاد الأوربي منطقة المغرب العربي شريكا حقيقيا ؟

## الفروض العلمية الدراسة:

سعيا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة ومجموع التساؤلات المفصلة، عمدنا إلى وضع الفرضيات الرئيسية وأخرى فرعية وهي كالتالي :

**الفرضية الرئيسية:**

السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوربي تنبع في الأساس من رؤية استراتيجية تهدف إلى الهيمنة على المغرب العربي والجزائر بمختلف الآليات والوسائل في ظل تنامي القوي العالمية المتنافسة على المنطقة .

## الفروض الفرعية:

سياسات اقتصاد الاتحاد الأوربي تجاه المغرب العربي والجزائر لها خلفية تاريخية ومصالح جيوسياسية اقتصادية.

1-الشراكة الأوروبية الجزائرية ومن ورائها مشروع الشراكة الأورو -متوسطية، تكريس للتبعية الاقتصادية لبلدان الجنوب بما فيها الجزائر في ظل المنافسة العالمية الحادة والعولمة الاقتصادية.

3- مستقبل هذه السياسات الاقتصادية الأوربية تجاه المغرب العربي والجزائر مرهون، بتنمية حقيقة في ظل توفر البدائل الدولية في المنطقة.

تملك الجزائر الفرصة السانحة لدفع الاتحاد الأوروبي لتعديل اتفاق الشراكة وحماية الاقتصاد الوطني.

## حدود المشكلة، الاطار الزماني:

إن تلك العلاقات التي تربط دول الاتحاد الأوروبي بدول جنوب وشرق المتوسط هي علاقات تعود في جذورها إلى قديم التاريخ، فهذه العلاقات لم تأتي من فراغ، وإنما تعود إلى آلاف السنين، وفي دراستنا هذه سوف نقتصر على الفترة الحديثة، تلك الفترة التي عرفت الكثير من التغيرات على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة أين تم الإعلان عن أولى الصيغ الفعلية لهذه السياسات الاقتصادية المجسدة في مشروع الشراكة المعروف بندوة برشلونة ( Barcelone )، بين الأوروبيين ودول المتوسط في 28نوفمبر 1995 م، وصولا إلى سنة 2016 كأخر مبادرة تضمنت تقييم مشروع الشراكة الأورو -مغاربية.

## الإطار المكاني للدراسة:

الإطار المكاني لهذه الدراسة يتعلق بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والمحددة بحدودها الجغرافية، وتظم دول الضفة الشمالية المطلة على حوض المتوسط، ودول الضفة الجنوبية والشرقية، ودورها في العلاقة الجيوسياسية والاقتصادية، مع التركيز على الجزائر التي نالت محور اهتمام هذه الدراسة.

## مبرّرات اختيار الموضوع

### 1-اسباب موضوعية :

إن أسباب اختيار هذه الدراسة يعود إلى كون طبيعة العلاقات التاريخية مميزة بين أوروبا والمغرب العربي من جهة، والتوجه الأمريكي الصيني إلى المنطقة من جهة أخرى، والتي من شأنها أن تعطي تفسيرا آخر لهذه السياسات الاقتصادية هو اقرب من المصلحة الاستراتيجية منه على الاقتصاد، فهو اذن توضيح بشأن الرؤى الإستراتيجية الممكنة التي يمكن أن تساعد المهتمين وصناع القرار في دول المغرب العربي من حيث إدراك أهداف هذه السياسات التي يطمح الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع .

### 2-أسباب ذاتية:

على ضوء المعطيات الراهنة، بدى واضحا استحالة تحقيق عملية تنموية شاملة بمنأى عن تضافر وتكامل الجهود الإقليمية من حيث المبادلات البينية، بالشكل الذي يسمح بإدماج الطاقات المادية والبشرية وفق رؤية شاملة لتحقيق الوصول إلى أعلى درجة من الاستجابة، وتكفل للمواطن المغاربي الحاجات الضرورية لحفظ وجوده واقتصاده في ظل التنافس الدولي على المنطقة، وعلى هذا الأساس نرى في هذا الموضوع أن الضرورة العلمية تستلزم منا توضيح وشرح الأهداف والخلفيات المضمرة لهذه السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوربي وإن اختلفت تسمياته، إلا أنه بالنظر إلى تطابق هذه السياسات على أرض الواقع فهو وجه جديد من أوجه الاستعمار.

## الإطار المنهجي المستخدم في الدراسة:

سوف نحاول الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة المناهج التالية:

**1-المنهج التاريخي:**

وهو منهج يساعد على فهم الدراسة وتتبع تفاصيلها، إذ أنه يمكننا من خلاله وضع الظاهرة المدروسة في سياقها التاريخي، من خلال التطرق إلى مختلف مراحل تطور العلاقات الأورو -مغاربية وبالوقوف على أحداث الماضي والاستفادة منها لفهم الحاضر وكذا جمع وتصنيف وتأويل الوقائع المستقبلية

**2-المنهج الوصفي:**

إلى جانب تحليل وتفسير الوقائع، فإن المنهج الوصفي يعد من بين المستويات المهمة التي تساعد في تفسير الوضع الراهن للظواهر من خلال تحديد ظروفها وأبعادها المختلفة، والحقائق المرتبطة بهذه السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوربي، اذ أنه يشخص لنا حال ضفتي المتوسط إلى جانب تفسير الأسباب الخفية والخلفيات التي تقف وراء هذه المشاريع في ظل الظروف والمتغيرات الدولية الراهنة.

**3-المنهج المقارن:**

اعتمادنا على هذا المنهج المقارن في الموضوع محل الدراسة، فهو يساعد كثيرا في ضبط المفاهيم وتأصيلها من خلال إجراء مقارنة بين المفاهيم والسياسيات وكذا مقارنة مختلف الفترات التي مرت بها العلاقات الأوربية الجزائرية إلى جانب مقارنة تتبع أهم مسارات الشراكة، ويظهر في الفصل الأول فيما يخص المسائل الاقتصادية وكذا أبعادها التاريخية والجيوسياسية وكذا في الفصل الثالث-دراسة حالة الجزائر- .

**منهج تحليل المضمون :**

يعد هذا المنهج مهما في تحديد وتوضيح طبيعة السياسات الاقتصادية وذلك من تحليل الخطابات وتصنيف الكلمات في وعائها السياسي المناسب وما يعطى حول هذه الأهداف الحقيقة لهذه السياسات الاقتصادية .

## اديبات الدراسة :

إن أي دراسة علمية أو مشروع في أي عمل أكاديمي يقتضي من الباحث القيام بعملية تنقيب ومسح معرفي شامل داخل الدراسات بهدف تجنب التكرار والوصول إلى نقطة جديدة في البحث، لذا فقد حضي موضوع السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوربي تجاه المغرب العربي بالعديد من الدراسات الاقتصادية التي تناولت البحث فيه من جوانب مختلفة وبصفة خاصة تأثيرات هذه السياسات على اقتصاديات الدول النامية، ومن بين هذه الدراسات التي أطلعت عليها:

- **أطروحة دكتوراه:** من اعداد الطالب عياد محمد سمير، السياسات الأوربية في المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)- حيث تناولت الدراسة تطور هذه السياسات بالتحولات العالمية إلى جانب بحث في الأهداف والخلفيات التي تقف وراء هذه السياسات .
- **أطروحة دكتوراه** :عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية -دراسة تجارب مختلفة - حيث تناولت هذه الدراسة علاقة التكتلات الاقتصادية بالتحولات العالمية.

*اما عن الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة والشراكة الاوروبية الجزائرية فنذكر منها:

- **أطروحة دكتوراه** :عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية، الأورو-متوسطية، حيث تناولت أهم مسارات العلاقة الأوربية المغاربية من الحوار العربي الأوروبي وعرض تجارب الشراكة لبعض الدول العربية المغاربية والآثار المتوقعة لاتفاق الشراكة على التوازنات الاقتصادية الكلية.
- **أطروحة دكتوراه** :شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية– حالة دول المغرب العربي، من خلال تقييم تجارب الشراكة لكل المغرب العربي من حيث :التجارة الخارجية، تدفق رؤوس، الأموال الخارجية والمؤشرات الاقتصادية.
- **اطروحة ماجستير**: لأحمد كاتب -خلفيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية- تناولت ابعاد وخلفيات الشراكة الأوربية لحوض المتوسط، أهم المتغيرات المؤثرة على منطقة الحوض المتوسط

***دراسة لمصطفى بخوش** بعنوان: حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، تحدث فيها الكاتب عن مستقبل العلاقات الأورو-متوسطية ودراسة في الرهانات والأهداف الدول الأوربية.

**تقسيم الدراسة:**

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول متسلسلة ومتوازنة، بهدف الاحاطة بكل جوانب وحيثيات الموضوع وهي على النحو التالي :

حاولنا أن نركز في **الفصل الأول** على الجانب النظري الذي له علاقة بالمفاهيم والنظريات إلى جانب البعد الجغرافي والاستراتيجي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط من أهميته في تحديد طبيعة العلاقة وأين يمكن حصر هذه العلاقة، مع محاولة إبراز الأهمية الاستراتيجية التي يحظى بها هذا البحر الأبيض المتوسط في هذه السياسات الاقتصادية .

**المبحث الثاني**: خصصنا المطلب الأول منه للخلفية التاريخية في تطور العلاقات الاقتصادية الأوربية مع المغرب العربي من الصراع إلى مرحلة الحوار ثم التعاون ومنه إلى الشراكة، بينما خصصنا البحث الثاني لدراسة محتوى البعد الاقتصادي للعلاقات وتطورها في سياق هذه السياسات الاقتصادية .

أما **الفصل الثالث** والأخير فخصص لدراسة حالة الجزائر كشريك مهم في هذه العلاقات ودراسات أهم السياسات المالية والاقتصادية في الجزائر وتقييم هذه السياسات ومدى تتطابق هذه السياسات مع واقع التنمية داخل الجزائر وما الجديد الذي جاءت به، إلى جانب الاستشراف بمستقبل هذه العلاقات الأوروبية-الجزائرية في ظل توفر بدائل دولية وفواعل مثل الصين والولايات المتحدة الامريكية، ثم التطرق في المبحث الثاني إلى دراسة تقييمية لتجارب السياسات الاقتصادية، اما **المبحث الثالث** من الدراسة، فتناولنا فيه السيناريوهات المستقبلية المحتملة للعلاقات الأوروبية الجزائرية.

**الإطار النظري للدراسة**: اعتمدت الدراسة على مجموعة من النظريات وذلك لإبراز الدور النظري في تصنيف طبيعة السياسات الاقتصادية وتوضيح المفاهيم، وهي على النحول التالي :

**الوظيفية الجديدة:** تستمد هذه النظرية بعض عناصرها من التكامل الإقليمي من النظرية الوظيفية التقليدية، حيث نعتبر التكامل ينطلق من القاعدة أي في المجالات السياسية، وتختلف مع الوظيفية في

أن مسار التكامل لا يجب أن يخرج عن المسار السياسي فلا بد من عملية تسييس للتكامل، ويطرح الوظيفيون الجدد ضرورة وجود سلطة سياسية تتبنى مشروع التكامل[1].

**الواقعية الجديدة:**

ظهرت هذه النظرية نتيجة بروز عوامل جديدة في النظام الدولي الممثل بالشركات المتعددة الجنسية، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وتعتمد الواقعية بالأساس على قوة في تحليل وتبرير التوازن في نظرية العلاقات الدولية علي اساس الفوضى، إذا تؤكد بأن هناك انسجام في المصالح بين الأفراد وبين المجتمع الكوني وأيضا بين المصلحة القومية والمصلحة العالمية في شؤون التنمية والأمن والحفاظ على المصادر (فوق قومية) لإدارة النزاعات التي تنشأ بين الدول، مع المساهمة في حلها وكذلك لإدارة واستغلال المصادر الطبيعية وتأمين توزيعها بشكل عادل بين مختلف الدول وإعطاء شرعية للحاجة القصوى لإقامة مثل هذه المؤسسات الدولية، وترى أن النظام الدولي على أنه فوضى، والنظام الدولي هو المسؤول الأكبر عن سلوك الدولة على المسرح الدولي، فالدول بحسب هذه النظرية تبحث عن الحد الأقصى من القوة الأمنية[2]

3 **نظرية النظم** : تأتي هذه النظرية في كونها تحاول ان تفسر بعض المفاهيم من حيث العلاقة في ما بينها في الاطار الكلي، أي مع بعضها البعض، من حيث تحليل عملية التكيف والتموقعات الممكنة، وتقوم على أربعة اشياء رئيسية في تحليلها هي :

أ-الجزء الأساسي في النظام هو الفرد ( القائد أو المنفذ ) بصفة أساسية في التركيب او هيكل الشخصية الذي يعتبر الوحدة التي تعتمد عليها هذه النظرية في فهم الناس والمتعاملين داخل المنظمة

ب-الترتيب الرسمي للعمل أو الهيكل التنظيمي وما ينتج عنه من مناصب .

[1] عبد الغفار رشاد، **مناهج البحث فى علم السياسة –تحليل السياسي** ،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،الطبعة الثانية ، 2008 ص 111.

[1]محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي** ، الجزائر ،د،د ،ن 1997، ص 17

ج-انماط العلاقات بين مجموع الوحدات السياسية وعملية التكيف بينها في المتوقعات المتبادلة بين هذه الوحدات السياسية . [1]

يزداد اللجوء إلى نظرية التكامل أو الاندماج لتفسير الظاهرة الإقليمية التي تتعزّز في كافة مناطق العالم، كما أن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول أصبحت تدفع مناطق مختلفة في العالم إلى تنظيم تعاونها الاقتصادي والاجتماعي في ظل تعاظم العولمة الاقتصادية.

[1] كاظم هاشم نعمة ، **العلاقات الدولية** ، بغداد ، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر ، الجزء الاول ، 1979، ص 57

# الفصل الأول:

## تحديد المقاربة النظرية والجيوسياسية لسياسات الاتحاد الأوربي الاقتصادية تجاه المغرب العربي

## مقدمة الفصل:

يعد الاتحاد الأوربي من اهم التجارب الناجحة في التكامل والاندماج الإقليمي في العالم بالنظر إلى باقي التجارب الاقليمية الاخرى التى شهدها العالم ابان القرن العشرين. هذه النجاحات الاقتصادية اهلته ليتبوأ مكانته بين القوى العظمى والمساهمة في إعادة رسم وصياغة الخطوط الجوهرية المتحكمة في العالم موازاتا مع منافسها الولايات المتحدة الامريكية من خلال مشاريعها الرامية إلى الهيمنة على سوق الشرق الأوسط وتوسيعه فيما بعد الحرب الباردة، ليشمل المناطق الجنوبية للمنطقة المتوسط في اطار ما عرف من طرف الولايات المتحدة الامريكية بالتوجهات الاقليمية الجديدة لعلاقات التكامل الدولي.

ونظرا للأهمية الجيوسياسية والمعطيات الطبيعية التي يتمتع بها المغرب العربي والجزائر، فقد بدت هذه المنافسة واضحة من خلال الطرح الأوربي المتمثل في سياسات التعاون مع الجنوب المتوسط ومصاحبه من سياسات الانفتاح نحو الشرق كإحدى السياسات الاقتصادية الأوربية الجديدة في المنطقة في وجه النفوذ الامريكي أو القاري بهدف عزل المنطقة عن النفوذ الامريكي والصيني..

وقد تجسد ذلك في مؤتمر برشلونة في 27 نوفمبر 1995م الذي هيأ الارضية المناسبة لرسم تلك المعالم والاستراتجيات الأوربية الواردة في المؤتمر من خلال إرساء خطة متماسكة للعلاقات بين ضفتي المتوسط ومن خلال إقامة اطار عمل دائم ومتعدد الاطراف يضمن له الشراكة المناسبة، وعلى هذا الاساس تم تقسيم الدراسة في الفصل الأول إلى مفاهيم أولية وخلفيات تاريخية واستراتيجية لطبيعة تلك السياسات الاقتصادية الأوربية، حيث ركزنا في المبحث الأول على إبراز المفاهيم الأساسية والمحددات الجوهرية التي تقوم عليها الدراسة كالتعاون، الشراكة الأور-متوسطية، والنظريات المفسرة للتكامل انطلاقا من طبيعة التعاون باعتباره أولى الاستراتيجيات الرسمية المتبعة من طرف المجموعة الأوربية تجاه منطقة المتوسط إلى مبادرة أوربية بإجراء حوار مع العرب والمغرب العربي وعقد اتفاقيات التعاون في اطار سياسة التقارب المتوسطي من 1972 م.

## المبحث الأول: المقاربة المفاهمية والنظرية لطبيعة السياسات الاقتصادية الأوربية

### المطلب الأول: تحديد المفاهيم الأولية

لقد شهد ميدان العلوم الاجتماعية في العقد الأخير من القرن العشرين ظهور العديد من التعبيرات والمصطلحات والمفاهيم المستحدثة، التي لم يكن لها أي اصل من الوجود قبل نشوء العالمية الاقتصادية، منها التعاون، التكامل، الشراكة، وغيرها من المصطلحات التي تعكس في مضمونها عددا من الدلالات الطارئة التي اتسمت بها العلاقات الدولية، لاسيما بعد سقوط جدار برلين في المانيا، وتحول النظام العالمي نحو تحرير التجارة العالمية والقطبية الاحادية، وإطلاق المبادرات الخاصة بتعزيز دور القطاع الخاص في الهيمنة على الاقتصاد الدولي، الذي ساهم في ظهور الأسواق العالمية، من خلال التأكيد على مبدأ المنافسة، في شكل تشريعات دولية تأخذ على عاتقها مهمة جعل العالم سوقا واحدا مفتوحة بلا حواجز[1].

لقد تعددت الآراء والأفكار والأبحاث حول تحديد طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوربي والمغرب العربي وأين يمكن ادراجها في خانة التعاون الذي يراد من خلاله تنمية بلدان العالم الثالث، أم شراكة، أم علاقة تبعية، أم هي تكامل اقتصادي مبني على المصلحة العليا المشتركة بين مجموعة من البلدان، فثمة حاجة ماسة لضبط وتأصيل هذه المفاهيم التي تكتسي أهمية جوهرية في فهم وتحديد السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوربي تجاه المغرب العربي والجزائر، ومدى تطابق هذه المفاهيم مع غايات وأهداف الاتحاد الأوربي في المنطقة في ظل تضارب المصالح بين الدول العظمى وتلك غاية دراستنا لهذا الموضوع[2].

وفي ما يلي التطرق لأهم المنطلقات التي تبنى عليها مفاهيم السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوربي مع المغرب العربي والجزائر.

[1] ساسي ،سفيان ، **العولمة وتطورات العالم المعاصر ، مجلة الحوار المتمدن** ، العدد22، موقع تاريخ التصفح 15 /2017/04 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=272852004

[2] عبد اللطيف بورابي،**العلاقات الاوربية-المغاربية بعد عام 2001،تعون بلاشراكة** ، المستقبل العربي ،ص11

## 1-التعاون:

### 1-أ)- المدلول العام للتعاون :

توحي الكلمة من حيث مدلولها اللغوي إلى التعاضد والتآزر، وتشير بالأساس في معناها العام في علم الاقتصاد إلى تلك العلاقات الاقتصادية التي تقوم على اساس المساعدة بين بلدان العالم المتقدمة والبلدان المتخلف (السائرة في طريق النمو) لاسيما تلك الحاصلة بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تدارك الضعف الاقتصادي الموروث عن الاستعمار، بواسطة سياسات تهدف إلى تطوير علاقات فيما بينها في شكل سياسات تندرج في اطار التنمية، أو ومع غيرها من الدول الغربية من خلال تبني نماذج تنموية، فالتعاون إذا هو تبادل مساعدة مؤقتة ذات خصوصية تتميز بالآنية وليس بالاستمرارية أي لا تهدف إلى خلق مؤسسات دائمة، وإنما ذو طبيعة مؤقتة، تسعى إلى أهداف مجردة وغير مشتركة، ويكون في صيغتين، اما نابعة من قرارات الفردية التي تخص إرادة الجماعة من خلال المساهمة في التعاون والعمل معا في شكل تضامني يعبر عن إرادة الشعوب والمجتمعات المدنية ككل، كما هو الحال في الامم المتحدة، أو يكون عن طريق الاجبار وهو الشكل الثاني من التعاون بآليات تعمل على تفعيل هذا التعاون بأطر محدده وفق المعاهدات والمواثيق الدولية التي تجبر الدولة من خلالها على التعاون في قطاع مخصص بغض النظر عن إرادة شعوبها، مثل تلك الاحلاف العسكرية التي انتشرت بين المعسكرين الشرقي والغربي في غرب اروبا والعالم إبان الحرب الباردة، أو كمنظمة حلف شمال الاطلسي ذات التعاون والتنسيق الأمني [1].

إلى جانب التعاون ذو التخصيص السياسي الاقتصادي كما هو الحال في آسيا حلف النمور الأسيوية ( تايوان، سنغافورة، كوريا الجنوبية.....الخ )*. و بالنسبة للدول الأوربية التي خرجت متضررة من الحرب العالمية الثانية عبر مشروع المارشال، ومن الامثلة عن هذين الشكلين من التعاون المنظمات الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمنظمة

[1] فاطمة الزهراء رقاقية ، **الشراكة الاور-متوسطية رهانات، حصيلة وافاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة** ،دار الزهران ، الاردن ،2013،ص45

*حلف النمور الاسيوية ، حلف اقتصادي انشأ في بداية الستينات القرن الماضي ، بغرض مواجهة المد الرأسمالي والهيمنة الأمريكية في جنوب غرب اسيا.

العالمية للتجارة والتعاون والمساعدات الاقتصادية الكوميكوم في المعسكر الاشتراكي سابقا والممثل بمجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة[1] .

فضلا عن ذلك هناك امثلة عديدة لهذا النوع من التعاون في شكله الرسمي ذو الخصوصية الرسمية كالعلاقات الخاصة التي كانت قائمة بين امريكا وبريطانيا والتي تجسدت في اشكال متعددة من التعاون المتميز من حيث المصالح الاقتصادية، وهناك شكل آخر من التعاون يعرف بالانحياز، فالدولة الصغيرة ولكي تقوم بحماية نفسها من الاخطار والتهديدات المحتملة تعمد إلى التعاون مع قوة عسكرية اخرى للدول الكبرى وينعكس ذلك في انحياز الدولة المحمية في موقف معين لصالح الدولة الحامية بالحسابات الجيواستراتيجية [2].

لقد اضحى العامل الاقتصادي يأخذ بعدا بارزا في تطور مفهوم التعاون من حيث ارتباط هذا المصطلح بالسياسات الدولية ومرتكز اساسي لتفسير طبيعة العلاقات الدولية لاسيما بعد الحرب العالمية[3]. وهو ما سيتضح في التعريف الاصطلاحي.

**1-ب) المدلول الاصطلاحي لتعاون :**

اختلف الباحثون في تعريف التعاون بالاختلاف توجهاتهم وأراءهم، فالمفكر عبد الرحيم اكرام الذي يرى في التعاون على أنه :

**"مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح ببناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الامن بين عدة اطراف ليسوا بالضرورة متقاربين جغرافيا أو منتمين إلى دين واحد أو ذو أصول عرقية واحدة "[4]**

---

[1] عبد اللطيف بوربي،**مرجع سابق ،ص**

[2] فاطمة الزهراء رقاقية ، **مرجع سابق** ، ص31

[3] نفس المرجع ، **نفس الصفحة**

[4] اكرام عبد الرحيم ، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي..... العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة**، مكتبة مدبولي للطابعة والنشر، القاهرة طبعة 2002 1، ص45ص46.

اما المفكر **جين توسكوز** (jean touscoz) يذهب إلى اعتبار أن التعاون "**هو علاقة شراكة يضع من خلالها الفاعلون الدوليون وسائل مشتركة لتحقيق سياسات وغايات معينة**"[1]

كما يعني التعاون الارتباط الاقتصادي والتنسيق في مجال الأمن والسياسة والاقتصاد وهو ما يذهب إليه الكاتب المصري شكري محمد عزيز حيث يقول : " **هو الارتباط والتنسيق في الميادين الاقتصادية وقد يشمل مفهوما أوسع يتضمن التعاون في مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة..**"[2]

- **المجال السياسي الامني**: من خلال السياسات التي تكون في وقت السلم والحرب عبر الهيكل التنظيمي الممثل بالأمم المتحدة .
- **-المجال الاقتصادي** : ويكون من خلال انشاء وانضمام دولة أو عدة دول إلى هيكل مؤسساتي لدعم ذلك التعاون، مثل مجلس التعاون الاقتصادي في الخليج العربي.
- **-المجال الثقافي والاجتماعي**: ويظهر من خلال انشاء مؤسسات أممية أو اقليمية لدعم التعاون الثقافي والاجتماعي كهيئة المنبثقة عن جهاز الامم المتحدة النيسكو وجامعة الدول العربية، التابعتين إلى الأمم المتحدة.

انطلاقا من التعريفات السابقة يمكن استنباط جملة من الافكار تقدم حوصلة حول مفهوم التعاون يمكن حصرها في ما يلى:

**التعاون من حيث التخصيص الدولي:** وهو الذي تستطيع من خلاله اي دولة أو كيان سياسي رغم امتلاكها محددات القوة الاقتصادية أو العسكرية نفسها مجبرة على التعامل مع باقي الكيانات السياسية أو المجتمع الدولي عن طريق التعاون من خلال المصالح التي تربطها، لاسيما المصالح الاقتصادية في ميدان التبادل التجاري، وهو جوهر ما تذهب إليه نظرية التكاليف [3].

[1] فاطمة الزهراء رقاقية، **المرجع سابق**، نفس الصفحة

[2] اكرام عبد الرحيم ،**المرجع نفسه**،ص47

[3] وتعني فإذا كانت الدولة(A) مختصة في انتاج سلعة ما بأقل تكاليف من (B) والدولة (B) مختصة فى انتاج سلعة اخري لنفس الاسباب فالواقع يدفع البلدين بحسب نظرية التكاليف النسبية او نظرية المقارنة لدافيد ريكاردو الى تبادل هذه السلع بين البلدين بدلا من محاولة انتاج السلعة فى نفس البلد الواد وللوصول الى ذالك نلجأ الى تبني مجموعة من الاجراءات وتنسيق السياسات فيما بينها

**الاتحاد من اجل الاعتماد الاقتصادي بين الدول** : من خلال التجارة الدولية التي تساهم في انتقال رؤوس الاموال بين الدول وعن طريق ما يعرف بالأسواق العالمية، الامر الذي يؤدي إلى زيادة درجة الاعتماد المتبادل والتي يمكن احصائها وإخضاعها للقياس بين بلدين أو عدد من البلدان في اطار ما يعرف بالعلاقات الاقتصادية بين الدولية، وبالتالي امكانية معرفة حجم الزيادة وإمكانية التنبؤ بتعرض هذه البلدان إلى الصدمات الاقتصادية من عدمها، من خلال قياس نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد بين الدول في الرخاء والكساد بناء على ما يحدث في العالم الخارجي ومن خلال ذلك يمكن تحسين مستوى الاداء الاقتصادي للبلدان التي تشملها ظاهرة الاعتماد المتبادل .[1]

## 2-التبعية:

### 2-أ)- المدلول اللغوي للتبعية :

جاء في لسان العرب حول المعنى اللغوي لمفهوم التبعية لابن منظور: تبعت الشيء اي سرت في اثره وخلفه، وتتبعت القوم، أي مشيت خلفهم، أو مروا بك فمضيت معهم .[2]

ويعلق الدكتور احمد زاكي بدوي لمدلول التبعية فيقول: ((.....**هي الحالة التي لا يملك فيها الشخص وسائل المعيشة، أو الحصول على الطلبات للحد الادنى من المعيشة فينظر إلى البحث عن المساعدات العامة والخاصة للحصول عليها....**)).[3]

### 2-ب)- المدلول الاصطلاحي للتبعية:

تعددت التعريفات الخاصة بالتبعية، بتعدد المهتمين بتفسيرها فهناك من يصنفها التبعية وفقا لتطورها التاريخي وعلى اساس الاعتبارات الجوهرية والتاريخية، فمن الناحية التاريخية، بدأت التبعية بشكل الاستعمار القديم، اما بعد الاستقلال السياسي، فقد حل الاستعمار القديم وتجسد بعلاقات التبعية حيث يري" دوس سانتوس" ان التبعية هي:

---

[1] فاطمة الزهراء رقاقية ،**مرجع سابق**، ص38

[2] ابن منظور ،**لسان العرب** ، دارا حياء التراث العربي ، **لبنان** ، الطبعة3 ، 1993، ص 13

[4]عثمان حادي،**دراسة نقدية وتحليلية لدور السلوك السياسي في تسير العملية الاقتصادية (1988-1998)**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،فرع تنظيم السياسي والمؤسساتي،2001-2002

**((....حالة التبعية يمكن وصفها بأنها حالة يتحدد فيها مسار اقتصاديات عدد من الدول بالتطور والتوسيع باقتصاد اخر، تتبع له الاقتصاد الأولي ...))**[1]

ومنه يري "سانتوس" في التبعية على انها تنشؤ عندما تستطيع بعض الدول ( المسيطرة) ان تتوسع في درجة الاعتماد على ذاتها، بينما الدول الاخرى "التابعة لا تحقق ذلك، إلا كيانا تابعا لهذا التوسع، الذي قد يكون له اثار ايجابية أو سلبية على تنميتها المباشرة، ويفرق "دوس سانتوس" بين ثلاثة انواع من علاقات التبعية[2]:

**التبعية الاستعمارية:** وهي سيطرة المستعمر على كامل الموانئ التجارية بدأ بالسيطرة على رأس المال التجاري، وتكتمل باحتكار المستعمرين للمناجم وسيطرتهم على القوى العاملة.

- **التبعية المالية والصناعية** : وتشمل السيطرة على غالبية رؤوس الاموال وتوسيع دائرة الموارد الصناعية وإحداث تنمية شكلية تسمى التنمية نحو الخارج في (extravertie).
- **التبعية التكنولوجية والصناعة** : وتكون من خلال استحداث شركات دولية يكون المنتوج فيها للمستهلك الداخلي أو إلى تلك البلاد المستعمرة .

في حين يؤكد المفكر محمد السيد سعيد إلى ان مفهوم التبعية يتجسد في تيارين اساسين يمكناهما ان يمثلا الاتجاه العام لمختلف اشكال التبعية هما [3]:

1**التيار القومي**: ظهر بظهور النزعة القومية الحديثة المتمثل في اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية.

2 **تيار ماركسي**: ذو التحليل الماركسي

---

[1] [4]عثمان حادي،**مرجع سابق** ، ص33

[2] محمود عبد الفضيل ،**الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية** ،مركز البحوث والدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة 1، ص31

[3] محمد السيد ، **سعيد ،نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد1980 17 ، ص30.

## 2-ج) التبعية عند مالك بن نبي :

يفسر مالك بن نبي التبعية من خلال كتابه فكرة الافرو-اسيوية فيقول: ((..... **وفي شكل هذه التبعية الجديدة بين محورين، تتمثل صورة متطورة للاستعمار، ولكن هذه التبعية لا تنفي ارتباطا مشتركا معينا يظهر في الفعل ورد الفعل المتبادل** .[1].)).

بن نبي يرى في التبعية على انها هي احد تجليات الاستعمار بمفهومها الواسع الذي تم ممارسته عبر تاريخ الامم المستضعفة وهو يلخص فصل من فصول التبعية مثل ذلك الذي اصاب العالم الاسلامي من خلال :

- **الاستعمار المباشر**: والذي بدأ مع دخول المستعمر للأراضي الاسلامية .
- **الاستعمار المشترك** : ويبدأ مع تاريخ حصول بلدان العالم الاسلامي على استقلالها الوطني وهو ما يعرف بمفهوم الاستعمار الجديد والذي ينكشف في حركاته، وسياساته كلما عجز عن تجسيد والاحتفاظ بقار عداوته، اي العداوة النبيلة كما يسميها مالك بن النبى. [2]
- **الدولة العالمية**: وهي تعكس الشكل الذي يسير باتجاه المجتمع الدولي الذي يبسط الغرب نفوذه عليها باعتباره يمثل القوة العالمية.

يعبر عن الحالة التمهيدية التي تسبق الاستعمار تتمثل يسميها مالك بن نبي بالقبلية للاستعمار وتمثل عاملا مساعدا للحفاظ على التبعية بصفة عامة، وهي اهم مظاهر التبعية التي يساهم في خلقها على حد سواء التابع والمساهمين في هذه التبعية [3].

فالتبعية عند مالك ابن نبي اذن تبدأ بالاستعمار والقابلية له، التي من دونها ما استطاع الاستعمار ان يمكث بالعالم الاسلامي، بل هي وليدة الظروف النفسية لدى مجتمعات هذا العالم التي تعكس انكسارها وخضوعها للاجتياح الاستعماري، ومنه فالتبعية هي بالأساس ظاهرة نفسية اجتماعية تنتاب المجتمع ((psycho-sociétal))، ثم تتطور في مرحلة ثانية دون التخلي عن المرحلة

[1] مالك ابن النبي ، **فكرة الافرو الاسيوية ،ترجمة عبد الصبور شهين**، دار الفكر العربي ، دمشق 1981،ص 71

[2] نفس المرجع ،ص70

[3] ، **نفس المرجع** ،ص65 ،

الأولى، إلى ظاهرة اجتماعية ثقافية فاعتبارها علاقة بين الطرفين، فأنها تستوجب دراسة ميكانيكية وشكلية، أما التركيز عليها كظاهرة فذلك يستوجب دراسة تاريخية واجتماعية ثقافية من اجل الوقوف على اسباب تكونها.

وفي العموم فإننا نخلص إلى أن مفهوم التبعية يرتبط بالأساس بتلك العلاقة التي تجعل من اقتصاد ما خاضع ومرهون إلى اقتصاد اخر أو على أنها اعتماد متبادل غير متكافئ بين اقتصاديين، لا يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة، كما أنه لا يقوم على وجود مصالح مشتركة، فهو حالة من خلالها يبقى اقتصاد عدد من الدول مشروطاً بتطور وتوسع دولة أخرى.

**3) مفهوم الشراكة:**

**3-أ) المدلول العام الشراكة :**

تعني اختلاف النصيبين بحيث لا يميز الواحد عن الاخر في اللغة وهي مصدر للفعل شارك تشارك ومعناه وقعت بينهما شراكة.

وقد تعدد تعريف الشراكة باختلاف الاتجاهات والمهتمين بتفسيرها فهناك من يذهب إلى تفسيرها عل انها حالة فكرية تكون بين الشريكين في البحث عن تحقيق أهداف مشتركه ومنهم من نظر إليها على المستوى الجزئي، أي من حيث اقتصارها على المؤسسات، على انها حالة متطورة من التكامل جاءت نتيجة تنامي ظاهرة التكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول، بهدف التأسيس للدخول في مرحلة جديدة من التكامل والاندماج ومواكبة منطق الانفتاح التجاري الذي بدى هو السمة البارزة في جل الاقتصاديات العالمية، فقد سعت الدول إلى الدخول للاندماج مع اقتصاد دول متطورة بهدف تحسين ادائها الاقتصادي ذلك من خلال السماح لها بالاستثمار والدخول إلى اسواقها، من أجل التخفيف من مشاكلها الاقتصادية ومن ثم تدعيم مركزها الاقتصادي على الصعيد الدولي في اطار ما يعرف بالشراكة بين الدول .

**3-ب) المدلول الاصطلاحي للشراكة:**

يعرفها الدكتور معين امين السيد بأنها "**.... العلاقة المشتركة القائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة اخري للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة...**"[1]

اما الدكتور محمد قويدري [2] فيري على ".**.. انها احدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك لاتفاقيات والموارد المتاحة في هذه الدول كما انها احدى الوسائل الاساسية لتحقيق التكامل الإقليمي** "

في حين يري الاستاذ حسن ابراهيم "**.... انها النفع المتبادل المتضامن والمتكامل المبني على تكافؤ المتبادل والمصير الحضاري المشترك....**" [3].

بناء علي التعريفين السابقين فالشراكة هي نمط جديد من الآليات والعلاقات بين الدول ذات المصلحة المتبادلة فيما بينها، بحيث يساهم كل طرف بالإمكانيات المتوفرة من اجل تحقيق غاياته التي تلبي متطلبات كل طرف، والتي لا تتعارض مع مصلحة أي طرف.

ويرجع اصل تسمية مفهوم المتوسط في السبعينيات فيما روج لها الاتحاد الأوربي بالسياسة المتوسطة مع دول حوض البحر الابيض المتوسط والتي تعتبر أولى مبادرة يسعى الاتحاد الأوربي من خلالها ايجاد مفهوم موحد تجاه الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط 1972، كطريقة من المعاملة تحدد طبيعة العلاقة بين دول الاتحاد الأوربي وباقي الدول المطلة علي البحر المتوسط .

فقد شكل البحر الابيض المتوسط المحور الأساسي في لعب حلقة الوصل بين الاتحاد الأوربي والمغرب العربي، وقد خلقت هذه التسمية معها عدة مشاكل تتعلق بمسألة الأمن والاستقرار داخل منطقة حوض البحر الابيض المتوسط، وقضية توريد النفط والغاز والمواد الخام لأوربا، وسياسات

---

[1] معين امين السيد ، **مفهوم الشراكة اليتها ،في الملتقي الاقتصادي الثامن حول ،الجزائر والشراكة الاجنبية** ، ماي 1999، الجزائر ، ص6.

[2] محمد قويدري ، **اثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوي الاداء الاقتصادي في تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالية** ، ملتقي جماعة فرحات عباس سطيف ، اكتوبر 2001.

[3] حسن ابراهيم ،**المحور الاقتصادي والمالي لمؤتمر برشلونة ، مجلة الشؤون العربية** ، العدد 88، القاهرة ، ديسمبر 1966، ص 194

التنمية الموجهة إلى افريقيا في الفترة الممتدة، من 1972-1976 التي عرف توقيع العديد من الاتفاقيات بين المجوعة الأوربية وبعض الدول المتوسطية التي مهدت من خلالها لتكون اللبنة الاساسية لانطلاق مشاريع أخرى بين الضفتين في مجالات مختلفة تجسدت فيما بعد في التجارة، الصناعة والقطاع التمويلي وتقديم بعض المنتجات الزراعية والمنتجات النصف مصنعة وإعفاء جمركي، إلى جانب العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتمويلية التي تم توقيعها بين الطرفين والتي يتم بموجبها الاعانات المالية والقروض دون فوائد وانتماءات التنمية إلى الدول المتوسطية[1].

وفي ذات السياق يضيف –ناصف حتي – حول الشراكة الأوربية المتوسطية على أنها نهج أوربي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا وإلى أمد قريب ضمن منطقة النفوذ الأوربية بأسواقها ومواردها الأولية.[2]

## 4- مفهوم التكامل :

لقد منحت أدبيات التكامل والاندماج دفعا قويا لتطوير الصورة التعددية الليبرالية للسياسة العالمية، وذلك بعدم اتخاذها للدولة كوحدة تحليل وتركيزها على جماعات المصالح الفاعلين عبر الوطنيين في إطار تفاعلات سياسية- اقتصادية شاملة، وطرح بدائل للتنظيم السياسي للمجتمع حيث يمكنه أن يعوض الدولة الوطنية، والتساؤل عن كيفية الوصول إلى تنظيم عالمي اقتصادي، ومن هنا بدأ التكامل يبرز كنموذج استراتيجي لتحقيق أهداف معينة تتمحور عادة حول بناء السلام الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في السياسة العالمية، عكس الطرح الواقعي الذي ينظر إلى التفاعلات الدولية على أنها لعبة ذات طبيعة صفرية، فإن الأدبيات النظرية حول التكامل تعتقد أن التفاعلات الدولية يمكن أن تتحول إلى ما نسميه باللعبة الايجابية بشكل يسمح لكل اللاعبين بتحقيق الفوائد[3].

---

[1] امين معين ، **مرجع سابق ص** 9

فاطمة الزهراء رقايق،ص[2]41

[3] رقية بلقاسمي،**التكامل الاقليمي المغاربي دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية** ،مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة ،2011،ص15

**4-أ) المدلول اللغوي للتكامل**

التكامل لغة يعني تجميع أجزاء متناثرة في كل واحدة مشترك وتعني اجتماع واقتراب جزئيين في شيء ما إلى بعضها البعض العض نحو التكامل والتمام في اطار الكل يجمع بين هذه الاجزاء

كما انها توحي إلى مفهوم مشابه وهو تكامل وضع جزأين يختلفان من حيث الخصوصية والتكوين بحيث يكونان كل جزء مكمل للأخر من حيث الوظيفة وتأدية المهمة[1]

فالمعنى في اللغة يشير إلى البناء والتقابل بين مختلف العناصر بحيث يشكل الكل الواحد في اطار موحد.

## 4-ب) التكامل اصطلاحا:

اختلف المفكرون ورواد الفكر الاقتصادي بشان اعطاء تعريف موحد حول مصطلح التكامل الاقتصادي وتحديد مفهومه، ويرجع هذا الاختلاف بشكل عام إلى التباين في وجهات نظر لدى هؤلاء الاقتصاديين حول درجة ونوع التعاون الاقتصادي القائم أو المقترح بين الدول المختلفة على أساس النظر إليها ( الدول أو الكيانات الاقتصادية، وسياسية) كوحدات اقتصادية مستقلة ترغب في إقامة شكل ما من لهذه الكيانات، حيث ان الكثير من النظريات والافتراضات والتعريفات الخاصة بالتكامل موضوع جدل علماء السياسية والاقتصاد، و ستكتفي بالإشارة إلى الجانب الاقتصادي والسياسي في التعريف الاصطلاحي للتكامل.[2]

**4-ب-1) في علم الاقتصاد**

يوحي هذا المدلول في علم الاقتصاد إلى تلك العملية التي يتم بموجبها إلغاء كافة القيود التي تحيل دون حركة التجارة، بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل الاقتصادي والعمل على تجميع وتعبئة المواد الإنتاجية والبشرية والمالية المتوفرة لدى هذه الدول في شكل اقتصاد واحد بهدف حرية انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال لينتهي الأمر إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في كافة المجالات وفي إطار هاذين المفهومين فالتكامل الاقتصادي، قد يكون تكاملا عاما وشاملا كما قد يكون (تكامل

[1] سامي عفيفى حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، للكتاب الثاني، ط2، ص 19.

[2] رقية بلقاسمي ، مرجع سابق ، ص16

قطاعي) حيث يقصد بالنوع الأول أن تطبق إجراءات التكامل في وقت واحد على جميع قطاعات الاقتصاد في الدول الأطراف فيه، أما التكامل القطاعي فهو الذي تكون عملية التكامل فيه مقصورة على قطاع واحد أو قطاعات محدودة من اقتصاديات الأطراف المعنية.

ومن ابرز ما يؤيد هذا الرأي من علماء الاقتصاد، جون بيندر John pinder" جون بيندز الذي يرى ان ((....**ان التكامل الاقتصادي يشمل كلا من إزالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتمين للدول الأعضاء، وصياغة وتطبيق سياسات منسقة وموحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والرفاهية الرئيسية... ))**[1]

اما العالم الاقتصادي ميردال " Myrdal " يعرف التكامل الاقتصادي على انه ((...**التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تزال فيها الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على مستوى دولي بل أيضا على المستوى الإقليمي... ...))** [2]

فتكامل بحسب ميردال "Myrdal " هو تلك العملية التي تأخذ البعدين السوسيولوجي والاقتصادي تمهيدا لإزالة الحواجز الجمركية ولا يمكن ان يحدث تكامل حقيقي دون الاخذ بعين الاعتبار الوحدات المختلفة التي تحقق التكامل .

**4-ب-2) في علم السياسة:**

يشكل مفهوم التكامل لدى منظري علم السياسة في كونه عملية أو حالة وذلك حسب الزاوية التي ينظر له منها، وعليه سنعتمد في هذا العنصر على تقديم تعاريف للتكامل باعتباره عملية ثم كونه حالة وبعدها نخلص لتعريفه حسب الرأي التوفيقي الذي يعتبره عملية وحالة في آن واحد .

فمؤسس الوظيفية الجديدة"Ernest Haas " إيرنست هاس يعرف التكامل على انه :

[1] رقية بلقاسمي ، مرجع سابق ، ص17

[2] نفس المرجع ،ص18

**" هو العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجأوز صلاحيات الدول القائمة".** [1]

ويتضح من هذا التعريف ان المفكر السياسيErnest Haas " هاس " يقصد من وراء هذا التعريف التكامل على انه تلك العملية الإستراتيجية التي يراد من خلالها الوصول إلى غايات وأهداف متعلقة بالبناء والقوة وحصر المشاكل من خلال انشاء منظمات الاقليمية التي تشكل ارقى ما وصلت إليه الانسانية من حيث التنظيم .

ام المفكر إيتزيوني " Amitai Etzioni " فيعتبر المجتمع متكاملا إذا كان هذا المجتمع يمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف والإكراه، حيث يكون له مركزا لاتخاذ القرار يكون بموضع توزيع الثواب والعقاب ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب حيث يقول **((.. هو الحالة الناتجة عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة يكون بمقدورها استعمال ادوات العنف أو الاكراه، ويكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع، كما تحدد الهوية السياسية للشعب وهو بذلك يرمي إلى التوحيد السياسي الذي يأتي بعد التكامل.))**

اما المفكر لندبا رغ فيري في التكامل :" **...التكامل هو العملية التي تجد الدولة فيها نفسها راغبة أو عاجزة في إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية باستقلالها في بعضها البعض، وتسعى..))**[2]

فهو يتكلم عن النتائج المترتبة عن التكامل بمعنى أن وجود التكامل سابق على التوحيد والدور الذي يلعبه التوحيد هو تعزيز الروابط بين القوى أو الوحدات التي تشكل في مجموعها المجتمع أو النظام.

اما الرأي التوفيقي بين هؤلاء والذي جاء به المفكر (( Karl Deutsh)) حيث يطرح التكامل على انه حالة وعملية في نفس الوقت، فهو ينظر للتكامل السياسي كعملية قد يؤدي إلى التكامل السياسي كحالة عندما يتوفر شرط أساسي ألا وهو الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم، داخل كل وحدة سياسية طرفا التكامل، مما يترتب عن ذلك تحقيق الاستقرار والأمن والسلم.

[1] نفس المرجع ،ص19

[2] رقية بلقاسمي ، **نفس الرجع نفس الصفحة** .

لا بد للجماعة السياسية المدمجة من أن تكون لديها بعض الخصائص البنيوية، فالاندماج بين الدول سوف ينتج نموذجياً، شكلياً وجماعياً يتولى عملية صنع القرار داخل هذا الكيان السياسي هو أقرب للنوع المثالي فوق القومي وليس دوليا.

التكامل هو عملية ترابط موضوعي متبادل ووثيق يتسم بقدر كاف من الانتظام والاستقرار والتوازن بين العناصر المكونة له، بحيث أنها تكون نظاما وكيانا اقتصاديا واحدا، يتوقف وجوده واستمراره على تضافر وتكامل أداء هذه العناصر المجتمعة، كل يؤدي دورا أو وظيفة معينة، من خلال جهاز مؤسساتي يتسم بالديمومة والفاعلية والتطور استجابة للمعطيات الداخلية والخارجية بمعنى أن هذا الجهاز يكون مرنا منفتحا على بيئته، لأجل تحقيق أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى وأهداف سياسية للوحدات المكونة له، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية على ضوء الإمكانات المتوفرة.

## 5- مقارنة المفاهيم

**الشكل رقم 1: جدول يوضح تعريفات و مدلول كل مفهوم من المفاهيم السابقة**

| التعاون | الشراكة | التبعية | التكامل | الاعتماد المتبادل |
|---|---|---|---|---|
| مصلحة وأهداف غير مشتركة | خلق كيان جديد بخلق شخصية قانونية. | لا توجد مصلحة ولا أهداف مشتركة لا تؤدي إلى خلق شخصية قانونية | لا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية. | مؤسسات دائمة بخلق شخصية قانونية. |
| مؤقت وغير دائم | تحقيق أهداف مشتركة | ولا مؤسسات جديدة | أهداف ومصلحة مشتركة. | التكافؤ والتوازن مصلحة دائمة ومشتركة |

**المصدر**: عبد اللطيف بورابي، **العلاقات الأوربية-المغاربية بعد عام** 2001، **تعاون بلا شراكة**، المستقبل العربي، ص4

جاءت العلاقة الأنطولوجية[1] في الجدول السابق بمدى توافق هذه المصطلحات مع واقع السياسات الأوربية الاقتصادية حول ماهية البناء المفاهيمي المحدد للعلاقات الأورو- المغاربية من خلال التركيز على ماهية فوق قومية كمدلول، وأساس لهذا البحث، حيث ان مفهوم فوق القومية يعبر عن الانتقال الحاصل على مستوى دراسة العلاقات الدولية، اذ لم يعُد الحديث عن علاقات

*المقصود انطلوجي هنا هو مدي واقعية هذه المصطلاحات مع مسيرة العلاقات الاوربية المغرابية .

باعتبارها وحدات تمثلها الدول فحسب وإنما اتسعت تلك العلاقات لتشمل أنواعاً أخرى من الفواعل الدولية[1].

نتيجة للتطور الهائل في المجال التكنولوجي وفي ومجالات أخرى أصبحت القطاعات العامة والخاصة تتشابك فيما بينها وبمقارنة هذه المفاهيم وتطورها تاريخيا، يجعلنا نتساءل عن طبيعة العلاقات الأورو المغاربية، وفق هذا التأصيل المفاهيمي السابق، حيث نفترض أن الغاية منها هي الوصول إلى مرحلة الشراكة القائمة على اساس سوق حرة للسلع والخدمات، ورفع القيود الجمركية بين الاتحاد الأوروبي والأقطار المغاربية الثلاث ونحاول مراجعتها، هل هي فعلاً كذلك أم أن طبيعة العلاقات تتنافي مع الوقائع المجسد على أرض هذه العلاقات .

[1] Christian Reus-Smit, Constructivism » in: Scott Burchill ، *Theories of International Relations* New York ،Palgrave Macmillan, 2001, p. 209p233.

## المطلب الثاني : النظريات المفسرة للاتحاد الأوربي وسياساتها الاقتصادية إتجاه منطقة المغرب العربي.

يكتسح الجانب النظري في تحديد وتصنيف طبيعة السياسات الاقتصادية الأوربية اتجاه المغرب العربي جانبا سياسيا وذلك كونه يفيدنا في فهم طبيعة العلاقة وفي الوصول إلى الاهداف، حيث يمكن من خلالها استخراج ومعرفة اهم السياسات الاقتصاد. لقد حاولنا في دراستنا هذه تطبيق كل من نظرية النظم والوظيفية الجديدة، والواقعية الجديدة، من أجل الفهم والربط بين المعطيات بالقدر الذي يسمح بتفسير هذه السياسات وفهم الخلفيات التي تقوم عليها هذه العلاقات الأوربية المغاربية في إطار أشمل وأكثر وضوحا.

**شكل رقم 2 :يوضح الإطار النظري المساعد على فهم سياسات الاقتصادية الاتحاد الأوروبي**

**الشكل -2-**

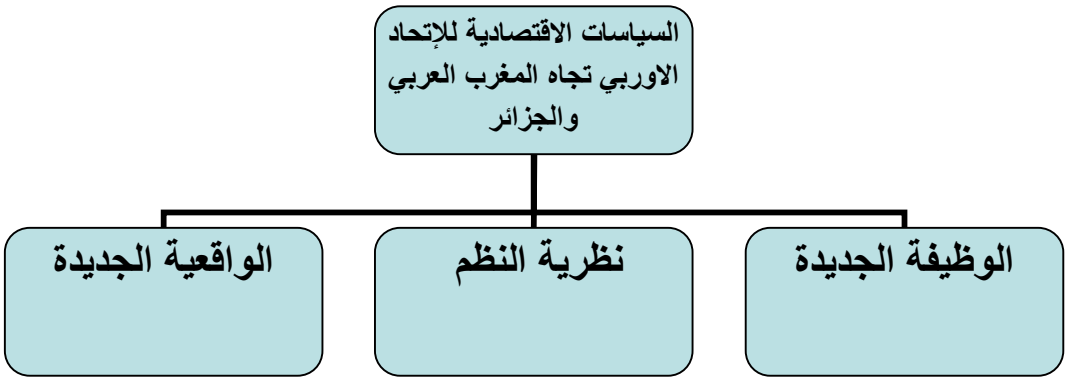


**المصدر** : عياد محمد سمير، **سياسات الاتحاد الأوربي في المغرب العربي** (تونى، الجزائر، المغرب )، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010، ص19

بالرغم إلى ما يذهب إليه الواقعيون الجدد في نظرتهم إلى اعتبار أن تطور المسار التكاملي الأوروبي لا يمكن أن يفهم دون أن يؤخذ بعين الاعتبار تغير بنية النظام الدولي، ويعد كينيث والتز Waltz Kenneth– واحدا من أبرز الذين تبنوا هذه الفكرة، حيث يرى أن توازن القوة في النظام الدولي يعد أساسيا في تعريف الدولة في إطار العلاقات الدولية، فبالنسبة له توازن القوة يؤكد مسار الدولة في الأحداث الدولية، أما الوظيفيون الجدد فيعتبرون في نظرة مغايرة أن التكامل يؤدي إلى تأسيس نموذج من المصلحة السياسية خارج المنظمات الدولية ويتم إلغاء جميع القرارات التي لا تخدم

المصالح العليا لأي تكامل حتى يتم التوصل إلى هدف مشترك بالتعاون في مختلف القطاعات، ومن منظور الوظيفيين الجدد فإن هذه النزعة ستحدث نوعا من الانسجام بين السياسات الخارجية والأمنية، بالرغم من اختلاف الطروحات التي قدمتها كل من المدراس الواقعية الجديدة والوظيفية الجديدة فيما بينهما، إلا أنهما قد أسهمتا في تقديم تصورات نظرية مفيدة لفهم سياسات الاتحاد الأوروبي.

**1 نظرية النظم:**

تعتبر نظرية النظم من أهم النظريات التي يمكن على أساسها تفسير الظواهر الاقليمية، فتحليل النظم يسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية، كما انها في تحليلها تتخطي كافة المستويات الدولية الإقليمية الوطنية في دراسة التشابك والتداخل بين الدول والمنظمات الاقليمية

فالنظام كما يعرفه احد رواد هذه النظرية -هوليستي- "...**على انه مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة سواء كانت قبائل –دول –مدن -أو امم أو امبراطوريات تتقابل فيما بينها وفقا لمسالك مرتبة**[1]...))

بينما يذهب برا بار( brailllard) في نظرية النظم إلى ."**. النظام هو مجموعة عناصر متفاعلة تؤلف كلا واحدا ويظهر تنظيما معينا** ...".[2]

وعلى اساس هذا التعريف نستخرج مجموعة من العناصر تميز كل نظام هي:

أ-**العناصر**: وتتمثل في العناصر المكونة للنظام، وحدات، هويات، .....وفق النظام الذي نحن بصدد دراسته .

**ب-التفاعل** : ويكون نتيجة العلاقات القائمة بين عناصر النظام ووحداته

**ج-مجموعة العلاقات** وتكون بين الاشخاص تشكل كلا متكاملا.

د-يظهر كل ذلك من خلال التنظيم المعين يؤثر ويتأثر بالمحيط المجاور له .

[1] عياد محمد سمير ، **سياسات الاتحاد الاوربي في المغرب العربي** (تونسي،الجزائر،المغرب )، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2009-2010، ص19

2 عياد محمد سمير ، **نفس المرجع**، ص22

إلى جانب كل ذلك فنظرية النظم حاولت تفسير ظاهرة الإقليمية من خلال اعطاء ادوات تحليل مهمة لدراسة العلاقات الدولية على المستوى الاقليمي وعلى مستوى العلاقات الدولية وقد خلصت إلى استنتاج اربع وظائف اساسية يتميز بها كل نظام اقليمي هي :

1-1 -**وظيفة التكيف**: تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي ويتوقف أداء هذه الوظيفة على استعداد أطراف النظام بالتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات والمنافسات بينهم.

1-2 **الوظيفة التكاملية** :ويقوم بها النظام الإقليمي عن طريق تدعيم الصلات الداخلية بين أطرافه على المستوى الرسمي وغير الرسمي، بحيث تصبح الموارد التي تتحرّك في ذلك الإطار في كل متكامل في مختلف الوحدات السياسية[1]

2-الجديدة الواقعية (Neo-realism)

الواقعية الجديدة هو منهج نسقي يحاول ايجاد تفسير لسلوكيات الفاعلين المنضمين تحت لواء هذا التجمع أو التكتل مثل الشركات المتعددة الجنسيات منظمات وغيرها ممن يدخل في اطار الفواعل الدولين ، تتفاعل هذه المتغيرات فيما بينها بحيث تشكل لنا فاعل جديد مستقل عن الأطراف المشكلة له، يكون البنية الاساسية التي تقوم على أساسها العلاقات الدولية والمنظومة الدولية العالمية بحسب المفكر والتز " *N.Waltz"* أن النظام يتشكل من بنية ووحدات متفاعلة، وفي اعتقاده أن البنية هي المكون الرئيسي للنظام الذي يجعل التفكير في النظام كله ممكن حيث يقول[2] :.....

**" ..... التفكير في البنية كما أحدده سوف يحد من مشكلة فصل التحولات على مستوى الوحدات من التحولات على مستوى النظام، وإذا كنا مهتمين بالتأثيرات المختلفة المتوقعة في نظم مختلفة، فيجب أن نكون قادرين على تمييز تحولات الانساق** Changes of Systems **من التحولات ضمن الأنساق** Within Sustems

[1] عبد السلام الغنامي، **المتغيرات الدولية الجديدة وأثرها على النظام العربي في ضوء حرب الخليج الثانية** ، رسالة ماجستير غير جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 1999، ص75-76.

[2] حكيمي توفق، **الحوار النيوواقعي – النيولبرالى حول مضامين الصعود الصيني :دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي** ، رسالة مجاستير، غير منشورة ،جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2008، ص15

**وهو الشيء الذي وجد مفكرو الأنساق صعوبة بالغة في فهمه ....« .**

اعتمدت الواقعية الجديدة علي طبيعة التغير الحاصل في توازن القوة بين فواعل النظام من حيث تحليل السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوربي، لذلك فإن إعطاء أي تفسير لمسار سياسات الاتحاد الأوروبي حسبها لابد أن يتم دراستها من خلال طبيعة العلاقة بين الاتحاد وهذه الفواعل في الحالة الفردية، ودراستها في حالة الاجتماع أي بعد التنازل هذه الدولة أو الفواعل لمصلحة الجماعة ، أي دراسة علاقة التأثير والتأثر في كلتا الحالتين .

**النظرية الوظيفية الجديدة:**

تنطلق هذه النظرية في تفسيرها لظاهرة الاقليمية من خلال الاشارة إلى المنطق الوظيفي الذي هو جوهر هذا الاتحاد في نسق عضوي أو نظام واحد، وهو الاساس في تفسير الظواهر الاقليمية التي يشهدها العالم بفعل ظاهرة العولمة الاقتصادية، فمع تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول التي تندرج بحسب الوظيفة الجديدة في خانة الوظيفة السياسية، أو الوظيفة الامنية .... إلى اخره من الوظائف التي تندرج تحت هذا المسي، وقد اعبر ايتزوني( ETZOIONI) عن ذلك في دراسته لظاهرة التوحيد السياسي في السبعينيات القرن الماضي بتعبير التوحيد السياسي للدلالة عن التكامل، اما وصف الحالة التي انتهت إلى ها عملية التكامل بالتوازن [1].

التكامل بحسبه يشمل عدة مجالات ونطلق من المجلات الاقتصادية والاجتماعية، تمهيدا إلى المجال السياسي، عبارة عن سلسلة من المراحل المتعاقبة التي تبدأ بإقامة وحدة محدودة من الأعضاء ومجالات التكامل إلى وتنهي إلى ذوبان الدول كوحدات مستقلة ذات سيادة لصالح الجماعة في اطار الوحدة السياسية الجديدة، و النظرية الوظيفية تنظر إلى الصراعات الدولية على أنها تتأتى من ضعف التعاون الاقتصادي وانعدامه بين الدول، ومن ثم فإن التصدي لحلّ هذه الصراعات والتغلب عليها بحسب النظرية يكون عن طريق تهيئة جميع الظروف المادية والمعنوية المشجع على التعاون و تعزيز قيم الديمقراطية ، فالصراعات والحساسيات التي تتولد في معظمها بفعل السيادة القومية وما جاورها من صراعات على الزعامة، يتم القضاء عليها تدريجيا من خلال التعاون وترجيح مبدأ السيادة الجماعية على السيادة القومية والزعامة التي كثيرا ما تؤدي إلى التعنت ورفض

[1] عياد سمير ، **مرجع سابق** ،ص25

المساومة، وهي كلها عوامل تدفع في اتجاه الاحتقان والضرر والعنف ويمكن جبره عن طريق الديمقراطية .

ان تتبني الوظيفية الجديدة اطروحة السلام الديمقراطي كنسق عام في تبرير الاقليمية في العالم لاسيما بعد الحرب الباردة، ادي الي ظهور الفرضيات القائلة بان الدول المتبنية لهذا الطرح نادرا ما تدخل في صراع ضد الدول الأخرى بفعل التبني المشترك للديمقراطية ، ومنه فالديمقراطية شكلت مصدر للسلام بحسب هذه النظرية ،الي جانب انها تضمن حل المشاكل والخلافات في مهدها قبل ان تصبح مشاكل عالمية ،مما تحد من ظاهرة الحروب العالمية .

لذا نجد ان الاتحاد الاوربي بدا يعيد صياغته سياسات الاقتصادية مع بلدان العالم الثالث بعيدا عن القطيعة والعدائية وقد تجسيد ذالك في اعادة ترتيب اوليات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية الممثلة بدول المغرب العربي ، حيث أصبح التركيز على إرساء قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان من خلال مجموعة من الالتزامات من الجانب الأوروبي وهو ما كان في اعلان برشلونة برشلونة، الاتفاقيات الثنائية، وكذا برامج ميدا للديمقراطية و حقوق الإنسان، من أجل الوصول إلى أنظمة حكم رشيدة تستند إلى قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان و ذلك من خلال تمويل مشاريع تنمية الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان وأيضا مراقبة مدى تطبيق هذا المشاريع من طرف دول الضفة الجنوبية، كما هو الحال[1].

بالنسبة للجزائر التي تلقت منح و قروض مالية من الاتحاد الأوروبي و البنك الأوروبي للاستثمارتمثلة في برامج ميدا1 وميد 2بهدف النهوض بقطاعات مفصلية كعصرنة قطاع العدالة ، إصلاح القضاء منظومة القضاء بما يتماشى مع الديمقراطية وحقوق الانسان و أنسنه السجون، تطوير نظام الشرطة، دعم التنمية الريفية، وكلها مشاريع تصب في جوهر الديمقراطية.

إذن فالوظيفية الجديدة جاءت لتعمل على تفويض السيادة السياسية لمصلحة هيئة جديدة عير وطنية تذوب فيها الوحدات السياسية لصالح كيان سياسي اكبر منه ومتعدد الاطراف، وهو اقليم أوسع اشبه ما يكون بالدولة الفيدرالية، ويكون ذلك وفق استراتيجية التدرج، تتحقق مرحليا عبر آليات ومؤسسات دولية فوق قومية، ذات صلاحيات محدّدة، و قرارات مباشرة، ويمكن تحقيق التكامل الاقتصادي بإتباع المستويات التي عبّر عنها بإلسا -Ballessa B – عام 1966.[2]

[1] شادية فتحي ابراهيم عبد الله ،**الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية** ،مركز العلمي لدراسات السياسية ،عمان ، الأردن ،2005،ص17

[2] Ballessa Bela, The Theory Of Economic Integration, London: Allen and Un1966

**الشكل جدول رقم- 3- يمثل مستويات التكامل في المجال الاقتصادي**

| | إلغاء رسوم الجمارك والقيود الكمية | وضع رسوم جمارك خارجية | حرية حركة الإنتاج | السياسات تنسيق الاقتصادية | توحيد السياسات والمؤسسات |
|---|---|---|---|---|---|
| منطقة التجارة الحرة | x | | | | |
| الاتحاد الجمركي | x | x | | | |
| السوق المشتركة | x | x | x | | |
| لاتحاد الاقتصاد | x | x | x | x | |
| لتكامل الاقتصادي الشامل | x | x | x | x | x |

**المصدر** : Ballessa Bela, The Theory Of Economic Integration, London: Allen and Un Win, 1966

تنطلق الوظيفية الجديدة من فرض ان جميع المجتمعات هي مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي ومنه فان أي قرار السياسي في هذه الحالة هو محصلة للعلاقات والتحالفات الممكنة بين مختلف الدول التي تسعي إلى التكامل ، وان حدث وأبدت السلطة السياسية لكلا الدولتين معارضتها لذلك المسار، فوسائل الضغط الرسمية وغير الرسمية وقنوات التأثير القائمة في للديمقراطيات الغربية تساهم في إيصال موقف مجموعة الضغط إلى السلطة [1]وتحويله حسب الموازين القائمة إلى قرار سياسي لمصلحة التكامل.

لقد ادي تضافر وتراكم هذه النظريات والمدارس الفكرية التي شكلت السند النظري لدراسة امكانية الاتحاد في ظل الصراعات الاقليمية بين الدول وتجوزها ، وإنشاء اول جماعة اوربية اقتصادية تمهيدا للوحدة السياسية في اطار تعاوني بين الدول الغربية[2]

[1] ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة 1، 1985، ص 55.

[2] مخلد عبيد مبيض،**الاتحاد الاوربي كظاهرة اقليمية مميزة** ،دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،2012، ص84

**المبحث الثاني : الأهمية الاستراتيجية لدول شمال افريقيا.**

**المطلب الأول: الخصائص الجغرافية لحوض البحر الابيض المتوسط ومنطقة شمال افريقيا .**

تبلغ مساحة حوض البحر الابيض المتوسط حوالي 2966000 كلم، في شكل حلقة مستطيلة التي تربط جنوب أوروبا بشمال افريقيا وغرب اسيا في شكل يشبه إلى حد كبير المستطيل بين خطي عرض 46و 30 درجة شمالا وخطي طول 5.50 غربا و36 شرقا، و يبلغ طوله من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلا بحريا مشكلا بذلك الخط مستقيم يمتد من جبل طارق إلى ببيروت بلبنان، أما عرضه فهو متفاوت يتراوح ما بين 418ميلا بحريًا بين مضيق الداردانيل التركي و ميناء بورسعيد المصري، و حوالي 410 أ ميال بحرية بين ميناء مرسيليا الفرنسي و ميناء بجاية في الجزائر، في مساحة تزيد عن 761 ميلا، إلى 10011 ميلا إذا أضفنا سواحل جزيرتي قبرص ومالطا.[1]

ويستمد البحر الابيض اهميته الاستراتيجية من خلال الميزة نقاط الخناق والتي هي بمثابة نقاط مراقبة للممرات البحرية والجوية تشرف علي جل الملاحة البحرية وحركة السفن في البحر المتوسط مما يعطيه ميزة استراتيجية خاصة، فالخناقات أو نقاط المراقبة المذكورة إلى جانب المضايق مثل جبل طارق وغيرها من المضايق مثل **مضيق صقلية** بين جزيرة صقلية شمالا وتونس جنوبا ومضيق مسينا (Messine) بينشبه في الجزيرة الإيطالية وصقلية وكذلك مضيق Otrante(أوترانتو) بين إيطاليا وألبانيا، تمثل فواصل طبيعية بين الحوضين الغربي و الشرقي للمتوسط وعلى اساسها يمكن تفسير السياسات الاقتصادية بين الدول والعلاقات البينية بين مختلف دول الحوض التي ضلت ومازالت تتنافس عليه عبر مختلف العصور والأزمان من يتحكم [2]في هذه الفواصل التي هي مفاصل الحركة البحرية في البحر الابيض المتوسط[3].

---

[1] احمد كاتب ، **خلفيات الشراكة الاوربية- المتوسطية** ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدول،2000-2001

[2] احمد كاتب ، **نفس المرجع** ، ص 25.

[3] نفس المرجع ،**نفس الصفحة**

**الشكل -2- خريطة تمثل الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط**

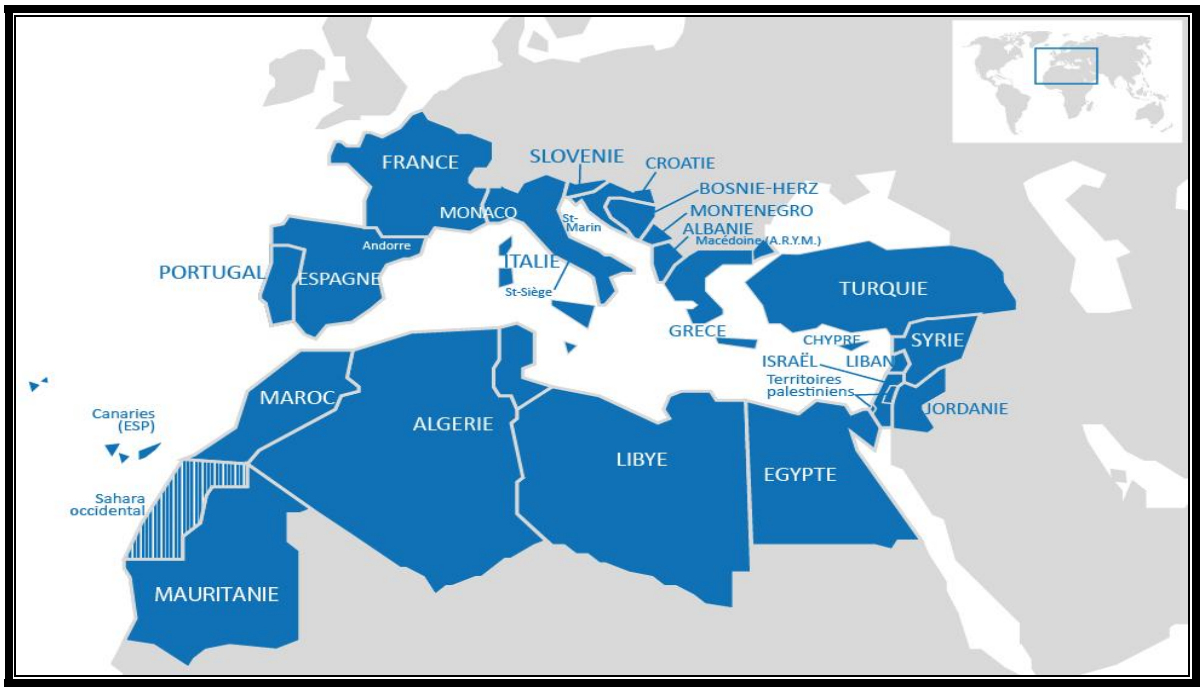


المصدر : http://www.worldwaterforum6.org/fileadmin/user_upload/images/homepage_elem/processus-med-carte.png

**المطلب الثاني :البعد الاقتصادي لحوض البحر الابيض المتوسط في السياسات الأوربية**

تتبع الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية لحوض البحر الابيض المتوسط من خلال ان يمثل ممر لعديد من الخيرات المتواجدة في المغرب العربي وإفريقيا التي تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية، كالنفط و الغاز في منطقة المغرب العربي (ليبيا و الجزائر و تونس ) والتي على اساسها يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كلاعب أساسي في العلاقات الأوربية المغاربية و كمعبر رئيسي للسفن و حاملات النقط و الأنابيب النفطية و الغازية إلى دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة عبر قناة السويس و مضيق جبل طارق[1]، كونه قناة وصل بين المحيطات العالمية الثلاثة : الأطلسي الهندي والهادي، يمكن القول أن البحر الأبيض المتوسط هو انه شريان الحياة للتجارة العالمية ومنه تنبع اهميته الاقتصادية وعلى اساسه تخط العديد من السياسات والعلاقات الاقتصادية في العالم .

هذه المتناقضات في مصالح الدول والتي ترجع في الاساس إلى الاهمية الاقتصادية والبعد الاقتصادي للحوض البحر الابيض المتوسط، والتي هي في الحقيقة ليست وليدة ظروف راهنة فحسب، وإنما ترجع في الاصل إلى ألاف السنين، فالمتوسط يعتبر ملتقى الحضارات ومرتع الديانات ومأوى الشعوب المتنورة، ومنهلا منقطع النظير للمهاجرين المتعطشين إلى العلم والمعرفة، اكتسابها البحر المتوسط منذ العصور التاريخية الغابرة ، فأثينا مثلا لم تزدهر حضارتها إلا بفضل احتكاكها مع الشعوب المجاورة، ولاسيما الحضارة المصرية وحضارات آسيا من خلال بناء أسطولها البحري، والتي هيمنت به على مياه البحر الأبيض المتوسط، وقد اتخذ هذا البحر كمسلك تجاري ومعبر ملاحي عند الفنيقين اللذين شيدوا عدة مدن على ضفافه كقرطاجة ( ورمادية )مليلية[2]و(طنجيس، وليكسوس، العرائش، وسيريني، الصويرة ...وغيرها)

---

[1] اسامة فاروق مخيمر، **تعريف الدول المتوسطية : دراسة للخصائص الاجتماعية و الاقتصادية السياسة الدولية، العدد129 .، السنة 33 ، جويلة 1997 ، ص42**

[2] احمد كاتب ، **مرجع سابق ،ص22**

2 محمود مرسي، **دراسات فى الجغرافيا السياسية**، الاسكندرية ،دار المعرفة، 1998 ص45 .

غير أن هذا البحر وبعد مجيء الرومان البزنطين اضحى معبرا فلاحيا فبامتياز، من خلال استغلاله كممر لنقل الثروات وخيرات الشعوب والعبيد التي كانت خاضعة لسيطرتها إلى أراضيه[1]

لكن وبعد اطلالة شمس الحضارة الإسلامي عرف البحر المتوسطي سيطرت واسعة امتدت من سنة القرن التاسع ميلادي إلى القرن العاشر (ق 09 م، 10 ق م )، ليصيح محل صراع بين الصلبين والايوبين في القرن 11 م، انتهت بمنح منفذ للصلبين في معاهدة الرملة بين صلاح دين الايوبي والصلبين .

إلى جانب الازدهار التجاري الذي عرفه البحر بفعل الموانئ المطلة على البحر المتوسط، فقد اعطت هذه الموانئ زخما وأهمية اقتصادية، مثل موانئ متوسطية كبيروت، الإسكندرية، طرابلس، بجاية في الجنوب و برشلونة، جنوه، بيزا، البندقية و القسطنطينية في الشمال، وتراجعت هذه الاهمية مع اكتشاف راس الرجاء الصالح في جنوب افريقيا الحالية 1497 م، الذي حال دون هذا الازدهار لقرابة القرنين من الزمن، غير ان الاهمية عادت إلى هذا إلىه بعد الثورة الصناعية وازدهار الصانعة، لاسيما بعد، اكتشف النفط في العصر الحديث، حيث عمدت الدول الكبرى إلى والتنافس على التنقيب عنه مستعينة في ذلك بنقل كبريات شركاتها إلى الضفاف الجنوبية للمتوسط، الامر الذي أدى إلى ازدياد وارتفاع حركية السفن الناقلة للنفط إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية بملايين الأطنان يوميا، وبذلك أصبح المتوسط نقطة ارتكاز لنشاط أكبر لشركات البترولية كشركة Exxonو Shell وMobil هذه الشركات أصبحت هي المتحكمة في السوق النفطية داخل وخارج المتوسط فالتنافس الدولى المتمثل في (الولايات المتحدة، بريطانيا و فرنسا )على مناطق التنقيب وعن النفط و تكريره و تأمين نقله نحو بلدانها ، وكذلك بيعه بأسعار ملائمة تتماشي مع مصالحها ويحفظ نفوذها وتواجدها في المنطقة، وهو جوهر الاهمية منذ بداية استخراج هذه المادة الحيوية حتى الخمسينيات والستينيات من القرن 20 م، حيث قامت الشركات النفطية الأنجلوساكسونية والهولندية المعروفة بِالشقيقات السبع المتحكمة في حوالي % 90 من الإنتاج العالمي من خلال احتكار لهذه المادة الحيوية و نقلها و تسويقها على حساب مصالح الدول المعنية و

شعوبها مقارنة مع الاحتياطي العالمي تحتوى على نسبة تقدر بحوالي 60% بحسب [1]تقديرات الأخصائيون سنة 1994 م، وعليه فإنه من السهل الاستشراف بتزايد أهمية البحر الأبيض المتوسط كونها تحاذي الدول المنتجة للمحروقات في المغرب العربي و شبه الجزيرة العربية .

إن الموار الطبيعية المعتبرة والثروات الاقتصادية و الطاقية الإستراتيجية التي تحتوي عليها منطقة المتوسط تفسر الأهمية البالغة التي توليها القوى العالمية الكبرى لهذه المنطقة، من حيث اعتبارها شريان اقتصادي نابض وممول علي الدوام للإقتصاداتها سواء تعلق الأمر بالثروات الطبيعية أو بالممرات الملاحية والتجارية الهامة، « فقد احتلت الجزائر المرتبة الثالثة عالميا، بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والأولى عربيا من حيث إنتاج، في تندوف، بغار جبيلات، الامر الذي جعل أطراف دولية عده، والدول المتوسطية عامة، لا تغفل هذه الأهمية، فدول الضفة الجنوبية كل عملياتها التجارية تتم عبر هذا البحر من تصدير للنفط والمعادن وكذا استيرادها لاحتياجاتها الغذائية، وأنشطها الاقتصادية واستيرادها للأسلحة وصيدها للأسماك... إلخ. نفس الشيء بالنسبة للدول الأوروبية التي تعي هي الأخرى الأهمية الكبيرة للمتوسط، حيث أنها لا يمكنها أن تستغني عن النفط والغاز الذي يأتيها من الضفة الجنوبية للمتوسط، و غالبا ما يصلها من دول من الجزائر عبر إيطاليا واسبانيا، كما ان الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر قوة أو دولة خارجية عن الحوض المتوسطي، هي الأخرى تعي أهمية هذه المنطقة، خصوصا فيما يتعلق بإمداداتها النفطية لذا فهي تعتمد على مخطط امني إستراتيجي يسهر على حماية مصالحها في المنطقة.

[1] احمد كاتب ، **مرجع سابق**، ص33

**الشكل رقم -3- خريطة مختلف الطرق التجارية للبحر الابيض المتوسط**

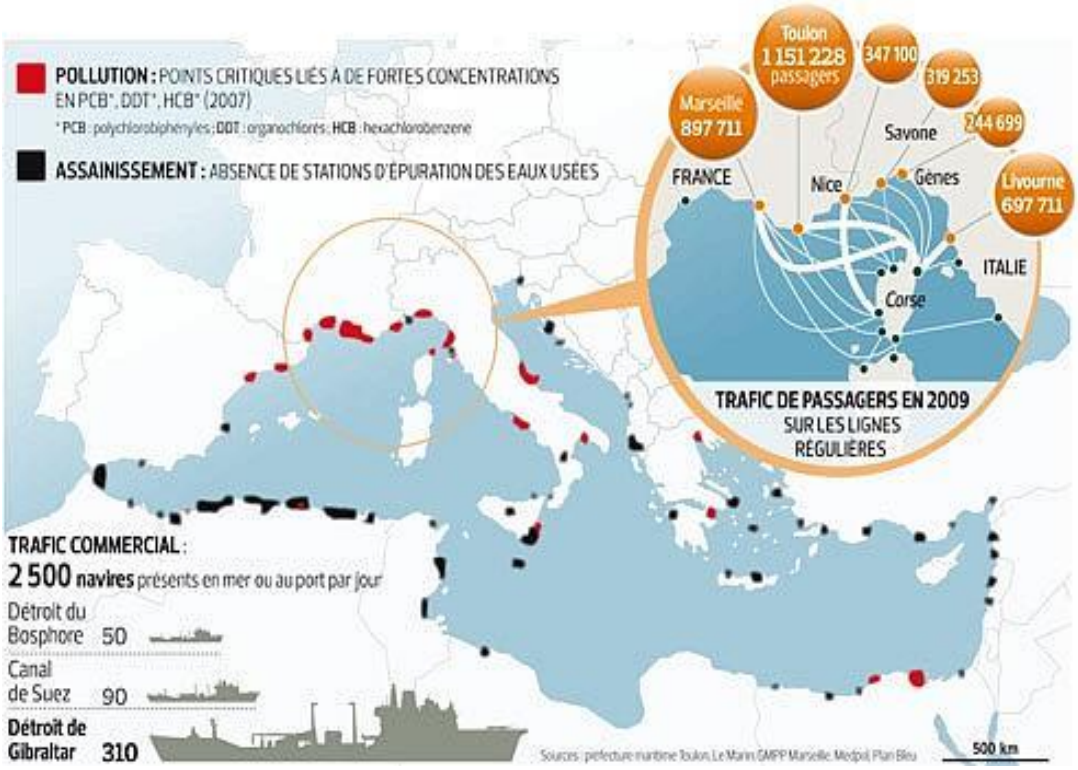


المصدر: http://euro-mediterranee.blogspot.com/2011_06_01_archive.html

## خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول حول الاهمية النظرية في تحديد طبيعة هذه العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوربي والمغربي العربي والجزائر من حيث حصر هذه السياسات الاقتصادية في خانة تعاون أو خانة شراكة أو انها مجرد تبعية من شمال إلى جنوب والجنوب لها علاقة بالأهمية الاستراتيجية والاقتصادية التي تحضى بها منطقة حوض البحر الابيض المتوسط والذي علي اساسه جاءت هذه السياسات باعتبارهما العامل المشترك بين الشمال والجنوب والباب الواسع الذي يستطيع منه الاتحاد الأوربي ان يصوغ مختلف سياساته الاقتصادية .

# الفصل الثاني:

# السياسات الاقتصادية للاتحاد الاوربي من الحوار الى مجموعة 5+5

**مقدمة الفصل:**

جاءت الشراكة كمفهوم جديد لتعبير عن سياسة اقتصادية جديدة ، اكثر ديناميكية وأكثر حيوية بعدما فشل مشروع الحوار الأوربي المتوسطي لاسيما تلك السياسة الاوربية التي كانت منتهجة بين الشمال والجنوب ، وفقا لهذا المنطلق اعتزمت هذه الاخيرة في تعزيز اواصر التعاون بين الشمال والجنوب ومنها الجزائر ودول المغرب العربى ، لكن عند تتبع هذه السياسات الاقتصادية في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة حليُ بنا الاشارة إلى ما سبق هذه السياسات والأحداث الاقتصادية التي مهدت إلى مشروع الشراكة، وفي انشاء هذه العلاقات حيث إن هذه العلاقات التي أرجعت المنطقة إلى محور اهتمام أوروبي خلال عملية الحوار الأوروبي-العربي الذي تأسس غداة الحرب العربية-الإسرائيلية في06 أكتوبر 1973 ، وكذا ما سمي بالتعاون الأوروبي العربي والذي جاء نتيجة للسياسات المتوسطية التي انتهجتها الجماعة إزاء المنطقة العربية وهو ما انطلق مؤتمر برشلونة بهدف تحقيق وإقامة علاقات تعاونية تشمل جميع الجوانب الاقتصادية المالية والتجارية فيها والتعاون العلمي التقني، فقد انطلق مؤتمر برشلونة في خطوته الاولي حول بلورة فكرة استجابة الدول المتوسطية ، لمفهوم المتوسطية الذي يجتمع عليه دول المتوسط في اطار الشراكة الاور –متوسطية بهدف انشاء مشروع يجمع الدول حول منطقة تجارة حرة بين البلدان ، وهي سياسة اقتصادية غير مباشرة تهدف إلى ارساء قواعد المنظمة التجارة العالمية على المدى المستقبلي والقصير ، بغض النظر عن الآليات و الميكنزمات التي تم تطبيقها في هذه المشروع مثل الغاء الحواجز الجمركية وإنشاء منطقة التبادل الحر بين بلدان الحوض، إن الواقع الاقتصادي لدول الجنوب بحكم قلة انتاج السلع ، سيكون سوقا كبيرا للمنتجات الاوربية سيكون لها الاثر السلبي على واقع الاقتصاديات المحلية لدول المغرب وبما فيها الجزائر التي مازالت اقتصادياتها في طور البداية تعاني من نقائص وقلة الخبرة مقارنة مع اقتصاد الدول الاوربية .

## المبحث الأول: البعد التاريخي للسياسات الاقتصادية للاتحاد الاوربي في المغرب العربي.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وما تمخض عنها من سياسات وافرازات اقتصادية وسياسية على العلاقات الدولية لاسيما فيما يتعلق بميزان القوى بين دول الدول الفاعلة انذلك تراجعت مكانة هذه الدول من موقعها السابق بالنسبة للبحر البيض المتوسط ومن ثمة قامت بإعادة بناء اوربا من جديد من خلال مخطط مارشال الذي تم من خلاله اعادة تنظيم اقتصاديات بلدانها الغربية من خلال ميثاق روما سنة 1957* ، في ظل صراع المعسكرين الشرقى والغربي .

لكن الاتحاد الاوربي اراد ان يعود إلى النفوذ على هيمنته البحر الابيض المتوسط لنظرا لأهمية الاقتصادية والإستراتجية التي يحملها هذا البحر، مما دفع بالدول الاوربية إلى اعادة صياغة سياساتها التي عرفة بالمزاملة مع بعض الدول المتوسطية لتنتهي بعقود تعاونية تجارية وتوسيع نطاق هذه العلاقات في السبعينيات مع بقية الدول المتوسطية باستثناء ليبيا بسب قضية لوكاربي وفي اطار فكرة التقارب المتوسطي عام 1972 والذي بمقتضاها منحت الاقطار المعينة مزايا اوفر من قبل اشتملت على تقديم المعاونات واجه تعاون اخري إلى جانب التبادل التجاري لغرض دمجها في المجموعة الاوربية ، إلى حوار اوربي عربي تراوح بين انتعاش وتعثر ثم محاولة تجديد العلاقات في بداية التسعينات وعليه فالعلاقة بين الجماعة الاوربية والدول المتوسطية ظلت على الدوام معقدة ومتعددة الاوجه بسبب المواقف والارتباطات المتباينة واختلاف الرؤى بالنسبة للدول الاوربية .

* ميثاق روما 1957 تم انشاء السوق الاوربية المشتركة تطور الي اتحاد الاوربي حاليا

* تضمنت معاهدة روما المنشئة للجماعة الاوربية الاقتصادية مواد تنظم من خلالها طريقة عقد الاتفاقيات بين الدول الاوربية و الدول الاخرى خلال الاتفاقية اصرت فرنسا اشراك الاراضي التابعة لها ومنحها مزايا التي تسمح لها بالاحتفاظ بالعلاقات الخاصة التي كانت تتعامل بموجبها معها وهي المواد 131-136 من معاهدة القواعد المنظمة .

## المطلب الاول : مسار الحوار الاوربي مع المغرب العربي

منذ سنة 1973م وبعد الانجازات التى حققتها الدول العربية من خلال انتصاراتها في حرب اكتوبر 1973 وتصحيح اسعار النفط ، فقد تغيرت الرؤية الاوربية للدول العربية ، ما ادى الى انتهاج سياسية جديدة تمثلت في طرح مبادرة الحوار لتطوير التعاون وتعميق الحوار معها ، ولقد رحبت الدول العربية وبذلك وطالبت بمناقشتها جل القضايا التي تجمع الطرفين بما فيها ضمان مساندة الايجاد حل عادل وشامل لقضية الشرق الاوسط وبتحديد فلسطين المحتلة ، بينما اراد الجانب الاوربي من هذا الحوار حوار اقتصادي .

### 1-مفهوم الحوار الاوربي –العربي (المغاربي )

الحوار يعني مبادرة تطلقها مجموعة من الدول تسمي جماعية او مبادرة فردية تطلقها دولة واحدة ويكون بمبادرة الدول المشاركة في الحوار وتكون من خلال تكثيف الجهود وفق استراتيجية محددة وما اتفق عليها بين هذه الدول ترمي الى تحقيق التنمية وتطوير العلاقات فيما بينها من اجل تحقيق مصالح مشتركة بين هذه الدول ومنه فالحوار يكون بمبادرة تطلقها احد الاطراف من اجل توثيق العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف تجاوز وتضيق الخلاقات الممكنة فمبادرة الحوار العربي الاوربي ، هي عبارة عن مبادرة جماعية طرحت من قبل الجماعة الاقتصادية الاوربية في شكل تصريح صدر في 06 نوفمبر 1973م [1]

#### 1-أ) تصور العربي الحوار الاوربي:

جاءت اهداف الحوارالاوربي المغرب العربي لتوضح البعد الاستراتيجي للسياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي خلال مرحلتي ما قبل وما بعد الحرب الباردة، لذلك لا بد من تناول عملية الحوار هذه للوقوف على أهداف السياسات الأوروبية في المغرب العربي وأبعادها الإستراتيجية، وهي تشكل امتدادا لسياستها الاقتصادية للمتوسط .

[1] حامد ربيع، **انواع التعامل الدولي السياسي وظاهرة الحوار العربي الاوربي** ، ندوة الحوار العربي –الاوربي ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1977، ص1، ص2

وبما أن منطقة المغرب العربي تمثل منطقة إستراتيجية مركزية على خريطة العالم ذات تأثير كبير في مختلف مجريات الاحداث و السياسة الدولية، فقد لاقت المغرب العربي في الماضي والحاضر اهتماما متزايدا من القوى الدولية ، وخاصة الدول الأوروبية التي تجمعها بالمنطقة المغاربية ، وأطرافها، واتسعت مصالحها، فانتهت مرحلة الاستعمار والتحكم والسيطرة، لتنطلق مرحلة اخري من الحوار الأوروبي-العربي، والتي لا تختلف كثيرا عن تلك الاهداف وسياسات المسطرة في العهد الاستعمارى من حيث الاهداف .

ان الرؤية المشتركة لكل من البلدان العربية– بما فيها الدول المغاربية -ودول الإتحاد الأوروبي للعلاقات والمصالح التي تجمع بينها، والتى تقوم على وضع الخطط ، وتنسيق السياسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الإستراتيجية والوصول بها إلى الوضع الأمثل وفي مايلى تصور كل طرف لرؤية الحوار .

**1-ب) تصور الجانب الأوروبي للحوار:**

يتمثل التصور الاوربي للحوار في انه يشمل الانشطة التعاونية الفعلية التي لها علاقة بالمجالات الاقتصادية ومالية والثقافية الى جانب انه يشكل إلية مكملة لصلات التعاون الممكنة بين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء في الجامعة العربية من خلال مشاركة اكبر عدد ممكن من الدول في الاجراءات والمشاريع الضخمة التي تتجاوز قدرات وطاقات الدولة الواحدة ، وان يكون المشروع مشتركة بين العلم والمعرفة والمعدات الاوربية التي من شانها تدير رؤوس الاموال بين الط[1]رفين ، الى جانب نجانب تحقيق الاهداف المبرمجة في الخطط قصيرة الامد وأخرى على المدي الطويل ، تهدف الى مساعدة الدول في النهوض باقتصادياتها وتحقيق الاستقرار والامن في منطقة المتوسط من خلال هذه برامج دعم وإشراك رؤوس الاموال العربية ولاستفادة من الخبرة الاوربية .

## 1-ج) التصور العربي (المغاربي) للحوار :

تنطلق الرؤية العربية المغاربية في تصورها للحوار كون ان الحوار يهدف إلى إقامة تعاون حقيقي يجسد في مجالات التنمية والعمل وكذا تنمية المصالح المشتركة وتحقيق التكامل بين الطرفين بهدف تحقيق وتوفير الرخاء لشعوبها والحفاظ على الاستقرار والأمن والسلام من خلال إبرام الاتفاقيات اللازمة لضمان

[1] عبد المنعم الزنابيلي ،" **الحوار العربي – الأوروبي** "، مجلة دراسات اجتماعية ، دمشق :منشورات وزارة الثقافة، ص 363-364

المزايا وغيرها من التسهيلات والإعفاءات الجمركية بالنسبة للسلع الزراعية والصناعية مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل.

تعزيز التنافس بالنسبة للصادرات العربية داخل السوق الأوروبي، محاولة تقليص من الآثار السلبية المحتملة بالنسبة للسياسة الزراعية الأوروبية المشتركة على مستقبل الصادرات الزراعية العربية الموجه إلى السوق الأوروبية.[1]

إلى جانب فقد شمل الحوار ايضا التفاوض على شكل التعاون في المجال الصناعي ومجال تكرير النفط والبتروكيمياء والأسمدة الزراعية وصناعة الحديد والصلب والآلات والماكينات والمعدات الزراعية وتحلية مياه البحر وتوليد الطاقة، بالإضافة إلى إنتاج ونقل الطاقة الكهربائية.

إلى جانب فقد شكلت القضية الفلسطينية ومسالة السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط المتعلق بالقضية الفلسطينية اهم نقاط وجهور التصور العربي المغاربي للحوار .

[1] سمير عياد ، **مرجع سابق**، ص146

## المطلب الثاني : مراحل الحوار الأوروبي-العربي (المغاربي)

### 1-أ)انطلاقة الحوار 1970-1975:

إن الأهمية التي توليها مجموعة الدول الاوربية لطاقة جعلت دول تركز جهودها سعيا في الحصول عليها عن تشجيع علاقاتها مع الدول التي تزخر أراضيها بهذا المعدن الثمين، و كانت الدول المغرب العربي من اهم المناطق التى سعي الاتحاد الاوربي للحفاظ عليها بمختلف الطرق و الوسائل، خاصة أنها تملك احتياطا كبيرا من البترول و الغاز، وذلك خلال وسائل وأساليب تخدم المصالح الاوربية خاصة الدول الصناعية التي استغلت ضعف اقتصاديات الدول المصدر واحتياجاتها للعملة الصعبة.

واتجهت الدول العربية بما فيها الدول المغاربية مع بداية الستينات ، نتيجة الوعي الثوري الذي كان مرسخا في اذهان زعماء الدول لاسيما بعد ظهور حركة عدم الانحياز عام 1955 وانقسام العالم إلى معسكرين بهدف الخروج من الهيمنة وسيطرة الكلية التي كانت تفرضها الدول الاستعمارية على بلدان العالم الثالث .

هذا التغير في العلاقات بين الضفتين لاسيما بعد اندلاع حرب اكتوبر 1973 و القمة العربية السادسة بالعاصمة الجزائرية في نوفمبر 1973 قررت الدول العربية حظر النفط على الدول الغربية بسب الانحياز الواسع لإسرائيل كولايات المتحدة الامريكية وهولاندا* ،فقد اعتبر ذلك التصرف من طرف الدول الغربية كرد فعل لهذا الانحياز و كعقاب لها ، إلا انه من منظور الدول العربية اجراء استراتيجي منطقي كان يهدف من ورائه ايجاد حل عادل شامل لقضية الصراع العربي الاسرائيلي الذي شغل المنطقة واستنزف خيراتها وعرقل التنمية هذا التغير كان من تداعياته ان فكر الاتحاد الاوربي إلى ضرورة تغير سياسته تجاه دول المغرب العربي[1] والشرق المتوسط فكانت بداية الحوار الاوربي العربي المغاربي .

*حيث اتخذ الزعماء العرب قرارهم في نوفمبر من عام 1973 القاضي بتخفيض انتاج النفط شهريا 5% مع فرض حظر علي صادرتها من النفط الي الولايات المتحدة الأميركة وهولاندا لانهما المفرطيتين في انحيازهما لإسرائيل .

[1] العربي العربي، الطاقة في العلاقات المغاربية-الأوروبية :الجزائر -ليبيا، رسالة ماجستير .(جامعة الجزائر :قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،20 .، ص - 133 .2005

ويتجلى هذا الموقف في قمة كوبنهاقن في الدنمرك في 1973* التي جمعت وفودا مشاركة عن الوزراء عرب مفوضين من طرف قمة الجزائر مع نظيرهم الاوربي الذي ابدي موقفا للتفاهم والحوار [1].

ان هذا الحوار يعكس وجود عملية الديناميكية والتفاعل المستمر مع الظروف البيئية المحيطة، فالحظر على تصدير لنفط العربي إلى بعض الدول الأوروبية أوجد ظروفا بيئية جديدة في إطار العلاقات العربية الأوروبية، وبالتالى فإن بداية الحوار عام 1973 جاءت نتيجة المعطيات البيئية الجديدة.

اذا كانت هذه الانطلاقة تمثل على الاقل الناحية النظرية للحوار وأصبحت القضية الفلسطينية وأزمة الطاقة تشكل اوليات اختلف عليها الطرفان ، حيث انشغلت الدول العربية عن القضية الفلسطينية التي كانت تحل الصدارة في جل الملتقيات بينما كانت الدول الاوربية تضغط على العرب لتامين تموين البترول بطريقة مستمرة ومنتظمة ، ومنه فالحوار بين المجموعتين صاحبه اختلاف في تصور بعض الدول الاوربية ، كبريطانيا ، هولاندا ، الدنمارك ، فقد كانت تضغط الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدول خاصة مع ظهور الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIE ) وبالتالي فقد لعبت هذه الاخيرة دورا كبيرا في القرارات الحاسمة في اوربا ، بينما اصرت الدول العربية على المشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في القمة العربية عام 1974 مما افرز إشكالية لدي الدول الاوربية التي اكدت على عدم امكانية ان تأخذ القمم المنعقدة طابعا سياسيا بحجة انه اجتماع خبراء وان كان معظمهم سياسيين في ثوب الخبراء الاقتصاديين وقد تم تجاوز هذه الازمة في العاصمة الايرلاندية الجنوبية – د ابلن – في 12 فيفري 1975 باقتراح صيغة تفاوض جديدة تحديد نقاط التحاور بين المجموعة الاوربية والدول العربية التي قبلت بها الجامعة العربية لينطلق ذلك الحوار الاوربي العربي[2].

*انعقاد مؤتمر القمة الاوربية الذي دعت اليه فرنسا في كوبنهاقن عاصمة الدنمارك في 10-14 دسمبر 1973 الوفد شمل رؤساء عن الدول العربية وتم توضيح الموقف العربي حول ازمة البرترول .

[1] احمد صدقي الدجاني ،**الحوار العربي الاوربي** ،دار المسقبل العربي ، مصر ،1993 ص23

[2] محمد علي حوت ، **مفهوم الشرق الاوسطية وتأثيرها علي الامن القومي العربي** ، مكتبة مدبولي لنشر ، القاهرة ، طبعة 2002 1 ص103

### 1 -ب) مرحلة تطور الحوار الاوربي العربي 1975-1981

بينما كانت الترتيبات والإعدادات لأول اجتماع تمهيدي يجمع بين الخبراء الاوربيين والعرب والمتوقع انعقاد في القاهرة جوان 1975 فوجئ الطرف العربي بتوقيع المجموعة الاوربية لاتفاق تعاقدي تجاري مع اسرائيل في 1975/08/11 حيث تتمتع اسرائيل بموجب هذا الاتفاق الصلاحية الافضلية ومشاركة في جميع القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الخارجية الاوربية المشتركة [1]

وقد اعتبر هذا الاتفاق كأول خطوة فعلية في تطبيق السياسات المتوسطية الشاملة التي قررتها المجموعة الاوربية في باريس 1972 حيث تضمن ما يلي [2]:

-اعفاء المنتجات الصناعية الاسرائيلية المصدرة الى دول السوق الاوربية المشتركة من الرسوم الجمركية عام 1977

-تخفيض دول السوق الاوربية للرسوم على الحمضيات الاسرائيلية بنسبة 80%

تخفيض الرسوم الجمركية على سائر المنتجات الصناعية الاخرى التي ينتج مثلها في اسرائيل

-في المقابل تقوم اسرائيل على اساس هذه الاتفاقية بتخفيض الرسوم نسبة 60% من المنتجات الصناعية القادمة إليها من اوربا والتي لا تنافس المنتوج الصناعي المحلي وذلك بداية من عام 1980.

اعتبر ذلك انتصارا اقتصاديا وسياسيا لإسرائيل ويمثل قمة التلاعب والخداع بمصير الدول العربية ، مما يؤكد على قدرة الدول الاوربية بامتصاص ردود الفعل العربية تجاه هذه الاتفاقية وتبرير الموقف بتقديم توضيحات و شروحات اقتنعت بها معظم الدول العربية المنتمية إلى هذا الحوار وقد عقد اجتماع وزرا ري رسمي في 1975 .

[1] محمد علي حوت ، **مرجع سابق** ص 104.

[2] هيفاء احمد السمارئي ، **الحوار العربي –الاوربي** ، العراق ، دار الرشيد ،طبعة 1982 ص 209

قراءة هذه التطورات بان المجموعة الدول الاوربية تمكنت من تخطي المشاكل التي كانت تشكل عقبة حقيقة في الحوار الاور متوسطي واستطاعة ادارة الحوار في هذه الفترة بالكيفية التي تضمن فيها مصالحا الاقتصادية في المنطقة من خلال فتح اسواق لمنتجاتها

وفقا للعلاقة الثنائية بينهما كما استطاعة اثبات تواجدها في الصراع العربي الاسرائيلي وفق لما ورد في تصريح البندقية 1980[1].

ومع ذلك فانه رغم الاعتراف الاوربي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني ، إلا انها ارادة ان تكون شريكة في المفوضات وان تلتزم بالجانب السياسي في اطار ما تقرره الامم المتحدة ،إلا انه ومع ظهور عدة قضايا ادت إلى توقيف مسار الحوار عقب توقيع اتفاقية السلام المصرية مع اسرائيل كامب ديفيد 1979 ونقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس [2]

وارتفاع اسعار النفط الذي وصل إلى 40 دولار للبرميل ، وكذا الاوضاع الجديدة في المنطقة التي تمثلت في حرب الخليج الأولى.

### 1-ج) تباطؤ مسار الحوار العربي وركود 1981-1994

توصف هذه المرحلة بالركود والتراجع لعدة اسباب منها ما تعلق بالعدد القليل للاجتماعات المنعقدة خلال هذه الفترة ، وبرغم من اجتماع قمة لوغسمبورغ في 11/12/ 1980 على عقد اجتماعات ترويكا* عربية – اوربية في لاهي ، وتونس ، ولندن وتونس ، في نفس السنة ،من اجل تفعيل عملية الحوار العربي الاوربي ، الا ان الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانت تشهدها المناطق العربية بفعل انخفاض اسعار النفط في عام 1985 إلى جانب الشروط المفروضة من طرف

تتكون الترويكا العربية-الأوروبية من الرؤساء السابقين والحاليين (في ذلك الوقت) والمستقبلين لكل من الجماعة الأوروبية وجامعة الدول العربية، وبالتالي فهي تضم ثلاثة ممثلين عن كل تنظيم إقليمي.

[1] اسامة الباز ، **الحوار السياسي العربي ، الاوربي في العلاقات العربية الاوربية حاضرها ومستقبلها** ، باريس ،مركز الدراسات العربي-الاوربي ، الوحدة العربية 1997، ص 60

[2] عبد الرحمان صبري ، **مناقشة حول حركة رؤوس الاموال ،في الوطن العربي ومشاريع التكامل البديلة** ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1997 ص 253

الصندوق الدولي ( FMI) والقاضية بإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية في تونس والجائر والمغرب حالت دون نجاح أي حوار ، بفعل فقدانها لمكانتها التفاوضية مع الدول الاوربية الشرك في الحوار .[1]

كل هذه الاسباب الى جانب اسباب اخرى تعلقت بانهيار الاتحاد السوفيتي ، وانهيار السلطة المركزية في الاتحاد السوفيتي بسقوط جدران برلين و توحيد الالمانيتين ومصاحبه من احداث تعلقت بالعودة القوية لألمانيا وتأثيرا في العدول عن الحوار المجموعة الاوربي ، إلى جانب انشاء الاتحاد المغرب العربي الذي في 1989 والذي ضم الدول المغاربية اثره في مسار الحوار لينتهي نهائيا بحرب الخليج الثانية التي عرفت تباعد بين الاطراف العربية التي افتقدت إلى حوار فيما بينها فما بالك بحوار مع الاتحاد الاوربي ، إلى جانب ذلك الدول الفعال للولايات المتحدة الامريكية التي عمدت إلى تهمش دور أوروبا في منطقة الشرق الاوسط وانفرادها بملف النزاع الخليج وبملف انزاع العربي الاسرائيلي وتجسد ذلك في تنظيم مؤتمر مدريد اكتوبر 1991 م تلاها من مفوضات ثنائية بين الطرفين المتنازعين.

**-) تقيم مسار الحوار الاوربي العربي**

لقد شكل عدم الاتفاق منذ البداية حول صيغة محددة للأهداف الحوار العربي – الاوربي إلى ضبابية في مسار الحوار ومن ثم إلى عرقلته ، فأهداف الحوار الاوربي التي كان ينطلق منها الطرف الاوربي هي اقتصادية بينما كانت الاهداف بالنسبة للطرف العربي المغاربي هي اهداف سياسية تتعلق بالسيادة وتحقيق الذات ككيان سياسي والتخلص من قيد التبعية، إلى جانب ان المنظمة في حد ذاتها يعني الاتحاد الاوربي هي منظمة اقتصادية بالأساس تعبر عن طموح اقتصادي وراية اقتصادية ، بينما كان الطرف العربي والممثل بالجامعة العربية هو منظمة اقليمية اسياسية ذات اهتمامات سياسية خاصة القضية الفلسطينية وبالتالي فالطرف الاول سياسي والثاني اقتصادي .

إلى جانب ذلك فالاتحاد الاوربي كان ينظر للدول العربية وبما فيها دول المغرب العربي نظرة كل دولة على حدى وهو ما تجسد في ايبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كل دولة على حدى دول وذلك بقصد تحقيق تنازلات وامتيازات بفعل الاقتصاديات المترنحة نتجت تهاوي اسعار البترول

[1] فاطمة الزهراء رقيق، **مرجع سابق**، ص 112

لاسيما بعد 1985 م الامر الذي مما عزز من فكرة عدم وجود نية حقيقة في الحوار الاوربى كما كانت تطرحه دول الاتحاد الاوربي مع الضفة الجنوبية .

## المبحث الثاني: التعاون الاوربي - المغاربي

بعدما اثبت السياسات المتوسطية المتمثلة في الحوار عدم فاعليتها في التعامل مع القضايا الاقتصادية الشائكة في الدول جنوب المتوسط وفشل الحوار لبعض التقلبات المفاجئة باشرت المجموعة الاقتصادية الاوربية في فترت الممتدة من 1988 -1990 بتجديد سياستها تجاه منطقة المتوسط من خلال قانون المجلس الاوربي الذي كان ببرشلونة في 29 جوان 1992 والذي تم من خلاله اعادة النظر وتقييم سياسات التعاون والشراكة للإتحاد الاوربي في منطقة البحر المتوسط مركزا على التغير في انماط الشراكة على الامدين القصير والمتوسط وقد تجسدت هذه السياسات تجاه المتوسط في عقد اتفاقيات تفضيلية تربط هذه البلدان بدول الجماعة، ويمكن اختصارا لسياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي في عدت استراتيجيات تمثلت في السياسات المتوسطية الجزئية والسياسة .

### المطلب الاول : السياسة المتوسطية

**1-السياسات المتوسطية الجزئية:**

هي سياسات جديدة اطلق عليها اسم السياسات الجزئية كمحاولة من طرف المجموعة الاوربية تهدف إلى ضمان استقرار المنطقة للجنوبية للبحر الابيض المتوسط من جهة ومحاصرة ما كان يسمى من طرف المجموعة بالخطر الأكبر المتمثل في التوسع السوفيتي في المنطقة، والتي حدد على اثرها طبيعة العلاقة بين دول المجموعة الأوروبية مع جيرانها في الحوض المتوسط الجنوبي حيث كان جوهره هذه الاتفاقيات اقتصادي وتمثل في الاتفاقيات التي بموجبها يتم انتساب دول المغرب العربي مع المجوعة الاوربية كما ان هذه السياسة تقوم على اتفاقيات الانتساب Association بين الجماعة وعدد من الدول الاوربية من خلال تنشيط المبادلات التجارية وتشمل كل من الدول الاتية : المغرب ، وتونس ، وإسرائيل ، إلنونان ، تركيا مالطا، قبرص، إسبانيا المتوسطية، كما تقوم على اتفاقيات التعاون التي عقدتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع كافة الدول والتكتلات الأجنبية على أساس مادتين من مواد معاهدة روما

**المادة113 :تمنح هذه المادة للجماعة الاقتصادية الأوروبية في نهاية الفترة الانتقالية بوضع سياستها التجارية على أساس و مبادئ موحدة ولا سيما في ما يتعلق بتغيير التعريف الجمركية، ومن خلال عقد اتفاقيات جمركية تسمح من خلالها بتوحيد اجراءات الدفاع التجاري**

**المادة232**

**تسمح هذه المادة ايضا للجماعة الاقتصادية الأوروبية بحق عقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية أو منظمات**[1]

تمكنت الجزائر بعد الاستقلال من الحصول على نظام الافضلية من خلال السماح بمواصلة التزام فرنسا باسترداد الفائض من الخمور في حين تلتزم الجزائر بمنح مساعدة مالية .

إلى جانب ان الارتفاع المحسوس بالنسبة للصادرات الجزائرية من النفط والغاز في بداية الاستقلال ادى إلى انكماش في القطاع الزراعي التصديري بسبب التطور السلبي لقطاع النفط على حساب القطاع الزراعي وهو ما أدى إلى تهمشيه في إستراتيجية التنمية وأدى إلى تخفيف ضغط هذا القطاع على العلاقة بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية فالأوروبية هذا ما مكنها من الحصول على مركز أكثر امتياز من القطرين الآخرين[2].

بعد رفض بعض الدول الاوربية مواصلة منح افضلية بالنسبة للمواد الغذائية وجدت الجزائر نفسها مضطرة للدخول في مفاوضات مع الجماعة الاقتصادية الاوربية في سنة 1972 م والتي تمثلت في

عرض اتفاقية عامة شاملة تتناول التعاون الاقتصادي والمالي والتقني، إلى جانب العلاقات المتعلقة بجانب العمالة واليد العاملة ،[3] وقد عرف مشوار الشراكة ابان هذه المرحلة العديد من التأثيرات أهمها :

[1] Traité instituant la Communauté économique européenne , Dans http://eur-lex.europa.eu/search_ leu/fr/treaties/dat/11957E/tif/11957E pdf.htm conseulte le /20/ 04 /2017

[2] فتح الله ولعلو، ، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**.، الدار البيضاء :دار النشر المغربية، . 1982 ص68.

[3] سمير محمد عياد، مرجع سابق

**النمو المستمر للاقتصاد الأوروبي:** تراكم المشاكل الاقتصادية بسب ندرة المواد الاولية ، والطاقة ادى إلى تعطل الانتاجية القوي، ومنها إلى تراكم مشاكل اقتصادية واجتماعية ومنها إلى ارتفاع في معدلات التضخم .

**توسيع الجماعة الأوروبية:**

أثر الحجم الاقتصادي : انضمام كل من بريطانيا والدنمارك بموجب اتفاقية سنة 1973 للجماعات الاوربية كان له الاثر المباشر على صادرات بلدان العالم الثالث لاسيما تونس والمغرب الشريكة في انفاق الشراكة منذ الستينات بموجب اتفاقية (لومي) ، ويمكن ملاحظة الاثار الاقتصادية التي تركها توسيع الجماعة الاوربية ، وذلك ان كون الاقتصاد التونسي والمغربي لم يكن بحجم النمو بالنسبة للاقتصاد الاوربي الذي كان يتميز بالتخلف والبدائية ويسير بنفس وتيرة النمو التي كان بحضي بها اقتصاد الجماعة الاوربية الذي تميز بالتكامل والتركيب الترابط والتداخل بين مختلف القطاعات والمناطق الاوربية . [1]

2- :**السياسة المتوسطية الشاملة** :

هي سياسة جديدة تمثلت في الجيل الثانى من المعاهدات التي جاءت لدعم التبادلات التجارية بعدما اثبت السياسات الجزئية عدم فاعليتها، إلى جانب أن جاءت لتساير المتغيرات الدولية الجديدة التى حصلت في المنطقة المتوسطية حيث شرعت المجموعة الأوروبية منذ سنوات السبعينات في صياغة سياسات جديدة تتماشي مع المتغيرات الدولية الحاصلة في المنطقة المتوسطية اطلق عليها تسمية( السياسة المتوسطية الشاملة) وقد تم تبني هذه السياسة الجديدة في خريف 1972 في قمة عرفت بقمة باريس .

لقد ساهمت هذه السياسة الجديدة في توسيع الجماعة الاقتصادية الأوروبية من خلال انضمام كل من بريطانيا، إيرلندا، الدانمارك سنة 1973 ، بهدف تسهيل التنقل الحر للبضائع الصناعية، و إقرار مبدأ المعاملة التفضيلية بالنسبة للمنتوجات الزراعية، و الخفض من الحقوق الجمركية التي كانت تتراوح بين 20 ٪و 80 ٪ حسب نوع المنتوج، إلى جانب انها جاءت بسياسة جديدة تمثلت في سياسة الانفتاح إزاء البلدان المتخلفة او بلدان العالم الثالث ، وبهذا تكون خطوطها الرئيسية ذات

[1] حسين بومدين ، **مزايا وتكاليف الاتفاقيات الاورو-متوسطية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ابو بكر بالقائد ، تلمسان ، كلية الاقتصاد 2003، ص 26

توجه شمولي، كلها كانت عوامل مساعدة على تجاوز اتفاقيات التعاون الأولى لسنوات الستينيات والانتقال إلى مرحلة في إطار سياسة أور ومتوسطية موحدة شاملة لا تهتم بالجانب التجاري فقط، بل تتعداه إلى الجانب المالي، والجانب التقني ، والهجرة أيضا، كما أنها اتفاقيات غير محدودة المدة . [1]

إن الاتجاه الرسمي الذي ساد سياسة الجماعة الأوروبية إثر التوسع الأول، عمل على دمج كل اتفاقيات التعاون الأورومتوسطية في إطار موحد للعلاقات بين الجماعة وباقي الأقطار المتوسطية.
وفي هذا السياق أقرت قمة باريس في 19 أكتوبر 1972 وضع خطة متابعة لسياسة شاملة ومتوازنة، تعبر عن رغبة الجماعة في تحمل التزاماتها اتجاه منطقة المتوسط من خلال سياسة أطلق عليها (The Global Mediterranean Policy) التى تهدف إلى تنظيم التبادل التجاري وزيادته بين مختلف هذه البلدان المتوسطية ، وكذا فتح أسواق لصادرات تلك الدول، والتعاون المالي، وتسهيل حركة الإنتاج الزراعي بين مختلف الدول الاعضاء ، وقد تجسدت هذه اتفاقيات في التعاون مع دول المغرب العربي الثلاث :تونس، الجزائر، المغرب في 25 و 26 و 27 أفريل 1976 على التوالي، ومع دول المشرق العربي: مصر، الأردن، سوريا في جانفي 1977 ، مع لبنان في ماي 1977 ، وقد استطاعت إسرائيل في ماي 1975 عقد اتفاقية هامة، تقضي بإنشاء منطقة تجارة حرة بينها وبين الجماعة الأوروبية. [2]

[1] ابراهيم بوجلخة،**دراسة تقيمية تحليلية لإطار التعاون الجزائري الاوربي علي ضوء اتفاقية الشراكة الاورجزائرية –دراسة تقيمية لمجموعة من المتغيرات الكلية** –مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة ،2013

[2] فاطمة الزهراء رقايق،**مرجع سابق**، ص144

**رقم- 3-: جدول الاتفاقيات المتوسطية**

| التاريخ | البلد | الاتفاقية المبرمة |
|---|---|---|
| 01 نوفمبر 1962 | اليونان | اتفاق مشاركة |
| 12سبتمبر 1963 | تركيا | اتفاق مشاركة |
| 05 ديسمبر 1970 | مالطا | اتفاق مشاركة |
| 12 ديسمبر 1972 | قبرص | اتفاق تبادل و تعاون |
| 11 ماي 1975 | اسرائيل | اتفاق تبادل شامل |
| 25 افريل 1976 | تونس | اتفاق تبادل شامل |
| 26 افريل 1976 | الجزائر | اتفاق تبادل شامل |
| 27 افريل 1976 | المغرب | اتفاق تبادل شامل |
| 11 جانفي 1977 | مصر | اتفاق تبادل شامل |
| 11 جانفي 1977 | الاردن | اتفاق تبادل شامل |
| 11 جانفي 1977 | سوريا | اتفاق تبادل شامل |
| 03 ماي 1977 | لبنان | ا تفاق تبادل شامل |
| 02 افريل 1980 | يوغلاسافيا | تفاق تعاون |

جدول من انجاز الطالب بناءا على معومات تم جمعها من موقع :

Union Européene - SEAE (Service européen pour l'action extérieure) _ En savoir plus.html

الجدول يوضح عدد لدول المنظمة لاتفاقية الشراكة التي حصلت على مستوى دول البحر الابيض المتوسط بما فيها دول المغرب العربي والجزائر الذي كان تاريخ الانضمام في اتفاقية الشراكة ب1976 م وتمثلت في اتفاقية التبادل الحر بين الجزائر والمجموعة الاوربي .

**النظام التفضيلي:**

وتتعلق بتلك السياسات الاقتصادية المنتهجة من الطرف الجماعة الاوربية تجاه دول المغرب العربي ، ويتعلق الامر بالنظام الامتيازات التي تمنحها لصادرات المغرب الجزائر وتونس بمفاضلة عن باقي الدول المنظمة لشراكة في الحوض المتوسط ، حيث تخضع بعض المنتجات لشروط وقوانين السياسية الفلاحية الموحدة ، وهناك تفصيلات تمنح في اطار العام ، كما أن هناك تفضيلات تمتاز بالخصوصية حيث:

**أ -التفضيلات الشاملة والعامة :**

يتعلق بتلك التخفيضات الجمركية التى تمثلت في المنتجات الفلاحية بالنسبة لدول المغرب العربي التي تصدر إلى الجماعة الاوربية التي تتراوح نسبتها ما بين % 40 و % 100 ، كما ان بعض الخضروات شملتها التخفيضات بقيمة% 40 ، و من 60% الى 80% بالنسبة للزيتون والطماطم ، بينما الحوامض عرفت تخفيضات جمركية حسب طبيعة المنتوج وفي فترات مختلفة ، وحددتها الاتفاقية في الجدول على النحو التالى :

**جدول -4- يوضح اهم المنتوجات التي حددها النظام التفضلي في المغرب العربي**

| المنتوج | المدة | النسبة |
|---|---|---|
| الطماطم | من 15نوفمبر إلى 30 أفريل | %60 |
| الباطاطس | من 1جانفي إلى 15 أفريل | % 50 |
| الفصولياء | نوفمبر إلى 30 أفريل | % 60 |
| البصل | من 15 فبراير إلى 15 ماي | % 60 |
| الفلفل | 1ديسمبر إلى آخر فبراير | % 40 |
| الباذنجان | 1ديسمبر إلى آخر فبراير | %60 |

جدول من اجاز الطالب بناء علي معومات موجودة في مرجع :محمد سمير عياد ،مرجع سابق ،ص134

**ب -التفضيلات الخاصة:**

هي تفضيلات تخص بعض المنتجات الخاصة التي لها علاقة بالمنافسة المنتجات الأوروبية، وتمثلت في المنتجات كالليمون وزيت الزيتون والمعلبات السمكية..... والخمور فقد كانت هذه المنتجات مرتبطة بأسعار مرجعية وبنظام حصص لا يجب تجاوزه ، كشرط مهم واساسي في النظام التفاضلي العام في الدول المغرب العربي وكانت تتم متابعة وضعية هذه المنتوجات عن طريق المشاورات الدورية مع الجماعة الاوربية وكل دولة من دول المغرب العربي وتعتبر هذه المنتجات ذات أهمية في صادرات الدول المغاربية، فالحوامض والمعلبات تهم بالدرجة الأولى المغرب، الزيوت تهم تونس أما الخمور فكانت تهم الجزائر.[1]

وفي العموم فان الاتفاقية التي جاءت بها السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية ارتكزت على ثلاث محاور اساسية هي:

1- **التفضيلات التجارية** : وتسمح هذه الاتفاقيات بتحرر المنتجات الصناعية حيث تجعل من الدول التي شملتها هذه التفضيلات سوق تضم 300 مليون مستهلك.

2- **التعاون المالي والتقني** : حيث شمل توقيع اتفاقيات ومنح المساعدات المالية بهدف تحقيق التنمية في دول المتوسط منها اتفاقية 1969م .

3- **التعاون في مجال اليد العاملة** : وتقترح هذه الاتفاقيات اجراءات خاصة لضمان شروط العمل والحماية للمهاجرين والعمالة القادمة نحو اوربيا من دول المغرب العربي .[2]

من خلال تقيم هذه السياسيات التي جاء بها مجموعة الدول الاوربي التي تخص تدعيم المبادلات التجارية بين الدول المتوسط وقطاع الصناعي عن طريق تقديم مساعدات وقروض مالية نجدها انها لم تقصر سوي على التبادلات التجارية الغير متوازنة بين دول الحوضين وعملت على تجسيد تبعية هذه الدول إلى المجموعة الاوربية أي الجنوب تابع للشمال وهذا لاعتبارين مهمين هما :

[1] سمير محمد عياد ، **مرجع سابق**،ص198

[2] **نفس المرجع** ، ص200

- ان الاتفاقيات جاءت مرسومة على مقاس الدول الاوربية بمعني انها ، بمعني انها تخدم السياسات الاوربية فقط من حيث الغاء الرسوم الجمركية على منتجاتها في حين استثنيت المواد البترولية المصنعة من ناحية الافضلية وهو ما يخدم سياستها وأهدافها فقط .
- القطاعات التجارية في هذه الدول كان يعانى من مشاكل عدة والمساعدات المالية كانت جد ضئيلة

مما استوجب إجراءات وقائية مع الشركاء المتوسطيين خاصة في مجال النسيج والخمر وعليه فإن سياسة المتوسطية التي انتهجتها المجموعة الأوروبية هي إستراتيجية كانت تسعى من خلالها إلى توسيع منطقة النفوذ و التبادل في المتوسط على نحو الذي يخدم مصالحها وأهدافها كما هو الحال دائما.

## المطلب الثاني : السياسة المتوسطية المتجددة في حوض المتوسط

جاءت السياسات المتوسطة الجديدة كسياسات اقتصادية جديدة في التعامل مع من القضايا الاقتصادية والمغرب العربي بحيث عمدت الجماعة الاوربية إلى اعادة بعث وإحياء العلاقات التي عرفت نوع من الاحتباس ابان فترة الحوار بفعل الازمة الخليج والتقلبات الدولية الحاصلة في المنطقة ، من خلال سياسة جديدة تجسدت في قانون المجلس الاوربي الذي كان ببرشلونة في 29 جوان 1992 حيث اقترحت المفوضية الأوروبية سياسة أوروبية جديدة تهدف بالدرجة الأولى إلى تمتين الروابط مع الدول المتوسطية من خلال زيادة حجم المساعدات المالية التي شملها البروتوكول المالي الرابع، وكذا تحسين شروط الدخول للسوق الأوروبية المشتركة[1].

وقد انطلق التصور الاوربي الجديد من برامج امتد على فترة خمس سنوات 1992-1996 بهدف تعميق الجهود السابقة وتجاوز الصعوبات الاستراتيجية والتقارب المتوسطى ومن بين الدوافع التي ادت إلى تجديد ومراجعة تلك السياسات حرب الخليج وكذا تأزم الاوضاع في الجزائر ويوغسلافيا .

[1] عزيزة سمينة،**الشراكة الاوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة** ،مجلة الباحث،العدد2011 09، ص151

**جدول-5- يوضح حجم الزيادة بين البرتكول الاول والرابع في المساعدات المالية للمغرب العربي**
**الوحدة مليون ايكو**

| | | الجزائر | تونس | المغرب | الدول المغاربية الثلاث |
|---|---|---|---|---|---|
| البروتوكول (1) (81-78) | الهبات | 25 | 16 | 15 | 56 |
| | القروض | 89 | 114 | 80 | 283 |
| | مجموع | 114 | 130 | 95 | 339 |
| | النسبة المئوية | %17 | %19 | %14 | %50 |
| البروتوكول (86-82) | الهبات | 28 | 67 | 37 | 132 |
| | القروض | 123 | 132 | 102 | 357 |
| | مجموع | 159 | 199 | 139 | 489 |
| | النسبة المئوية | %15 | %20 | %14 | %49 |
| البروتوكول (91-87) | الهبات | 56 | 67 | 37 | 132 |
| | القروض | 183 | 132 | 102 | 357 |
| | مجموع | 239 | 199 | 139 | 489 |
| | النسبة المئوية | %15 | %20 | %14 | %49 |
| البروتوكول | الهبات | 125 | 278 | 156 | 559 |
| | القروض | 280 | 220 | 168 | 668 |
| | مجموع | 405 | 498 | 324 | 1227 |
| | النسبة المئوية | %18 | %22 | 14% | 54% |

**المصدر**: مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة** ،دراسة في الرهانات والأهداف ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006 ، ص72 .

من الجدول عند مقارنة مختلف البرتروكلات ، نجد ان البرتوكول الرابع عرف ارتفاعا محسوسا بالمقارنة324 مليون ايكو في البرتوكول الثالث إلى 498 مليون بالنسبة للمغرب أي زيادة قدرها 114 مليون بنسبة 35 % اما الجزائر فقد عرفت هي الأخرى زيادة قدرت بمليون ايكو مقارنة مع باقي البرتوكولات السابقة إلى بنسبة قدرة 69%.

والملاحظ ايضا بالنسبة للقروض في البرتكول الثالث سجل ارتفاعا محسوسا بزيادة قدرة ب68% ، اما الهيئات في البرتوكول الثالث مقارنة مع الرابع فنلاحظ تراجع النسبة إلى 61% من نسبة المجموع بعد ان كان 57.4% إلى ما يخدم مصلحة الجماعة الاوربية الاقتصادية وبما يتماشى مع مصلحتها الاقتصادية فقد كان التخطيط،البحث ، الطاقة ، الاتصالات

**الشكل-4- نسب اهم القطاعات التي مستها البرتوكولات المالية الاربعة**

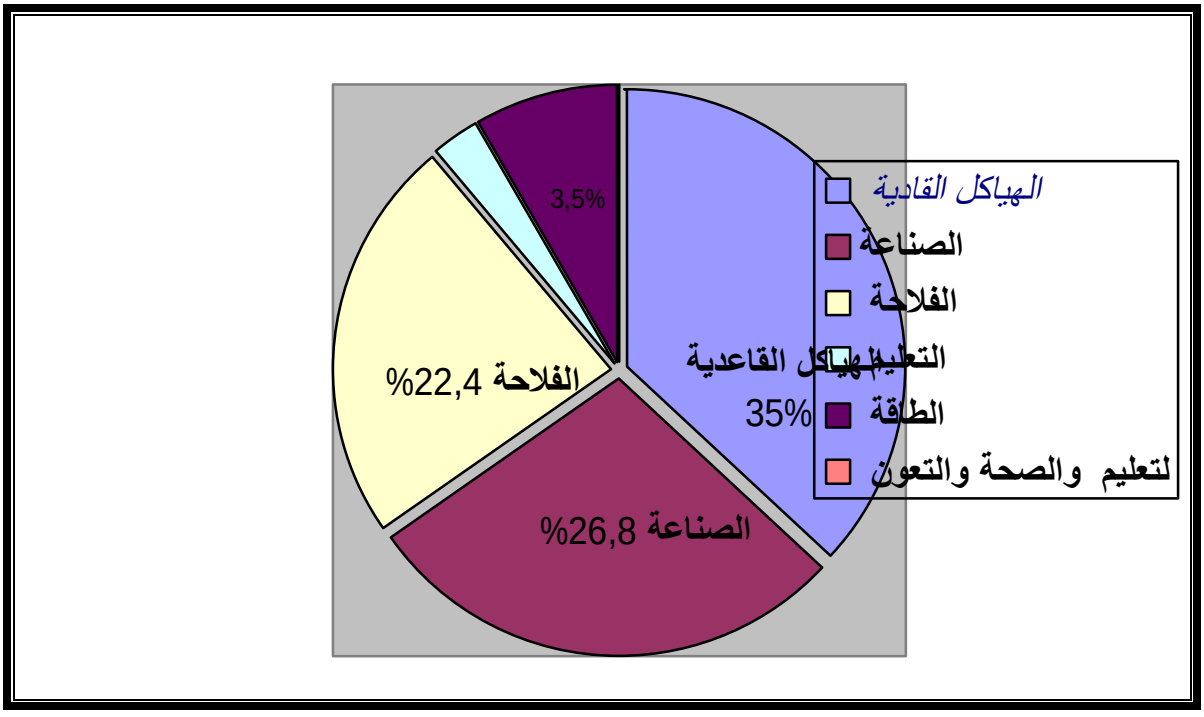


**المصدر :من اعداد الطالب بناءا على معومات المتوفرة في الجدول السابق**

لقد جاءت السياسات المتوسطية التي عرفت بالسياسة المجددة بهدف السعي على إستكمال النقائص التي كان تعرفها السياسات المتوسطية الشاملة، وبقيت هي الاخرى حبيسة المصالح الاقتصادية والمنطق التجاري المبادلات التجارية بالشكل الذي يخدم المصالح الاوربية ، غير ان الجديد فيها هو البيئة والإصلاحات الاقتصادية خاصة مع ازدياد المطالبة بتحويل التعاون إلى شراكة فعلية، هذه

السياسة الجديدة ارتبطت بالقرب الجغرافي و كثافة العلاقات المختلفة والتي تجعل من استقرار و ازدهار البلدان المتوسطية الأخرى عناصر أساسية للمجموعة الأوروبية ذاتها، لأن تفاقم اللاتوازن الاقتصادي والاجتماعي بين دول المجموعة الأوروبية و الدول المتوسطية الأخرى بسبب التطور المتفاوت الذي يعتبر أمرا صعب حدوث ،ففي ظل الاعتبارات الاقتصادية بين الشمال والجنوب ومنه فالأمر يتعلق بالجانب الامني بأوربا فحسب تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية و الذي صادق عليه المجلس الأوروبي في 22 ماي 1990 ، فإن تفاقم الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية بين أوروبا و البلدان المتوسطية من شأنه أن يشكل خطر على اوربا [1] . وهو ما جاءت به الاهداف الاساسية الكبري للسياسة المتوسطية المتجددة اهمها :

1- اعادة هيكلة الاقتصاد بالنسبة للدول المتوسطية .
2- انشاء فضاء اقتصادى اورو متوسطي في حدود 2018.
3- دعم الجهود الساعية إلى التقليص السريع للنمو الديمغرافي.
4- التأكيد المتجدد على اطار عمل متعدد الاطراف للمنمقة بحكم العلاقة بين الطرفين .

اقرار الاتحاد الاوربي مشروع للاتفاقيات شراكة ، منها مشروع شراكة اور –مغاربي الذي قدم للمجلس الاوربى ببرشلونة في جوان 1992 كما تم تخصيص مبلغ 52.6 مليون ايكو لتموين عدد من مشاريع والمبادلات لدعم التعاون في المنطقة المتوسط.

[1] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ،دراسة في الرهانات والأهداف** ط1، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006 ، ص72 .

## حوار مجموعة 5+5

يعتبر منتدى الحوار لدول غرب المتوسط المعروف باسم 5+5 والذي أطلق بشكل رسمي سنة 1990 بروما منتدي اقليمي عير رسمي يجمع البلدان المطلة على المتوسط وتضم كلا من المغرب والجزائر وموريتانيا وتونس وليبيا من الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال عن الضفة الشمالية.

ويهدف إلى تباحث في الملفات التي ترمي إلى المساهمة في تحقيق الأمن بالمنطقة المتوسطية بالدرجة الأولى إلى جانب الملفات التنمية ومشاريع الشراكة والاستثمار بينا الضفتين ، حيث تعمل بالأساس على إرساء تعاون وثيق بين البلدان الخمس الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الخمس الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، وذلك عن طريق الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي.

وجاءت المبادرة بعد فترة اتسمت بتجميد أنشطة المجموعة جراء العديد من الأحداث التي شهدتها المنطقة، حيث جرى استئناف أنشطة هذا المنتدى خلال مؤتمر وزراء الخارجية الذي انعقد في لشبونة سنة 2001، والذي شددت خلاله البلدان الأعضاء على أهمية هذا الاطار باعتباره للحوار بين المغرب العربي وأروبا، وعبرت عن الالتزام المشترك بالحوار وبإعادة تنشيط هذا المنتدى وقد أصبح الحوار 5 زائد 5 منذ استئناف أنشطته ،ينعقد بشكل منتظم ،على مستوى وزراء الخارجية بحيث تتم برمجة مجموعة من الانشطة الرامية إلى تطوير تعاون ملموس بين البلدان الشريكة كما تقوم هذه المجموعة بتكثيف التشاور بين البلدان الأعضاء وتعزيز التعاون الإقليمي وتقوية الحوار السياسي، فضلا عن تحقيق توافق حول المقاربات الكفيلة بمعالجة القضايا والإشكاليات ذات الاهتمام المشترك وتتجسد أهداف مجموعة حوار 5 زائد 5 أيضا من خلال الاجتماعات التي تعقدها الجمعيات برلمانية وعبر الاجتماعات القطاعية.

## خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما سبق ذكره وإذا قارنا بين الاهداف التي تجسدت في السياسات الاقتصادية من حوار ثم تعاون، ثم شراكة التي جاءت بها المجموعة الأوروبية نخلص إلى أنها ومنذ انطلاقة هذه السياسات في سنة 1969 عملت المجموعة الاوربية على تكريس التبعية الجنوب إلى الشمال من خلال معاملاتها التجارية والمالية، و طبعتها الاستمرارية في محاولة ترقية العلاقات الأوروبية مع الدول المتوسطية، وكذا محاولة تدارك وسد النقائص بسياسات جديدة تكون تناسب مع الهدف المرغوب تحقيقه من خلال الإمكانيات و الوسائل المتاحة و المسخرة والدليل على ذلك هو بقاء الدول التي شملتها السياسات الاقتصادية منذ 1969 تعاني من التبعية الاقتصادية ،غير ان بقاء التخلف والتبعية في بلدان الجنوب شكل اشكالا لهذه الدول بسب عدم الامن والاستقرار مما استوجب إيجاد مبادرات جديدة من شأنها تعزيز التقارب ومحاولة خلق نوع من التوازن بين الضفتين وبذلك ضمان استقرار المنطقة التي باتت تشكل تهديا لها .

# الفصل الثالث:

# السياسات الاقتصادية للاتحاد الاوربي إ تجاه المغرب العربي دراسة حالة الجزائر

## المبحث الاول : الشراكة الاوربية بين الجزائر والاتحاد الاوربي

**مقدمة الفصل:**

تعتبر الجزائر ثالث دولة في المغرب العربي توقع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ،بعد تونس والمغرب وقد جاءت هذه الشراكة في شكل جديد النسق للعلاقات الاوربية الجزائرية بعد اتفاقية برشلونة وتجسيدا وبشكل غير مباشر لتهيئة الارضية لقواعد منظمة التجارة العالمية من خلال الميكانزمات التي عرفها الاقتصاد الجزائري من تحرير ثنائي ومتعدد الاطراف التي ستجعل الاقتصاد الجزائري يتأثر اجابيا او سلبيا من خلال إفرازات هذه السياسات الجديدة المنتهجه من طرف الاتحاد الاوربي والممثلة بالشراكة كإطار جديد للعلاقات التجارية والمالية وحركة الاستثمار،ولعل تسارع الاحداث ودخول كل من تونس والمغرب بالخصوص في مفوضات مع الاتحاد الاوربي هوساهم في تعجيل عقد الجزائر لأول لقاء لتبادل وجهات النظر حول المحاور الاساسية لمستقبل المفاوضات مع المجموعة الاوربية الاقتصادية، وقد تم التوقيع الفعلى على الاتفاقيات سنة 2001 لتدخل بذلك حيز التنفيذ والتطبيق ابتداء من 2005، ورغم الهوة الاقتصادية الشاسعة في مستوى التنمية في الاتحاد الاوربي والجزائر وعدم تكافئ الفرص في موازين القوى وما سيسفر عنه من اثار على الجانبين هو محور دراستنا في هذا الفصل .

**المطلب الأول : اعلان برشلونة وخلفيات اتفاق الشراكة الاوربية الجزائرية.**

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوربي ضمن اعلان برشلونة الذي ظهرت اولى بوادرها خلال التسعينيات من خلال استراتجية الاصلاح الاقتصادي التي كانت تهدف من خلالها إلى بناء اقتصاد يقوم على أساس اقتصاد السوق والتفتح مع العالم، وبهدف التحرير الواسع للتجارة وتعزيز التعاون في شتى المجالات مع الاتحاد الاوربي، هذا الاخير الذي يعد اهم المتعاملين التجاريين مع دول جنوب وشرق المتوسط اذ يغطي ما نسبته حوالى 52% من التجارة مع دول المتوسط ويسعى الى توسيع اسواقه ومنافسة التكتلات الاقليمية الاخرى بينما لا تمثل التجارة البينية المتوسطية سوي 5% .[1]

والجزائر لا تشذ عن هذه القاعدة استيراد وتصديرا ويرجع ذلك لعدة اسباب منها قربها الجغرافي من اوربا من جهة ولكونها مستعمرة فرنسية سابقة وما تترتب عنها من وجود لوبي في الجزائر يسعى جاهدا لإبقاء هذه العلاقات متميزة بين الجزائر وفرنسا ومن وراءها اوربا كلها ، وهو ما يفسر بوجود رغبة جامحة فرنسية لإبقاء العلاقات متميزة مع الجزائر بالحد الذي تضمن لها نفوذها الاقتصادى والسياسي والثقافي ليس في الجزائر فقط ولكن في المغرب العربي وإفريقيا ، وبالنسبة للجزائر فان المشاكل الاقتصادية العويصة والبطالة والجمود الذي يميز الجهاز الاقتصادى وعدم كفاية نموها الاقتصادي وتأخرها عن الركب مقارنة مع باقي الدول الاوربية سواء من الناحية التنظيمية او التكنولوجية وقلة مصادر تمويلها وضعف الاستثمار المحلي هو ما دفعها إلى توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي ، التى اعطت لها الجزائر موافقتها لإقامة شراكة مع الإتحاد الأوروبي ، وعلى خلاف كل من تونس والمغرب اللتان كانتا قد وقعتا اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الاوربي في 1995/07/17 و1995/11/15 على التوالي .[2]

[1] جلطي غانم ، **التجارة الخارجية للجزائر واهميتها في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي** ،200جامعة تلمسان ، 2000

[2] مريم زكري ، **البعد الاقتصادي الأوربي-مغاربي** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة تلمسان ،ص2011

فان الجزائر ارادت ان تحظى بمعاملة خاصة بما يتوافق وخصوصيتها الاقتصادية لاسيما وان اقتصادها ذو خاصية ريعية ويعتمد كثيرا على النفط كمورد اساسي لعائداتها إلى جانب مراعاة الخصوصية السياسية التي تتمثل في الصرح المؤسساتي التي كانت قد انطلقت في تشيده منذ السبعينيات .[1]

وقد انطلقت المفاوضات من اجل انجاح اتفاق الشراكة بين الاتحاد الاوربي والجزائر في بداية 1996 غير ان بعض العقبات حالت دون توقيع الشراكة لعدة اسباب منها :

ان الطرف الاوربي كان مترددا في الدخول مع الجزائر في شراكة بسب الاوضاع الامنية التي كانت تمر بها الجزائر إلى جانب الهاجس الامني الذي كان له دور في فشل هذه الشراكة [2]

-اصرار الطرف الجزائري على حل مشكل التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية بهدف حماية المنتوج الوطني قبل النظر في الاتفاقية الشراكة ، إلى جانب ان ظروف الاقتصادية للجزائر كانت محل تجربة اعادة هيكلة وإعادة تجهيز الاقطاع الانتاجي .

-عدم الوصول إلى مذكرة تفاهم بشان التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، وحركة رؤوس الأموال والمنافسة.

-عدم الوصول إلى اتفاق حول الجانب الأمني، بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.

-طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنه القطاع المالي والمصرفي.

توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط كل هذه كانت من بين الاسباب التي حالة دون امضاء اتفاقية شراكة بين الجزائر والاتحاد الاوربي

ومع ذلك فمنذ سنة 1997 شهد الطرفان الاتحاد الاوربي والجزائر العديد من اللقاءات وصلت إلى 13 جولة بين اخذ ورد دام إلى ان انتهت بالمصادقة على اتفاقية شراكة في

[1] محمد لحسن علاوي ، **اتفاقيات الشراكة الاورو عربية شراكة اقتصادية حقيقية ..... ام شراكة واردات مع التركيز علي تجارة المنتجات الزراعية** ، مجلة البحوث والدراسات ، العدد 2012 16 ص 141

[2] أسبوعية السفير العدد 81 ، من 10 .إلى 16 ديسمبر 2001 .

بروكسل 13 ديسمبر 2001 ومن ثم الوصول إلى اتفاق نهائي في افريل من عام 2002 وتدخل حيز التنفيذ الفعلي في سبتمبر 2005 .[1]

**المطلب الثاني : الجوانب الاقتصادية المحددة لطبيعة العلاقات الاور -جزائرية على ضوء اتفاق برشلونة .**

لقد اتفق الطرفان على دعم العلاقات الثنائية بما يقره ميثاق الامم المتحدة لاسيما فيما تعلق بالحريات السياسة والاقتصادية وقد تضمنت ديباجة الاتفاقية المبرمة بين الطرفين التي تندرج ضمن العلاقات القائمة والمبنية على روابط تاريخية مشتركة، ويأمل كل طرف في ضمان سير هذه العلاقات ويضمن استمرارها من خلال اسس الشراكة والتضامن والتعاون بين الطرفين ، وقد ورد في الاتفاق الجزائر –الاوربي على ثماني محاور اهمها احتوتها المادة 110[2]

في الجوانب الاتى ذكرها :

**الجانب الأول** : يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين

**الجانب الثاني** : فيما يعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري )، وذلك من خلال إقامة منطقة حرة للتبادل خلال فترة انتقالية تم تحديدها بـ 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ[3] ،أما فيما يخص مجال تبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على :المبادئ الآتية [4]

-عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.

-إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.

[1] عدالة جعفر ،**تطور سياسات دول الاتحاد الاوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي** ،مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 320، 19ديسمبير 2014،

[1]Voir le texte integral de l'accord de l'association entre L'UE et L'Algérie, (signé le 22/04/2002, entré en vigueur le ( 2017 /03/04) http://www.lexinter.net/DZ/accord_d'association_algerie_union_europeenne.htm

[3] Les Articles N° 3, 4, 5.

[4] Les Articles N° 17, 22

-إمكانية اتخاذ إجراءات وقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

**الجانب الثالث** :

يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات ( d'établissement et prestation de service droit)، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل الذي يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية , المواصلات والاتصالات...إلخ)[1].

**الجانب الرابع** : الدفع، رأسمال المنافسة وإجراءات أخرى اقتصاديه ، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرأسمال المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به ، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة رزنامة متفق عليها تعرض أحد الطرفين لإختلالات في ميزان مدفوعات، شريطة أن يتم إبلاغ الطرف[2] الآخر بهذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق[3]

**الجانب الخامس** : التعاون الاقتصادي، التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية

[1] Les Articles N° 30, 34.

[2] Les Articles 38, 39.

[3] L'Article N° 4.

[3] N, Fares, Accord d'association **Algérie- UE Vers la zone de libre échange, La nouvelle République, N° 1172**, du 19 Décembre 2001, p2

إلى تنويع الصادرات الجزائرية وتم التركيز في المواد 50 و 53 من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي:

دعم التكامل والاندماج الاقتصاديين (لاسيما التعاون المغاربي البيني).

1-تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية).

2-التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث.

3-التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين.

4-تشجيع الابتكار التكنولوجي، تحويل التكنولوجيا الجديدة، والمعارف التطبيقية وإقامة مشاريع للبحث والتطوير التكنولوجي، وتثمين نتائج البحث العلمي والتقني.

5-التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، واستعمال. وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين.

6-دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.

-7-تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية-الغذائية.

8-إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

9-توفير المحيط المشجع للمبادرة الخاصة بهدف دعم تنويع الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية والتصديرية[1].

10-وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي إذ دخل الاتفاق الأوروبي -الجزائري للشراكة حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2004 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري والبرلمان الاوربي ، وشرعت الجزائر في تنفيذ إصلاحات هيكلية وتحرير الاقتصاد وفتح رأس مال الشركات لإعطاء الأولوية للقطاع الخاص الذي يعتبر من ركائز النظام الليبرالي.

[1] عزيزة سمينة ،**مرجع سابق** ،ص153

## المبحث الثاني: الشراكة الاوربية الجزائرية

### المطلب الاول :الشراكة الاوربية الجزائرية الاقتصادية .

**1- في الميدان التجاري :**

اعتمدت المبدلات التجارية الجزائرية – الاوربية على نظام الامتيازات التجارية احادية الجانب المطبق من طرف الجماعة الاوربية حيث يسمح بموجبة حرية وولوج المنتجات الصناعية الجزائرية إلى السوق الاوربية المشتركة لتمتعها بإعفاء جمركي تام ، بينما تخضع المنتجات الزراعية لحصص تقيدية في حدود كميات محددة وحسب رزنامة زمنية معينة ، استنادا لمقتضيات السياسة الزراعية المشتركة (pac) .

خاصة وأن معظم الدول النامية ومنها الجزائر تتميز بميزة او قدرة تنافسية معتبرة في الاسواق العالمية الكبرى فيما يخص المنتجات الزراعية والأنشطة الحرفية التقليدية، مما يقلص ذلك من فرص حصول الجزائر على المزايا نتيجة للتخفيضات الرمزية في القيود على المنتجات الزراعية.

وتظهر المكانة النسبية للإتحاد الاوربي ضمن إجمالي المبادلات التجارية الجزائرية مع دول العالم الخارجي كما هو مدرج في الجدول ادناه .

**الجدول رقم -6 - المعاملات التجارية للجزائر مع مختلف الاقاليم الجغرافية لسنة 2016**

**الوحدة مليون دولار**

| المناطق الجغرافية | الصادرات | % | الواردات | % | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|---|
| الاتحاد المغرب العربي | *1 368* | *4.74* | *697* | 1.49 | +671 |
| الدول العربية خارج الاتحاد المغرب العربي | *385* | 1.33 | *1934* | 4.14 | +1549 |
| الاتحاد الاوربي | *16 739* | *57.95* | *22 179* | *47.47* | +5440 |
| الدول الاوربية خارج الاتحاد الاوربي | *6 251* | 21.64 | *6 295* | *13,47* | -44 |
| افريقيا خارج الدول العربية | *51* | 0.18 | *238* | *0,51* | +187 |
| امريكا الجنوبية | *1 678* | 5.81 | *2 857* | 6.11 | -1179 |
| اسيا خارج الجدول العربي | *2 331* | 8.07 | *11 618* | 24.86 | -9287 |
| المجموع | 28803 | 100 | 45818 | 100 | -7250 |

المصدر : au site office algerien de promotion commerce exterieur

//:dz.promex.www http

يتضح من الجدول اعلاه ، ان النصيب الاكبر من معاملات الجزائر الخارجية يرجع لصالح اقطار الاتحاد الاوربي التي تستقطب نسبة 57.95% من الصادرات ونسبة 47.47% من الواردات بفائض تجاري يقدر بقيمة (5440+ مليون دولار ) ، لتحتل اسيا خراج الدول العربية المرتبة الثانية بعد الاتحاد الاوربي بنسبة تقدر بنسبة 8.07% بالنسبة لصادرات ونسبة تقدر ب 24.86% بالنسبة للواردات وتليها دول امريكا الجنوبية في المتربة الثالثة بنسب (5.8و 6.11) لصادرات والواردات على التوالي وبفائض تجارى يقدر بـ(566.24مليون دولار ) وتحتل دول الدور العربية خراج الاتحاد المغرب العربي المرتبة الرابعة بفائض في الميزان التجاري يقدر ب(1549مليون دولار ) لتبقى مساهمة المغرب العربي وافريقيا في ذيل الترتيب ذات نسبة ضئيلة وهامشية حيث تحتل المرتبة السابعة في ترتيب الأقاليم .

وبذلك يعتبر الاتحاد الاوربي من اهم المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر تصديرا والاستيراد كما

**الجدول رقم- 7- يوضح بالنسبة لأهم الشركاء في الصادرات والواردات خلال 2015**

| اهم الشركاء في الوردات | | | اهم الشركاء في الصادرات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| البلد الاستيراد | الحجم | الهيكل | البلد التصدير | الحجم | الهيكل ب% |
| الصين | 8223 | 15.97 | اسبانيا | 5665 | 17.37 |
| فرنيا | 5420 | 10.52 | إيطاليا | 8369 | 22.15 |
| إيطاليا | 4228 | 9.37 | فرنسا | 4941 | 13.02 |
| اسبانيا | 3934 | 7.64 | بريطانيا | 2883 | 7.63 |
| المانيا | 3 382 | 6.57 | هولندا | 2881 | 6.04 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 2 710 | 5.26 | تركيا | 2071 | 5.48 |
| **المجموع** | 27891 | 55.07 | **المجموع** | 26762 | 71.69 |

**المصدر : المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك (CNIS)**

**الشكل رقم-5-: أهم الشركاء في الصادرات الجزائرية**

[1]

**المصدر : المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS** -2016

نلاحظ من الشكل المبين في الصورة وبناء على احصاءات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء ان اهم الشركاء في الصادرات بالنسبة للجزائر هي سنة 2015 هي الاتحاد الاوربي الشريك الاساسي في المعاملات التجارية مقارنة مع تركيا وباقي الدول الخارج عن الاتحاد الاوربي بنسبة مقدرة ب49.21 % اي مقدار ب25.34 مليار دولار امريكي خلال 2015[2] في حين تأتي في الرتبة الثانية تركيا التي هيا ليس عضو في الاتحاد الاوربي 2.7 دولار امريكي .

[1] احصائيات المركز الوطني للإعلام الالي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

الموقع ،http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique تاريخ التصفح 2017/03/25

[2] نفس المرجع

الشكل الثاني –6- **أهم الشركاء في الواردات الجزائرية**

[1]

**المصدر :المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS** -2016

من خلال الشكل المرفق والجداول السابقة الخاصة بالتجارة الخارجية للجزائر ان الاتحاد الاوربي يحتل النسبة الاكبر من حيث الشريك التجاري رقم واحد حيث نجد انه بالنسبة للمولين الرئيسينو رغم ان الصين احتلت المركز الاول في نسبة الممولين من حيث الدول إلا ان الاتحاد الاوربي يحتل النسبة الأولى من حيث نسبة الصادرات التي تقدر ب68.28% ويمكن الملاحظة انطلاقا من الجدول السابق الخاص بالصادرات ان الزبون الرئيس هو اسبانيا ، والتي تشمل 17.4 %من المبيعات الخارجية ، ثم تليها إيطاليا بنسبة 16.32% بالنسبة للصادرات ، اما بالنسبة للمولين الرئيسين ، فتحتل فرنسا المرتبة الاولى بين دول الاتحاد الاوربى بنسبة 10.52% ثم تليها ايطإلىا واسبانيا بحصة 9.37 % و7.64 %من إجمالي الواردات الجزائر خلال عام 2015[2]

[1] نفس المرجع ، **الموقع الوطني للإعلام الالي والإحصاء** 2016

[2] **الموقع الوطني للإعلام الالي والإحصاء** 2016

**الجدول رقم-8- : قوائم السلع التي تمّ الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة الجزائر)**

| القائمة | وتيرة الإلغاء | نوع المنتوج | الواردات نسبة من الجزائرية الإتحاد الأوروبي |
|---|---|---|---|
| 1 | إلغاء فوري | المواد الأولية) معدل الحماية الجمركية (% 15وتمثل %-5 يتراوح مابين الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار | %23 |
| 2 | سنتين بعد توقيع الإتفاقية ودخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 05 سنوات أي بنسبة 20%سنويا | المنتوجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 26 %من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2مليار دولار | %26 |
| 3 | يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الإتفاقية، تمتد إلى 10 سنوات، أي 10%سنويا | المنتوجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل 50%من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، تمثل 2.3 مليار دولار. | 05% |

Source : chambre Algérienne du commerce et d'industrie, Accord d'associationeuropéen ،Dans : Revue Mutation, N°39, Alger : CACI, JAN,2002, p 33

ما يمكن قراءته من الجدول ان جل الاتفاقيات التي كانت بين الجزائر والاتحاد الاوربي هو العمل على تكريس انشاء منطقة تجارة حرة بالإضافة الى حث الجزائر على تحرير تجارتها مع الاتحاد الاوربي في اطار قوانين تجسدت في:

**1-السلع الصناعية: والمتوجات الزراعية :**

يتم إعفاء الصادرات الجزائرية لدول الاتحاد الأوروبي من السلع الصناعية الناشئة من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى وذلك فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ويستثنى من هذا السلع النسيجية والملابس التي تعامل معاملة خاصة ، أما فيما

يتعلق بالمنتجات الزراعية، فقد تم منح امتيازات تعريفية عن طريق تخفيض الحقوق الجمركية تتراوح ما بين % 20 إلى % 100 من طرف السوق الأوربية إلى الجزائر، لبعض المنتجات الزراعية الأكثر حساسية و قد تم منح هذه الامتيازات بطريقة تهدف إلى حماية المنتجات الأوربية من خلال :

-أ-احترام التدابير السياسية الزراعية المشتركة باحترام الأسعار المرجعية (الخضر والفواكه) .

-ب- من خلال وضع جدول زمني للاستيراد يعطي الحق في التخفيضات الجمركية.

و تستفيد الجزائر من إلغاء العنصر الثابت المتعلق بالجزء المصنع في المنتج و الذي يطبق على المنتجات الزراعية المصنعة للدول الأخرى الداخلة في السوق الأوربية المشتركة، و أما العنصر المتغير و المتمثل في الجزء الزراعي فقد تم الإبقاء عليه، و لكن المنتجات التي تستفيد من هذه الإجراءات لم تكن تعني الجزائر لأنها غير مصدرة لها مثل ( السكريات والعجائن الغذائية وغيرها).

وفي حالة عدم وجود معاملة بالمثل، فعلى الجزائر أن تمنح المجموعة الأوربية معاملة الأولى بالرعاية ويعني ذلك إعطاء المجموعة الأوربية الظروف التجارية التفضيلية التي تقدم إلى دول أخرى،كما تعمل كل من الجزائر و المجموعة الأوربية على عدم استخدام إغراق السوق و على عدم التمييز بين السلع والشركات و المؤسسات ،و باستثناء الاتفاقيات التجارية هناك اتفاقيات تعاون صناعي و التطوير التكنولوجي في مجال التعليب و التسويق و تطوير المنتجات الجزائرية، و في المجال العلمي و التكنولوجي و في ميدان الصيد البحري كما أن هناك اتفاقيات التعاون الفني و المالي يتعلق بتطوير القيام بالدراسات و الانجاز وغيرها.

## المطلب الثاني : السياسات الاوربية الجزائرية في اطار التعاون المالي والاستثمار

بخلاف العلاقات التجارية بين الاتحاد الاوربي والجزائر، تظهر العلاقات المالية التي تتجسد في اطار بروتوكولات مالية وبرامج ميديا(MEDA) للتعاون ، بالإضافة إلى العلاقات المرتبطة بتدفقات الاستثمار الاجنبية المباشرة ، كما هو مبين ادناه .

**1- العلاقات المالية الجزائرية الاوربية :**

تتميز علاقات التعاون المالي الجزائري الاوربي بمرحلتين وهما :

مرحلة بروتوكولات مالية خلال 1978- 1995

مرحلة برنامج ميديا (MEDA) للتعاون :

**1- أ) البرتوكولات المالية :**

قدر الغلاف المالي في اطار البرتوكولات المالية التي استفادت منها الجزائر خلال الفترة (1978-1996 ) ما يعادل مبلغ 854 مليون ايكو اي بما يعادل 1024.8 مليون دولار انذاك وقد تمثلت في المساهمات البنك الاوربي للاستثمار( BEI) مبلغ 640 مليون ايكو بما يعادل 768 مليون دولار كما تم منذ سنة 1996 ادخال برنامجين جديدين الاول بمبلغ 95 مليون اورو موجهة لعملية التعديل الهيكلي، وأخر بمبلغ 11 مليون اورو في شكل رؤوس اموال .

إلا أن قدرة الجزائر على الاستفادة من تلك المعاونات كانت ضئيلة جدا بالمقارنة مع الدول المتوسطية الاخرى ، حيث قدر معدل الالتزام (taux d engagement ) سنة 2002 بنسبة 66.3 % ومعدل الدفع (taux de paiement) بنسبة 47.2 %

**ب-1)السياسات المالية للاتحاد الاوربي تجاه الجزائر**

**برنامج ميدا (MEDA)التمويلي :**

يمثل برنامج (MEDA ) أداة مالية جوهرية في مشروع الشراكة الاورمتوسطية المعلن عنها في مؤتمر برشلونة سنة 1995 والموقع بين دول الاتحاد الاوربي وبقية اقطار حوض المتوسط لمساعدتها على اعادة تأهيل اقتصادياتها تجاوبا مع مرحلة الانتقال التدريجي ووفقا لمقتضيات الشراكة بين الضفتين وتضمنت المعونات المالية المقدمة في اطار برنامج MEDA كما يلى :

برنامج (MEDA 1) ،برنامج (2MEDA)

فيما يتعلق برنامج ميدا(MEDA 1) فيهتم بتحضير اقتصاديات المتوسطية ومن بينها الجزائر للتكيف مع مرحلة الانتقال الاقتصادي خلال فترة 1995-1999 حيث استفادة بمبلغ -164

ميلون أور اي بما يعادل نسبة 05 % من مجمل المبالغ المالية المرصودة لجميع الاقطار المتوسطية في اطار برنامج (1MEDA ) التمويلي:

ويظهر التوزيع السنوي لإجمالى للالتزامات المنوحة من طرف الاتحاد الاوربي إلى الجزائر خلال فترة 1995-1999 مقارنة بمجمل التزامات برنامج MEDA الممنوح في اطار اتفاقيات الشراكة الاور-متوسطية في الجدول ادناه .

الذي يعبر عن التزامات حصة الجزائر برنامج ميديا (MEDA1) **خلال الفترة الممتدة من** 1995 - 1999.

| المبلغ بمليون اور | اجمالى الفترة 1955-1999 | MEDA1 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **السنوات** | - | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
| **حصة الجزائر** | 164 | - | - | 41 | 95 | 28 |
| **حصة بالنسبة المئوية** | 05 | - | - | %4.18 | %10.10 | %2.99 |
| **اجمالى** 1MEDA | 3435 | 173 | 403 | 981 | 941 | 937 |

**الجدول رقم -9- التزامات برنامج ميديا (MEDA1) لفترة 1995- 1999**

**المصدر**: EU.INT EU .CEC.DELDZA . www//http lgerie au site Delegation de le Commission Europeenne en

يتضح من الجدول أعلاه ان استفادة الجزائر بنسبة (05 %) من مجمل المبالغ المرصدة في اطار برنامج 1MEDA التمويلي – حيث تم استغلال نسبة 0% خلال سنتي (1995-1996) وبنسب4.18 % 10.10% و2.99% خلال السنوات 1997-1998-1999- على التوالى ولقد تم تخصص اموال ميديا بحسب اهدافها في المجالات التالية :

- **دعم الاصلاحات الاقتصادية** :

من خلال المساهمة في عملية التعديل الهيكلي بمبلغ 125 مليون دولار اور منها 30مليون اورو تحت غطاء برنامج ميدا لسنة 1996 ويتم من خلالها دعم الاصلاحات على مستوي التجارة الخارجية – خوصصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخوصصة الارضي الزراعية ، السكن والشبكة الاجتماعية .

- **التنمية الاصلاحات الاقتصادية**

**التنمية القطاع الخاص:**

في اطار ترقية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة pmi/pme بقيمة 57 مليون اورو ومساندة اعادة الهيكلة الصناعية وخوصصة بقيمة 38 مليون اور ، تحديث القطاع المالي بقيمة 23 مليون اورو ، المساندة التوازن الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة ، وبما يتضمنه التسيير الامثل للإشغال العمومية دعم الجمعيات ، الجزائرية للتنمية بقيمة 5 مليون اورو لمحاربة التلوث الصناعي ومساندة الصحافة والإعلام الجزائري مع دعم وتحديث قطاع الشرطة بمبلغ 11 مليون اور تقريبا ، وقدم البنك الاوربي للاستثمار سنة 1996 قروض بقيمة 620 مليون اوروا توجه إلى مساندة وتطوير البيني التحتية الاقتصادية بتقديم قروض طويلة الاجل حسب نوعية المشاريع

( النقل البري والجوي، الطاقة تسيير المياه ، حماية البئية ، محاربة التلوث ، القطاع الصناعي )

تنمية القطاع الخاص ، بقروض من موارد البنك او المساهمة في راس المال المخاطر[1] .

اما بالنسبة لبرنامج ميدا 2 الذي تشمل الفترة الممتدة من 2000-2006 سعي من خلاله الاتحاد الاوربي إلى تغير طريقة عمله مع الجزائر ، لإيجاد افضل السبل لتجسيد مضمون اتفاقية الشراكة – المتوسطية وإرساء منطقة التبادل الحر الاور - جزائرية

وتجدر الاشارة إلى أن موارد البنك الأوروبي للاستثمار تقوم على نفس القواعد التي تقوم إلا أن الاختلاف يكمن في أن تدخل البنك الأوربي للاستثمار يرتكز ، (MEDA)عليها موارد على تمويل المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية، وأن المساعدات المقدمة في إطار برنامج ميدا هي مساعدات غير قابلة للاسترجاع بينما التحويلات الممنوحة من طرف البنك الأوروبي (3%، ويتم توزيع هذه الموارد 2% بالنسبة للاستثمار هي عبارة عن قروض بمعدلات فائدة مخفضة

[1] **رأس المال المخاطر** (أو رأس المال الجريء) هو أحد أشكال **التموين بالنسبة المشاريع الريادية** في أولى مراحل إنشائها والتي تتميز بكونها تمتلك فرصة نجاح ونمو عالية, وبنفس الوقت يتسم الاستثمار بها بمخاطرة عالية.

يحصل مستثمري رأس المال المخاطر على عوائد جراء حصولهم على حصص في المشروع الذي يستثمرون فيه, والذي يمتلك في العادة تكنولوجيا جديدة ثورية, أو خطة عمل في شركات التي تعمل في مجال التقنيات المتقدمة مثل مشاريع البرمجة ، ومشاريع ذات الاعتماد علي التكنولجيا العالية .... الخ

ويمكن توضيح مخصصات البرنامج 2meda التمويلي خلال الفترة 2000-2004 في الجدول ادناه .

**الجدول رقم -10- التزامات برنامج 2 meda لفترة (2000-2004 )**

| المبلغ بلميون اورو | اجمالى الفترة 2000-2004 | MEDA2 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | - | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2003 |
| حصة الجزائر | 232.8 | 30.2 | 60 | 50 | 41.6 | 51.0 |
| حصة بالنسبة المئوية | %6.66 | %3.54 | % 8.44 | % 8.05 | %6.67 | %7.31 |
| اجمالى MEDA | 3496 | 852.3 | 710.6 | 620.8 | 614.7 | 697.6 |

**المصدر :**

CNUCED, Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, Base de données sur les Investissements Etrangers Directs. Dans le site : http://stats.unctad.org/FDI/TableViewer/tableView.aspx

- ANIMA, Investissement direct étranger en MEDA (IDE), dans le Site : http://www.animaweb.org/investir_investetranger.php

حيث تضمنت استراتيجية الاتحاد الاوربي في اطار ذلك ، وبشكل اساسي كل ما تعلق بدخول اتفاقيات الشراكة حيز التنفيذ وتشمل :

- تحسين معدل النمو الاقتصادي وذلك بتشجيع الاصلاحات الاقتصادية دعم المؤسسات الاقتصادية -وتطوير البنى الاقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة.
- معالجة البطالة والاختلال الاجتماعى من خلال تثمين الموارد البشرية
- تحقيق الاستقرار ، الامن والسلم وتجسيد دولة القانون

تحقيق الايرادات خارج قطاع المحروقات ولقد تضمنت الاستراتيجية الاوربية خلال الفترة 2002-2006 البرنامج التوجهي الوطني (pin ) ومعناه ( programme indicatif national ) وقد امتد من الفترة 2002-2004 للجزائر ، حيث تم خلالها ترصيد مبلغ قدره ب150 مليون اورو لتمويل مختلف المشاريع ( تحسين الاوضاع الاجتماعية ) في مختلف المناطق الحضرية بالجزائر والمناطق المتضررة من احداث الارهاب ، وعصرنه وتطوير وزارة المالية، اصلاح النظام التربوي ونظام التعليم العالي، في اطار تنمية التعاون بين جامعات الاتحاد الاوربي والأقطار المستفيدة – ومن بينها الجزائر – بالمشاركة في برنامج tempusو اصلاح العدالة وتدعيم سيادة القانون وسلامة الحكم، ودعم المنظمات الغير الحكومية وأجهزة الاعلام المستقلة انظر الملاحق. وبذلك فالعلاقات التمويلية التي تربط الجزائر بالاتحاد الاوربي تضمنت جانبين

احداهما اهتم بمنح مساعدات مالية للجزائر في اطار برتوكولات مالية للاتفاقيات التعاون وتغطي الفترة 1978-1996 ليشمل الجانب الثاني الفترة 1995-2006 وذلك لدعم الاقتصاد الوطني وترقية مستواه تجاوبا ومقتضيات الشراكة بين الضفتين .

وبمقارنة هذه البرامج الممنوحة للجزائر مقارنة مع الدول الاخرى فنجدها تحتل المرتبة الثالثة كما في منطقة المغرب العربي مقارنة مع الاستثمارات الواردة للاتحاد الاوربي .

**جدول رقم-11- توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقةMEDA 2003-2006(مليار أورو)**

| البلدان المصدرة | قيمة الاستثمار | % | توزيع الاستثمارات في منطقة MEDA | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | المغرب العربي | المشرق العربي | إسرائيل تركيا، قبرص ومالطا |
| اوربا | 49.6 | 38.8 | 18.9 | 9.2 | 21.3 |
| الخليج | 36.5 | 28.8 | 9 | 23.6 | 3.7 |
| أمريكا وكندا | 31.5 | 24.5 | 3.4 | 3.9 | 24.2 |
| اسيا | 10.5 | 8.2 | 2 | 6.1 | 2.4 |
| المجموع | 128.1 | 100 | 33.3 | 42.9 | 51.6 |
| التوزيع النسبي من المجموع | | | 26 | 33.5 | 40.5 |

**المصدر** :الجدول من إعداد الباحث بناء على إحصائيات الشبكة الأورومتوسطية لإنعاش الاستثمارات،2006 من موقع من الموقع الالكتروني www.anima.org

**تحليل الجدول :**

من الجدول نلاحظ أن معظم الاستثمارات الواردات إلى منطقة في أربعة بلدان هي :إسرائيل، تركيا، ماطا وقبرص بنسبة% 40.5 ، وتأتي كندا والولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة البلدان المستثمرة في هذه الدول بحوالي % 77 من استثماراتها في MEDAو يوجد حوالى ثلث الاستثمارات الأمريكية الواردة إلى منطقة MEDA. منطقة إسرائيل وذلك لطبيعة العلاقات الاقتصادية والجبوستراتيجية فيما بين البلدين، إضافة إلى جاذبية في قطاعات البرمجيات والصناعة الإلكترونية، التي تتميز بها إسرائيل بتفوق مطلق في هذه المنطقة، حيث تتركز الاستثمارات المهمة في قطاعات ذات القيمة المضافة العالية والباقي– أي الثلث -يتوجه إلى تركيا التي أمضت اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا وتأتي بلدان المشرق العربي كثاني أكبر متلقي للاستثمارات في منطقة بحوالي الثلث، وتمثل الاستثمارات الخليجية نصف التدفقات الواردة إليها، حيث تتركز معظمها في قطاعات البنوك، السياحة، العقارات والطاقة.

وتعتبر بلدان المغرب العربي المتلقي الثالث والأخير للاستثمارات الواردة إلى منطقة بنسبة % 26 فقط، وتعتبر البلدان الأوروبية المستثمر الأول في هذه البلدان، بنسبة38 % MEDA ، وتتركز تلك الاستثمارات في القطاعات التقليدية ('الطاقة والاتصالات)، تهيمن عليها كلا من فرنسا وإسبانيا بنسبة % 65 ، وبذلك تعتبر بلدان المغرب العربي سوقا للتبادلات التجارية الأوروبية أكثر منها منطقة لجذب الاستثمارات عموما يمكن القول بأن الاستثمارات الوافدة من دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية هي ضئيلة، حيث أن استثمارات فرنسا وألمانيا في بلدان جنوب المتوسط لم تتجاوز عام 1998 نسبة 1% من مجموع استثماراتها والأجنبية وفي عام 1999 لم تحصل بلدان جنوب المتوسط إلا على 2% الاستثمارات الأجنبية[1] لبلدان الاتحاد الأوروبي أما أوضاع الاستقطاب لهذه الاستثمارات فإسرائيل وحدها حصلت على % 50 من رأس المال الأوروبي ، المستثمر في المنطقة ثم تليها تركيا والباقي يوزع بين الدول المتوسطية الأخرى.

[1] علي الكنز، **المشروع الأورومتوسطي بين الواقع والخيال** ، مركز البحوث العربية، القاهرة ، 2002 ، ص5 .

**المطلب الثالث : السياسات الاوربية اتجاه الجزائر من خلال حركة الاستثمار ات**

ساهم الاتحاد الأوروبي عن طرق البنك الأوروبي للاستثمار بمنح الجزائر قروضا موجهة للرفع من القدرات الاستثمارية، حيث بلغت تمويلات هذا البنك خلال الفترة1996 - 2000 ما قيمته 623 مليون أورو، وزعت حسب ما يوضحه الشكل التالي :

**الشكل رقم -7- :توزيع تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار للمشاريع الاستثمارية في الجزائر**

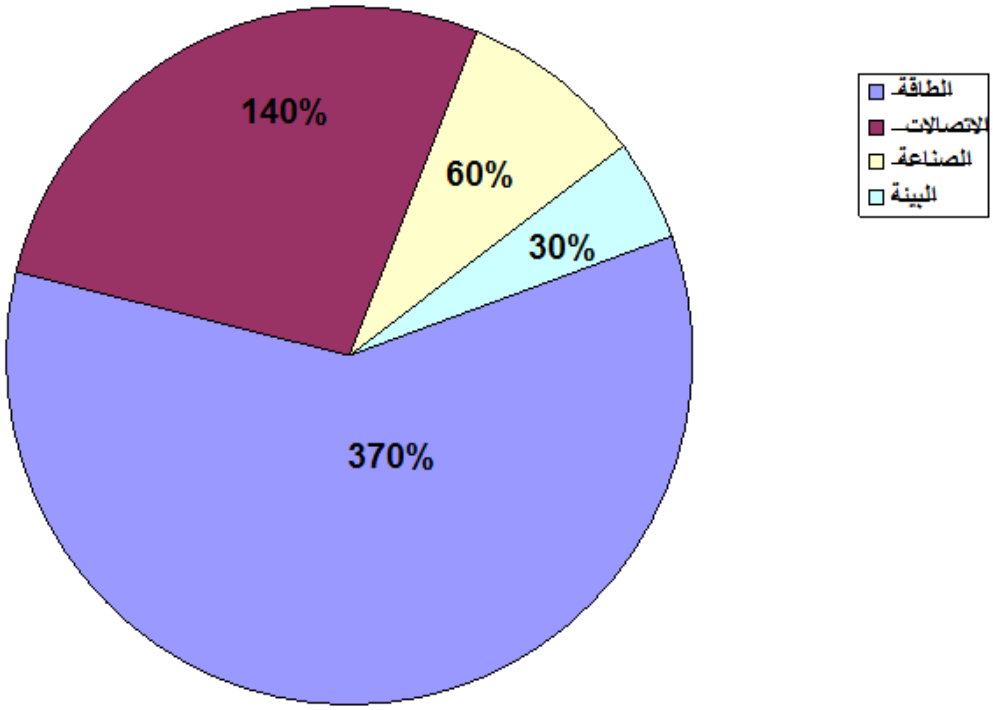


Source : Banque Européenne d'Investissement, Rapport Annuel 2000. Dans: http://www.eib.org/attachments/general/reports/st2000fr.pdf, dif pages. Consulté le 172017mars

لقد بلغت قيمة القروض الموجهة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار أكثر من مليار أورو على امتداد فترة تقارب 20 سنه وقد كثف البنك الأوروبي من نشاطاته في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1990-2000 حيث بلغت قيمة في إطار الشراكة الأورو-جزائرية، حوالى 248 ليون اورو من أصل 623 مليون، أي ما قيمته % 40 وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بعدد السنوات الكبيرة .

إلى جانب ذلك فقد عقدت الجزائر عدة اتفاقيات مع بعض الدول الأوروبية[1] منها بلجيكا لوكسمبورغ ،التي ابرمت معا اتفاق تضمن التشجيع والحماية المتبادلة لاستثمارات في 24 افريل 1991، حيث تطرقت هذه الاتفاقية إلى ترقية الاستثمارات وتشجيعها بين الأطراف المتعاقدة وكذا حماية الاستثمارات المباشرة بواسطة المعاملة المنصفة والعادلة وتوفير الأمن وعدم القيام بإجراء نزع الملكية أو التأميم كما منحت هذه الاتفاقية حرية، كما تضمنت الاتفاقية ايضا مسالة تحويل الاموال من قبل مستثمري الدولة المتعاقدة ،في حالة وقوع نزاع بين الاطراف المتنازعة ومن هي الجهة التي يرجع إليها من حيث التحكيم في الاستثمار المتنازع عليها .

إلى جانب ذلك فقد عقد اتفاق ايضا مع إيطاليا تظم الاستثمار حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات بالجزائر بتاريخ 18 ماي 1991[2] ، وتناول فيه الطرفان قضية حرية تحويل مداخيل الاستثمارات المتعلقة بالحصص الموزعة والأرباح والفوائد بالنسبة لمستثمري الدولتين ، ومنها قضية التامين والضمان ضد المخاطر بالنسبة للمستثمرين الاجانب داخل اقليم الدولة المستضيفة الجزائر .

أما بالنسبة لفرنسا فقد تم ابرام عدد من الاتفاقيات في 13فيفري تتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة بالنسبة ، بهدف تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدولتين وخلق الشروط الملائمة لتطوير حركة الاستثمارات بينهما، باعتبار ان هذه البيئة تساهم في خلق فرص جديدة لاستثمار وتحفيز عمليات تحويل رؤوس الاموال والتكنولوجيا بين البلدين .

وقد جرت أحداث الندوة الأور-متوسطية الثالثة لوزراء الصناعات التي انعقدت في 22جوان 2001 بهدف تجنيد الوسائل اللازمة لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى قبرص أيام :21 المنطقة المتوسطية فتم الاتفاق على:

ترقية الاستثمارات، تشجيع الابتكار والبحث عن الجودة.

-البحث عن وسائل وميكانيزمات السوق الأورو-متوسطي.

-تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبالرغم من ان المبادرات الكثيرة التي اطلقت بين الجزائر ودول الاتحاد الاوربي بهدف تشجيع وخلق بيئة تمهيدية تساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنها بقيت ضعيفة، حيث سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يقارب 5% من الناتج في الفترة الممتدة مابين عام 1991-1998 حيث قدر الناتج الوطني الإجمالي للدول المتوسطية مقابل % 21 في المتوسط بالنسبة للدول السائرة

[1] أهمها بلجيكا وإيطاليا وفرنسا ورومانيا وإسبانيا وألمانيا

[2] المرسوم الرئيس رقم اكمل من الصفحة رقم 247

في طريق النمو، ويمكننا إرجاع الأسباب الرئيسية لعدم جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول

ويمكن ارجاعها إلى الاسباب الاتية :

عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

-عدم التأكد الاقتصادي.

-ضعف الهياكل القاعدية للنقل.

-التكوين غير الكافي لليد العاملة.

-العراقيل والإدارية عدم ملائمة المنشآت القانونية والمؤسساتية.

-الفساد والطبيعة السلطوية لأنظمة الحكم.

ومنه يمكن القول ان هذه العوامل شكلت بيئية طاردة الاستثمارات في الجزائر قد لا تشجع على خلق [1]مؤسسات جديدة ، اضافة إلى ضعف الهياكل القاعدية ومشاكل المتعلقة بالأمن حيث اعطت الدولة في تلك الفترة اولية لمعالجة المشكل الامنى وتجلي ذلك من خلال تقسيم الميزانية، إلى جانب المزايا الجبائية المنوحة ازاء كل اشكال الحوافز التي شكلت عائق امام حركة الاموال و الاستثمار الاجنبى ، إلى جانب ضعف المنظومة البنكية وعدم قدرتها على مواكبة تلك التغيرات الحاصلة في العالم والمتعلقة بالتحولات المالية ، كل هذا شكل هاجس حقيقي بنسبة الاستثمار في الجزائر.

[1] زايري بلقاسم، ،**إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط**، ،مداخلة غير منشورة في الندوة العلمية الدولية،بتاريخ 15.الى 9 ماي 2004 ، جامعة فرحات عباس ، كلية الحقوق ، سطيف 2004، ص8.ص14.

**المبحث الثالث: التهديدات المتوقعة لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري بعد 20 عام .**

إن اتفاق الشراكة الذي تم توقيعه بين الجزائر والاتحاد الاوربي ضمن مبادرة برشلونة في 2002 والتي يختلف منطقها على المنطق الذي ساد في اتفاقية السبعينات والتي كان يحكم العلاقات التجارية بين اوربا والبلدان المتوسطية ، فالسوق الاوربية كانت متفتحة امام الصادرات الصناعية لبلدان البحر المتوسط دون الحصول على معاملة تبادلية مماثلة، إلى جانب تطبيق اتفاقية الألياف المتعددة الأطراف الذي يخصص صادراتها للبلدان الاخرى من النسيج والملابس يعد بمثابة حماية غير مباشرة لصالح بلدان البحر الابيض المتوسط من منافسة المنتجين الأخرين خاصة الآسيويين منهم، لكن الوضع الان يختلف كثيرا عن تلك الفترة.

## المطلب الأول : توقيع الجزائر على اتفاقية تقيم الشراكة في بلجيكا 14 مارس 2017.

شكل التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بتقييم المشترك بين الجزائر والاتحاد الاوربي لحصيلة 12 عام من توقيع الاتفاقية في 2002 ، ودخولها حيز التنفيذ في 2005 ، جانبا مهما اللقاء الذي جمع بين وزير الخارجية رمطان لعمارة و الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية، فيديريكا موغريني في 14 مارس 2017 الذي يسمح بقراءة مشتركة لأحكام الاتفاق، كتقيم اولي بناءا على التقرير المرفوع من قبل الجمارك لهذه الشراكة التي اكدت ان الشراكة تسير في صالح الاتحاد الاوربي وهو ما جاء على لسان وزير الخارجية الجزائري الذي اكد((....**لاحظت تبايناً هيكليّاً في الكيفية التي طُبق بها الاتفاق، ونحن نرى أنه إذا كان هناك تباين مستقبلاً فإنه يجب أن يكون لصالح الجزائر والاقتصاد الجزائري"، مؤكدا أن الجزائر "تحترم" توقيعها والتزاماتها..[1]...**)))

ومن خلال قراءة المعطيات الواردة في الخطاب يتبين ان الشراكة لم تسر بشكل الذي كان منتظرا منها ، أي باتجاه شراكة المبنية اساس علاقة رابح - رابح ، و بالعودة إلى التقرير والارقام الواردة في نهاية المطلب الاول من خلال موقع الجمارك الجزائرية التي تفيد اختلال في ميزان لصالح الضفة الشمالية أي بوتيرة خاسر –رابح ، حيث لم تتعدى صادرات الجزائر نحو اوربا في 2005 سوى 14 مليار دولار خلال عشرة السنوات الاخيرة أي بمعدل 1.4 مليار دولار نسبيا وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بالواردات القادمة بالاتحاد الاوربي ، التي وصلت الواردات الجزائرية القادمة من الاتحاد الاوربي 220 مليار دولار في نفس الفترة أي بمعدل 22 مليار

[1] جانب من خطاب وزير الخارجية الجزائري والمكلف بالشؤون الخارجية ، رمطان لعمارة ، الذي جمعه بالممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية، فيديريكا موغريني في 14 مارس 2017 في بيلجيكا .

دولار سنويا [1]، بالإضافة إلى هذا الاختلال كشفت أرقام الجمارك الجزائرية أن الاتفاق ترتب عنه عجز بأكثر من 700 مليار دينار (6.36 مليارات دولار) للمداخل الجمركية الجزائرية منذ تطبيقه سنة 2005 إلى غاية 2015، وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تجميد أحادي الطرف للامتيازات التعريفية الممنوحة للاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الشراكة، وبعد 8 جولات من المفاوضات العسيرة تم التوصل إلى حل وسط حول تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر المقررة في 2017 إلى سنة 2020 هذا التأجيل يعطى قراءة مفادها ان الجزائر والاتحاد الاوربي من حيث الاتفاقية الشراكة لتخدم سوى الطرف الاوربي .

الشكل رقم- 8-

المصدر:المركز الوطني للمعلومات والاحصائيات والجمركية( CNIS)

http://www.andi.dz/images/stat-commerce-ex/commerce-2015-ar/commerce 2005-2015.jpg

[1] موقع الإلكتروني لجريدة العربي الاقتصادية تاريخ http://www.andi.dz/images/stat-commerce-ex/commerce-2015-ar/commerce 2005-2015.

**الجدول رقم -12- يوضح حصيلة نتائج الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من (2005-2015)***

| القيمة بالمليون دولار | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | *2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات خارج مجال المحروقات | 1 099 | 1 158 | 1 332 | 1 937 | 1 066 | 1 526 | 2 062 | 2 062 | 2 165 | 2 582 | 2 063 |
| صادرات المحروقات | 43 937 | 53 456 | 58 831 | 77 361 | 44 128 | 55 527 | 71 427 | 69 804 | 63 752 | 60 304 | 35 724 |
| مجموع الصادرات | 45 036 | 54 613 | 60 163 | 79 298 | 45 194 | 57 053 | 73 489 | 71 866 | 65 917 | 62 886 | 37 787 |
| الواردات | 20 048 | 21 456 | 27 631 | 39 479 | 39 294 | 40 473 | 47 247 | 50 376 | 54 852 | 58 580 | 51 501 |
| الميزان التجاري | 24 989 | 33 157 | 32 532 | 39 819 | 5 900 | 16 580 | 26 242 | 21 490 | 11 065 | 4 306 | 13-714 |

المصدر:المركز الوطني للمعلومات والاحصائيات والجمركية( CNIS)
http://www.andi.dz/images/stat-commerce-ex/commerce-2015-ar/commerce 2005-2015

وبحسب هذا الاتفاق الذي تم، الذي اكتفت الجزائر بتأجيل الاتفاقية بالرغم من انها لا تسير في صالحها وأنها تخدم الطرف الاوربي فقط ، ويرجع هذا الى ان الطرف الجزائري لا يملك أي ورقة ضغط تجعله يفرض عل الاتحاد الاوربي والأوربيين استثمار أموالهم في مشاريع كبرى منتجة تعود بالفائدة على لاقتصاد الوطني، وبالتالي، ومن الجانب الاقتصادي أصبحت الشراكة عبئا على البلاد ، في ظل منظومة من القوانين تجسد للفشل هذه الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي بعدة نقاط، أهمها القاعدة الاستثمارية 49/51 التي تعد أهم العوائق التي تنفر المستثمرين من السوق الجزائرية ، إضافة إلى البيروقراطية، كإلزامية تمويل المشاريع من البنوك الوطنية.

**المطلب الثاني : الاثار المتوقعة لاتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري .**

يحتوى اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الاوربي على مجموعة الاثار الايجابية وأخرى سلبية .

**1-اثر الاتفاقية على التجارة الخارجية والميزان التجارى :**

ان التفكيك الجمركي من جهة واحدة ازاء السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الاوربي ، هو ما يؤثر على الميزان التجاري في الجزائر بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من اوربا بوتيرة اكبر من الصادرات في المدى القصير ، بفعل الشروط الهيكلية التنظيمية المفروضة عليها ، حيث يترتب عن ذلك زيادة عن طريق مايسمى (tarde diversoion) على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف تعرف استفادة من هذا التفكك الجمركي ، لكن سرعان ما تتغير الوضعية على المدى القصير والمتوسط بعد الزيادات في الصادرات بسبب اعادة التخطيط في عوامل الانتاج، وهو ما تفتقر إليه الجزائر لان الجهاز الاقتصادي لديها لا يتمتع بالسياسة الاقتصادية المرنة إلى جانب عدم الاستقرار في مواكبة الاقتصاد الاوربي .[1]

ذلك ان السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع إلى جانب انها عرضة للصدمات الخارجية بفعل الحماية المفروضة والعوائق المتعلقة بالحواجز على التعريفات وغير التعريفات الجمركية، وسياسة الاحلال محل الواردات التي تنتهجها نحو الانشطة الغير تنافسية ، فضلا عن الاحتكار الممارس من طرف الدولة عن طريق المؤسسات العامة في مختلف القضايا الاقتصادية وتهميش دور القطاع الخاص في المساهمة في نشاط الاقتصادي [2].

ومنه فان من الاثار المحتملة التي سيكون لها الاثر البالغ على السوق الجزائرية هي :

أن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية، وليس لها تأثير على تقليص في الواردات بالنسبة لأوروبا، بل ستعتمد على معايير أخرى تتعلق بمواصفات التالية (الصحية، بيئية، مواصفات اخرى فنية ، معيار الجودة...إلخ)

وهو ما سيؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير والموصفات الفنية المحددة ،كما ان أوروبا التي انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة، تجعل من المنتجات الجزائرية الخاضعة إلى نفس الشروط والمزايا المفروضة على باقي دول المنظمة التجارة العالمية وفق مبدأ الممنوح لأي دولة استنادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إضافة

[1] زايري بلقاسم ،دربال عبد القادر ، **تاثير منطقة التبادل الاور-متوسطي علي اداء وتاهيل القطاع الصناعي في الجزائر** ،بحوث ودراسات اقتصادية عربية ،سنة2002،العدد27،ص39

[2] بشير مصطفى، **اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الإنعكاسات على المؤسسة الجزائرية**، مجلة فضاءات ، .رقم1 ، مارس، افرل 2002

إلى ذلك، فإن الإتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول الأخرى الأمريكية، الأسيوية، وهذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق أسيا والدول الأخرى في إفريقيا والكاريبي ، وامريكا اللاتينية .

**2- آثار الاتفاقية على النسيج الصناعي:**

من المحتمل ان تواجه المؤسسات الجزائرية واقعا جديدا يطرح فرصا وتحديات معتبرة، وينشئ عن منافسة قوية من المؤسسات الأوروبية بفعل تفكيك أو إلغاء الحقوق الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق ،الجزائري، ولعل الفرص المتاحة أمام المؤسسات الجزائرية تتمثل في إمكانية اقتحام سوق أوروبي واسع مفتوح بتعداد 400مليون مستهلك وبمتوسط دخل فردي يضاهي 20ألف دولار سنويا، أما التحديات التي ستواجهها المؤسسات الجزائرية فتتمثل في رفع الاحتكار التي ظلت تعمل في إطاره وتحت طائلة الأرباح غير الطبيعية المتولدة عن الحماية الإجبارية المفروضة من طرف الدولة، ناهيك عن عدم مراعاة للمواصفات والجودة طالما أن المستهلك ليس له الاختيار إلا اقتناء السلعة المتوفرة، وبالتالي فإن مؤسساتنا ستفكر في عامل الجودة والمواصفات القياسية والصحية والبيئية ورفع الكفاءة الإنتاجية والتحكم في التكاليف، وهذا ليس فقط على مستوى استخدامها للمواد الأصلية بل على مستوى التغليف والتعليب والتعبئة أيضا، لاسيما أمام اختفاء النظام التفضيلي القائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الإتحاد الأوروبي[1]، وبروز علاقات اتفاقية من الجيل الجديد تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق.

ومن الآثار المتوقعة على القطاع الصناعي أيضا ما يتعلق بمجال استيراد المعدات ذات التقنية العالية أو المتوسطة من أوروبا، بالرغم من أن هذه المعدات لن تنافس الإنتاج الجزائري في المدى القصير ، لكن يختلف الوضع على المدى البعيد إذا ما أصبحت الجزائر قادرة في المستقبل على تصنيع ولو جزء من هذه المعدات محليا إذا تطورت من القدرة العلمية والتكنولوجية والصناعية، وبالتالي فإن انفتاح السوق الجزائرية على استيراد هذه المعدات دون حماية بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإن لم يصاحبه تعاون فني ومالي مكثف بين أوروبا والجزائر في هذا فسوف يؤدي إلى عرقلة أي تقدم جزائري في صناعة هذه المعدات وهو ما بدانا نلمسه من خلال تقيم اتفاقية الشراكة في بلجيكا ، ويؤثر على عملية تحديث الإنتاج الصناعي الجزائري.

[1] زايري بلقاسم ،دربال عبد القادرن ، **مرجع سابق** ،ص41ص42

**3-اثار الاتفاق على التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر :**

على الصعيد الكلي للتنمية فان التفكك التدريجي للحقوق الجمركية سيحرم الخزينة العمومية الجزائرية من مبالغ ضخمة رغم تزايد التهافت المستهلك والمستعمل الصناعي الجزائري [1]على المنتجات الخارجية عموما والاوربية خصوصا، كما ان تزايد المنتجات الاجنبية ومنافسة المنتجات من شانه ان يلقي بتبعاته على تقليص الطلب على هذه الخيرة ويؤدي إلى افلاس العديد من المؤسسات الجزائرية ،مما يعني تفشي البطالة والحرمان ومئات من العائلات الجزائرية من القوت اليومي .

إلى جانب انه ليس هناك أي مؤشر واضح يدعو إلى القول بان التبادل الحر هو مطية حتمية للتنمية ، حيث ان الامر يتوقف على العوامل والمتغيرات الاقتصادية والغير اقتصادية ومنها الداخلية والخارجية التي لا يمكن التحكم فيها ولا حتى التنبؤ بها ، اما على صعيد المعاملات الخارجية فان اتفاق الشراكة لا يقدم شيئا اضافيا للمنتجات الجزائرية بل على العكس فان الاوضاع الجديدة في اوربا والظروف التي خلقتها الاحداث خاصة تلك المتعلقة بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي تزيد من تعقيد الامور ، وتجعلنا نعيد الحساب في مفهوم الشراكة مع الاتحاد الاوربي والتساؤل عن الرابح الحقيقي في هذه الشراكة .

[1] زايري بلقاسم ،دربال عبد القادر، **نفس الرجع** ، نفس الصفحة

**خاتمة الفصل الثالث:** من خلال قراءة المعطيات والمعلومات التي يحتوى عليها المطلب الاول والثاني ، نجد بان حجم المبدلات بين الجزائر والاتحاد الاوربي لم تكن بنفس الدرجة ، مما اثر على الاقتصاد الجزائري الذي يملك نفس المؤهلات التي يتمتع بها الجهاز الاقتصاد بالنسبة الاتحاد الاوربي ، فحجم المبادلات خارج قطاع المحروقات بقية ضعيفة مما يرجح الكفة لصالح الاتحاد الاوربي من حيث الاستفادة من امتيازات الشراكة الخاصة بتفكك الجمركي علي سلع الاتحاد الاوربي .

## الخاتمة العامة :

من خلال اشكالية البحث التي تمحورت حول كيف يمكن اعتبار الشراكة الاوربية –متوسطية مع دول المغرب العربي والجزائر خلال العقدين الاخيرين والتي عالجنها ضمن فصول البحث الي جانب اختبار الفرضيات ، المطروحة في مقدمة البحث توصلنا الي النتائج الاتية :

تعتبر الشراكة الاورو -جزائرية موضوعا واسعا يصعب الفصل فيه ، دون معالجة تقيميه لجميع الزويا الممكنة ،لمعرفت اثاره وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بشكل الذي يعطى نتائج دقيقة وموضوعية ، في ظل عدم وجود مؤسسات مؤهلة تستطيع مواكبة و المنافسة الاقتصاد الاوربي الى جانب اخرى تتعلق بمناخ الاستثمار ، وثقافة استهلاك المنتوج المحلى ، يعتبر نوعا من الاحتمالية والعشوائية ، لكن هذا لا يمنع من اعطاء استنتاجات عامة تم استخراجها من موضوع البحث تتمثل في :

1- وجود فارق كبير في الاقتصاد بين الاتحاد الاوربي والجزائر من حيث درجة التنوع الاقتصادي وحجم المبادلات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات .

2- لم تسطع السياسات الاقتصادية المنتهجة الممثلة بالتعاون والسياسات المتوسطية المتجددة من طرف الاتحاد الاوربي علي تحقيق التنمية ،بل كرست التبعية من خلال ربط اقطارها باقتصاد المجموعة الاوربية .

3- تحتوي اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوربية علي العديد من الثغرات من حيث المزايا الممنوحة بالرغم من شموليتها لكافة الجوانب التجارية ، والمالية والاقتصادية .

4- علي الرغم من مرور اكثر من 15 عام من حصيلة الشراكة الاوربية – الجزائرية إلا انها مازلت متواضعة مقارنة بالأهداف المسطرة في اتفاقية الشراكة .

نستنتج اخيرا ان الوقت مازال مبكرا للحديث عن منطقة تبادل حر وفكيك جمركي نهائى ، بين الجزائر والاتحاد الاوربي ، لان نتائج هذا الالغاء الجمركي ستكون وخيمة على الميزانية ، الى جانب العجز في ميزان التجاري وميزان المدفوعات بفعل هذا التفكك ، ومن مصلحة الاقتصاد الجزائري ان يطلب المزيد من الوقت الي حين تأهيل مؤسساتها ، وتنويع الصادرات خارج قطاع النفط ومن ثم دخول ومنافسة المنتجات الاوربية .

# فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

مقـدمـــة.....أ - ذ

**الفصل الأول: تحديد المقاربة النظرية الجيوسياسية لسياسات الاتحاد الأوروبي الاقتصادي اتجاه المغرب العربي**

مقدمة الفصل .....11

المبحث الأول: المقاربة المفاهمية والنظرية لطبيعة السياسيات الاقتصادية الأوروبية .....12

المطلب الأول: تحديد المفاهيم الأولية .....10

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاتحاد الأوروبي وسياساتها الاقتصادية اتجاه المغرب العربي .....27

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لدول الشمال افريقيا .....33

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية لحوض البحر البيض المتوسط ومنطقة شمال افريقيا .....33

المطلب االثاني: البعد الاقتصادي لحوض البحر الأبيض المتوسط في السياسات الأوروبية 35

خلاصة الفصل.....39

**الفصل الثاني**: السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي من الحوار إلى مجموعة 5+5

مقدمة الفصل.....41

المبحث الأول : البعد التاريخي للسياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في المغرب العربي .42

المطلب الأول: مسار الحوار الأوروبي مع المغرب العربي .....43

المطلب الثاني: مراحل الحوار الأوروبي – العربي (المغاربي).....46

المبحث الثاني : التعاون الأوروبي المغاربي .....51

المطلب الأول: السياسة المتوسطية .....51

المطلب الثاني: السياسات المتوسطية المتجددة في حوض المتوسط .....59

خلاصة الفصل:.....64

**الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي اتجاه المغرب العربي دراسة حالة الجزائر**

مقدمة الفصل.....66

المبحث الاول: الشراكة الأوروبية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي .....67

المطلب الأول: اعلان برشلونة وخلفيات اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية .....67

المطلب الثاني: الجوانب الاقتصادية المحددة لطبيعة العلاقات الأورو-جزائرية على ضوء اتفاق برشلونة .....69

المبحث الثاني: الشراكة الأوروبية الجزائرية .....72

المطلب الثاني: السياسات الأوروبية الجزائرية في إطار التعاون المالي والاستثمار .....78

المطلب الثالث: السياسات الأوروبية اتجاه الجزائر من خلال حركة الاستثمار .....84

المبحث الثالث: التهديدات المتوقعة لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري بعد عشرون عام .....87

المطلب الأول: توقيع الجزائر على اتفاقية تقييم الشراكة في بلجيكا 14 مارس 2017 .....87

المطلب الثاني: الآثار المتوقعة لاتفاقية شراكة على الاقتصاد الجزائري .....91

خاتمة الفصل: .....93

الخـــاتـــمة.....94

قائمة المراجع.....95

فهرس الجداول والاشكال .....100

## فـــــــهرس الأشـــــــكال


| الرقم | العنـــــــــــــوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | جدول المفاهيم والتعريفات | 25 |
| 2 | الإطار النظري المساعدة على فهم الساسات الأوروبية | 27 |
| 3 | جدول يمثل مستويات التكامل في المجال الاقتصاديي | 32 |
| 4 | خريطة تمثل الدول المطلة على البحر البيض المتوسط | 34 |
| 5 | خريطة تمثل مختلف الطرق التجارية للبحر الأبيض المتوسط | 38 |
| 6 | جدول الاتفاقيات المتوسطية | 55 |
| 7 | جدول يوضح أهم المنتجات التي حددها النظام التفاظلي | 56 |
| 8 | جدول يوضح حجم الزيادات بين البروتوكول الأول و الرابع في المساعدات المالية في المغرب العربي | 60 |
| 9 | نسب أهم القطاعات التي مستها بروتوكولات المالية الأربعة | 61 |
| 10 | جدول يوضح المعاملات التجارية للجزائر مع مختلف الأقاليم الجغرافية 2016 | 72 |
| 11 | أهم الشركاء الصادرات والواردات خلال 2015 | 73 |
| 12 | أهم الشركاء في الصادرات الجزائرية | 74 |
| 13 | أهم الشركاء في الواردات | 75 |
| 14 | قوائم السلع التي تم اتفاق بشأنها بخصوص تفكك الجمركي حالة الجزائر | 76 |
| 15 | التزمات برنامج ميدا 1 | 79 |
| 16 | التزمات برنامج ميدا 2 | 81 |

| | | |
|---|---|---|
| 17 | توزيع الاتثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة ميدا | 82 |
| 18 | توزيع تمويلات البنك الأوروبي للإستثمار في الجزائر | 84 |
| 19 | تطور الفترة التجارية الخارجية 2005-2015 | 88 |
| 20 | حصيلة النتائج الميزان التجاري خلال 2005-2015 | 89 |

لقد شكلت السياسات الاقتصادية للإتحاد الاوربي اتجاه اقتصاد الجزائر تحديا ، لاسيما بعد توقيع اتفاقية الشراكة في 2002 كخطوة اولية لإقامة منطقة تبادل حر في أفاق 2019، كما ان الاقتصاد الجزائري مازال غير مؤهل بعد لمنافسة الاقتصاد الاوربي خاصة وان المبدلات التجارية خارج قطاع المحروقات تكاد لا تقارن مع الاقتصاد الاوربي ، وبإعتبار ان اقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الاوربي تعني ازالة جميع القيود والتعريفات الجمركية علي المنتجات وبتالى الرابح سيكون في هذه الشراكة هو الطرف الشمالى . إن خيار الشراكة الذي تفرضه الوقائع الاقتصادية العالمية ، يتطلب مخطط فعَال يأخذ بعين الاعتبار مهمة هيكلة وتأهيل جميع المؤسسات المالية والاقتصادية والبشرية الي جانب خلق بيئة ومناخ مواتى لجلب الاستثمار الاجنبي حتى يستطيع الاقتصاد الجزائري منافسة الاقتصاد الاوربي وتعزيز مكانته في الاسواق الاوربية والدولية .

Resume

The economic policies of European Union had create a challenge for the Algerian economy, especially after signing the Partnership Contract in 2002, which was as a first experimental step to make a free exchange area till 2019; but the Algerian economy is not able to compete the European markets, because the business exchanges outside the fuel space is nothing comparing to European market, and having a free area exchange between Algeria and the European Union means the removal of all customs restrictions on products, so the winner in this partnership will be the Northern party.

The partnership option, that the global economic facts impose it, requires a good plan taking into consideration the financial, economic, business and human companies structure; and also, create a good environment to attract the foreign investors, so that Algeria will be able to challenge the European economy and enhance its place among the global and European markets.

## المراجع باللغة العربية

### I. الكتب


1- ابن منظور ،**لسان العرب** ، دارا حياء التراث العربي ، **لبنان** ، ، 1993

2- احمد صدقي، الدجاني .**الحوار العربي الاوربي** ،دار المسقبل العربي ، مصر ،1993

3- احمد السمارئي، هيفاء. **الحوار العربي –الاوربي** ، دار الرشيد ، العراق ، 1982

4- الكنز ،علي **المشروع الأورومتوسطي بين الواقع والخيال** ،مركز البحوث العربية ،القاهرة ، 2002

5- اسامة ،الباز . **الحوار السياسي العربي ، الاوربي في العلاقات العربية الاوربية حاضرها ومستقبلها** ، ،مركز الدراسات العربي-الاوربي ، الوحدة العربية، باريس، 1997

6- عبد الرحيم ،اكرام،. **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي..... العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة**، مكتبة مدبولي للطابعة والنشر، القاهرة ،2002

7- بخوش، مصطفى . **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ،دراسة في الرهانات والأهداف** ، ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2006

8- محمود ،عبد الفضيل .**الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية** ،مركز البحوث والدراسات الوحدة العربية ، بيروت

9- حوت ،محمد علي . **مفهوم الشرق الاوسطية وتاثيرها علي الامن القومي العربي** ، مكتبة مدبولي لنشر ، القاهرة ، ،2002

10- محمود ،مرسي. **دراسات فى الجغرافيا السياسية**، ،دار المعرفة، الاسكندرية ،1998

11- مالك، ابن النبي . **فكرة الافرو الاسيوية ،ترجمة عبد الصبور شهين**، دار الفكر العربي ، دمشق 1981

12- يوسف حتى ،ناصف . **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985

13- عبد الرحمان، صبري . **مناقشة حول حركة رؤوس الاموال ،في الوطن العربي ومشاريع التكامل البديلة** ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت 1997

14- شادية فتحي، ابراهيم عبد الله .**الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية** ،مركز العلمي لدراسات السياسية ، الاردن ،2005

15- رقاقية، فاطمة الزهراء . **الشراكة الاور-متوسطية رهانات، حصيلة وافاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة** ،دار الزهران ، الاردن ،2013

16- ولعلو، فتح الله . **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية.**، الدار البيضاء :دار النشر المغربية، 1982 .

## II. الرسائل الجامعية

17- الغنامي ،عبد السلام . **المتغيرات الدولية الجديدة وأثرها على النظام العربي في ضوء حرب الخليج الثانية :** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 1999

18- بومدين ،حسين .**مزايا وتكاليف الاتفاقيات الاورو-متوسطية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، جامعة ابو بكر بالقائد ، تلمسان ، كلية الاقتصاد 2003، ص

19- بلقاسمي، رقية .**التكامل الاقليمي المغاربي دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة بسكرة ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011

20- بوجلخة،ابراهيم .**دراسة تقيمية تحليلية لإطار التعاون الجزائري الاوربي علي ضوء اتفاقية الشراكة الاورجزائرية :**دراسة تقيمية لمجموعة من المتغيرات الكلية ،مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2013

21- حكيمي، توفق**. الحوار النيوواقعي – النيولبرالى حول مضامين الصعود الصيني :دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي:** مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ،جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2008

22- عياد، محمد سمير. **سياسات الاتحاد الأوربي في المغرب العربي** (تونس، الجزائر، المغرب )، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010

23- حادي ،عثمان ،**دراسة نقدية وتحليلية لدور السلوك السياسي في تسير العملية الاقتصادية (1988-1998)**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2002

24 - كاتب، احمد . **خلفيات الشراكة الاوربية- المتوسطية** ،رسالة مجاستير ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2001

24- زكري ، مريم .**البعد الاقتصادي الاوربيي-مغاربي** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة تلمسان ،2011.

## IIIالمواقع الالكترونية

26- ساسي ،سفيان . **العولمة وتطورات العالم المعاصر ، مجلة الحوار المتمدن** ، العد **1022**، موقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=272852004 15/04/ 2017

http://www.worldwaterforum6.org/fileadmin/user_upload/images/homepage_elem/proces -27 sus-med-carte.png

http://euro-mediterranee.blogspot.com/2011_06_01_archive.htm -28

http://www.lexinter.net/DZ/accord_d'association_algerie_union_europeenne.htm -29

http://www dz.promex -30

http://stats.unctad.org/FDI/TableViewer/tableView.aspx -31

http://www.animaweb.org/investir_investetranger.php **-32**

http://www.eib.org/attachments/general/reports/st2000fr.pdf,dif pages. Consulté le 17 **-33** 2017mars

http://www.andi.dz/images/stat-commerce-ex/commerce- -34 2015-ar/commerce 2005-2015.jpg

http://eur- Traité instituant la Communauté économique européenne -35 pdfeu/fr/treaties/dat/11957E/tif/11957El_lex.europa.eu/search conseulte le//04/20/2017

## IVالمقالات والمجلات والدوريات

36-عبد اللطيف بورابي،**العلاقات الاوربية-المغاربية بعد عام** 2001،**تعون بلاشراكة** ، المستقبل العربي

37- محمد السيد ، **سعيد** ،**نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد1980 17

38- حسن ،ابراهيم .**المحور الاقتصادي والمالي لمؤتمر برشلونة ، مجلة الشؤون العربية** ، العدد 88، القاهرة ، ديسمبر 1966

39- علاوي، محمد لحسن . **اتقافيات الشراكة الاورو عربية شراكة اقتصادية حقيقية ..... ام شراكة واردات مع التركيز علي تجارة المنتجات الزراعية** ، مجلة البحوث والدراسات ، العدد 16 2012

40- عدالة ،جعفر .**تطور سياسات دول الاتحاد الاوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي** ،مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 320، 19ديسمبير 2014

41- غانم ،جلطي . **التجارة الخارجية للجزائر واهميتها في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي** ،200جامعة تلمسان ، 2000

42- بشير، مصطفى.**اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الإنعكاسات على المؤسسة الجزائرية**، مجلة فضاءات ،2002

43-بوربي،عبد اللطيف **. التعون الاوربي شراكة بلاتعاون،مجلة المستقبل** ، العدد2002،11

44-**أسبوعية السفير الجزائري العدد 81 ديسمبر**2001 .

## المراجع باللغة الأجنبية

### I. Livres

45Christian Reus-Smit, **Constructivism in Scott Burchill, Theories of International Relations**،New York، Palgrave Macmillan, 2001

46Ballessa Bela**, The Theory Of Economic Integration,** Allen and Un Win, London 1966.